الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بها

السنة الثانية والعشرون /العدد / 79/ الربع الثالث للعام 2021م

المدير المسؤول

د. محمد الحوراني

رئيس اتحاد الكتاب العرب

رئيس التحرير

أ. رياض طبرة

مدير التحرير

أ.الأرقم الزعبي

أمين التحرير

أ. نبيل نوفل

هيئة التحرير

د. توفيق المديني	د. جودت إبراهيم
أ. حسين راغب	د. سليم بركات
علي بدوان	أ.عصام شيخ الأرض
د. مصطفى العبد الله الكفري	أ. نذير جعفر

التصميم والإخراج

وفاء الساطي

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 400ل.س
- في داخل القطر، للأفراد 600 ل.س.
- في داخل القطر، للدوائر الرسمية 1600 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 3000 ل.س أو 200 دولار
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية10,000 ل.س أو 250 دولاراً أمريكياً.
- في خارج الوطن العربي، للأفراد 10000 ل.س أو 300 دولار أمريكي.
- في خارج الوطن العربي للدوائر الرسمية 15000 ل.س أو 350 دولاراً أمريكياً

دمشق ـ أوتستراد المزة ـ ص.ب: 3230

هـ – 6117240 – 6117242 – 6117243

فاكس: 6117244

البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:

Email: alfikralsiyasi@mail.com

Website: http://www.awu.sy

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

1 ـ أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.

2 ـ أن تكون ذات طابع فكري سياسي.

3 ـ ألا يزيد حجم البحث عن ثمانية آلاف كلمة، وتستثنى من ذلك الملفّات.

4 ـ أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث.

5 ـ أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد أو عن طريق موقع الاتحاد الإلكتروني.

6ـ أن توضع حواشي البحث ومصادره ومراجعه في نهاية المادة.

7 ـ أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.

8 ـ ألا تُردّ المواد التي تتلقاها المجلة إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشَر.

9 ـ لا تقبل البحوث والدراسات غير الموثّقة علميّاً.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

فاكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلّة تعبر عن آراء أصحابها، وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

في هذا العدد:

الافتتاحية

ـ تشرين التحرير.. صرخة في وجه القهر ..... أ. رياض طبرة 5

آراء ومواقف

ـ قراءة شاملة لخطاب القسم الدستوري للرئيس بشار الأسد ..... أ. محمد شريف الجيوسي 13

ـ مدى مشروعية العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوربي على الشعب السوري . أ. نعيم أقبيق 29

ـ في ثقافة التنوير (المشروع النهضوي العربي إلى أين؟ .....أ.د. أحمد علي محمّد 35

بحوث ودراسات

ـ "إسرائيل" آخر مستعمرة أوروبية على حافة الانهيار؟.....دانيال فانهوف

ترجمة: أ. إيلين يعقوب كركو 45

ـ تحقيق الجنائية الدولية بجرائم الحرب في فلسطين..... أ. إبراهيم عبد الكريم..... 53

ـ المكيافيلية بين العقلية السياسية والعقلية الذرائعية ما لها وما عليها ..... د. منير محمد طاهر الشواف 93

ـ الدراسات المستقبلية هل تنبأت بتصدعات القرن الحادي والعشرين..؟..... أ. ديب علي حسن 101

ترجمات

ـ ما حاجة روسيا إلى الشرق الأوسط الكبير؟

تأملات حول كتاب الأكاديمي أ.فاسيليف ..... نيكولاي بيتروف

ترجمة: أ. عدنان جاموس 109

ـ خطٌّ في الرِّمال

فرنسا وبريطانيا: والصراع الذي شكّل الشرق الأوسط..... جيمس بار

ترجمة: أ. منير الرفاعي 127

متابعات

ـ قراءة في كتاب (الإرهاب جريمة العصر الكبرى) ..... أ.د. حسين جمعة 133

ـ قراءة في كتاب سورية الطريق الصعب من الحرب إلى السلم .....أ. نبيل فوزات نوفل 141

نافذة

ـ الظل الطويل بين جين وبيستر وفوكوياما ..... أ. الأرقم الزعبي 171

تشرين التحرير
صرخة في وجه القهر

أ. رياض طبرة

إذا كان لكل حرب مشروعيتها فحرب تشرين أكثر الحروب عدالة في التاريخ، لا لأنها الرد الطبيعي على هزيمة حزيران 1967 وما تلا ذلك من غطرسة واستباحة للأرض والسماء.

بل لأنها الرد الذي لا بد منه على الهزيمة التي تغلغلت في النفوس وكاد اليأس يطبق على الجميع، بعدما تم الترويج لجيش لا يقهر، وعرب لا يصلحون لشيء، وهي في الوقت نفسه الحرب التي تجهزت للرد على حروب سابقة، كان نصيبنا منها، الهزيمة تلو الهزيمة، لا لنقص في الشجاعة أو الإرادة بل لنقص في حسن إدارة ما لدينا من موارد، وما نمتلك من طاقات.

عدالة حرب تشرين في أنها العين التي تصدت للمخرز، لقد وقف الغرب الاستعماري والأميركي بكل ثقله مع عدونا، وكان قراره وما زال أن مدللتهم لا تحتمل هزيمة، وممنوع علينا الانتصار.

في كل حرب دروس وعبر، والأكثر حرصاً من يتعلم من تلك الدروس، ويختزن تلك العبر.

لكن دروس حرب تشرين كانت وما زالت الأكثر حضوراً في الوجدان العربي عامة، والسوري والمصري على نحو خاص، ذلك لأن الدماء الطاهرة الزكية التي قدمها شباب القطرين ستظل مشاعل نور وهاجة في الضمير العربي.

كان الدرس الأهم في تلك الحرب التي شهدناها تبدل كل شيء من حولنا، هو أن لا نصر يدوم ما لم يمتلك أسباب ديمومته، ولا هزيمة تظل هزيمة ما لم يرافقها استسلام.

وقبل الحديث عن تشرين التحرير التي فجرها وأدار فصولها بكل ثقة واقتدار الرئيس الراحل حافظ الأسد، وتلك الدروس العظيمة لا بد من لمحة عن تلك الأوضاع التي سادت المنطقة في أعقاب هزيمة حزيران والتي روجنا إلى أنها نكسة من باب الحرص على الثأر الذي لا بد منه.

لقد حقق العدو الإسرائيلي نصراً لم يكن يحلم به وبأقل التكاليف وأيسر السبل، وأوقع الهزيمة في النفوس، وبات ثكنة عسكرية مدججة بالسلاح، يمكن للولايات المتحدة الراعي والمستثمر أن توظفه وترفعه في أي مواجهة مع الشرق أو الغرب.

لم تعد (إسرائيل) كياناً يستجدي الاعتراف والسلام من العرب، بل غدت المتمرد الأقوى على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووصل حد الهزيمة بفعل حزيران إلى أن بعض العرب صار بحاجة لاعتراف إسرائيل به.

- لقد تكشف الواقع على حقائق جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالعرب كل العرب من المحيط إلى الخليج لم يكن لديهم من الجيوش ما يفوق عدداً وعدة جيش (الدفاع) الإسرائيلي... اليوم لم يعد العدو بحاجة لهذا التخفي وراء كلمة الدفاع، لقد كانت الحروب الثلاثة عدواناً إسرائيلياً، يساهم الضعف العربي وتشتت القوى والتوجهات في مضاعفة الانتصار الإسرائيلي.

- ضاق العرب بما وصلت إليه صورتهم في العالم أجمع، حتى أولئك (العرب) الذين حرّضوا على مصر عبد الناصر وسورية البعث وساهموا في عدوان حزيران فإنهم فقدوا الكثير مما كانوا عليه من مكانة، بعدما تمكنت إسرائيل من تقديم نفسها كحارس للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

وكواحدة من الركائز في الحرب الباردة حيث ربطت مصالحها بمصالح الولايات المتحدة وكانت حليفتها في تخريب الاتحاد السوفييتي حليف العرب الوحيد من الداخل.

- أوروبا حتى أوروبا لم تعد سعيدة بنتائج العدوان وهذا الاحتلال لسيناء والجولان وكل فلسطين.

- وقد شكل إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الدولية عامل ضغط دائم لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي، فكانت مبادرة روجرز 1970 هي الأشهر من بين مبادرات كثيرة انتهت كلها بسبب التعنت والغرور والصلف الاسرائيلي ولاسيما بعد رحيل الزعيم العربي الكبير جمال عبد الناصر، وبعد أيلول الأسود في الأردن ونتائجه الكارثية على القضية الفلسطينية حيث ضربت المقاومة في الحاضنة الأقرب إليها وما تلاه من شرخ في العلاقات العربية ولاسيما دول الطوق.

لقد وقع على عاتق مصر وسورية والمقاومة الفلسطينية إزالة آثار العدوان، وقد عملت القيادتان في سورية ومصر على توحيد الصف العربي وتحقيق تضامن عربي ولو في حده الأدنى، مع تعدد التجارب الوحدوية بين الأقطار العربية ذات النظم المتشابهة، وأهمها بعد ميثاق طرابلس اتحاد الجمهوريات العربية الذي كان قائما حين اندلعت حرب تشرين التحريرية تحت تلك الراية لتسطر قواتنا الباسلة صفحات ستظل مجيدة في تاريخنا الحديث.

حدث ما لم يكن في حسبان العدو، الجيشان العربيان السوري والمصري يقتحمان الدفاعات الحصينة وضح النهار بل الساعة غير المتوقعة أبداً الثانية بعد ظهر السبت 6 تشرين الأول 1973 والحرب خدعة.

لينكشف الجيش الذي لا يقهر وتسقط الأسطورة وليرى العالم كيف كانت حال أسرى هذا الجيش على الجبهتين.

وعلى الرغم من كل ما شهدناه من خلل في الحرب على الجبهة الجنوبية، بعدما فرّط السادات بكل ما لديه من أوراق، واستخفَّ بدماء الشهداء، فقد تحقق الكثير في تشرين التحرير:

- أولا تحرير الإرادة العربية
- امتلاك منظومة قتالية متكاملة للمرة الأولى وفق ما أكّده أكثرُ من باحث ومصدر ثقة.
- لقد أتاحت الحرب للمقاتل العربي ليؤكد للعالم أجمع أنه جندي وفي لسلاحه وأمين على تحقيق حلمه وقادر على تقديم التضحيات وتظهير البطولات.
- تلاحم الجبهة الداخلية وتماسكها كخير ما تكون عليه الجبهات.

- كانت أيام الحرب من أعظم الأيام في حياة السوريين حيث لم يعرفوا حالة من التفاني والانضباط الجماعي والالتزام الطوعي بالواجبات الوطنية كتلك التي تدافع فيها الكثيرون لحراسة المنشآت العامة.
- الدور الفاعل والمؤثر للمرأة في هذه الحرب، ومازالت صور النساء اللاتي يقدمن الطعام للجنود حاضرة في أذهان السوريين، أو تلك التي شهدتها المستشفيات العامة والمراكز الصحية ومراكز التبرع بالدم.
- النخوة العربية التي تمثلت ببطولات الأشقاء العرب من التجريدة المغربية والقوات العراقية والأردنية حيث امتزجت الدماء العربية لتؤكد أن حرب تشرين كانت الحرب العربية الأولى.
- لقد صرخ العرب ومعهم شعوب الأرض في وجه القهر الاستعماري الذي عملق هذا القزم وجعل منه قوة وكياناً، والعالم كله يدرك أن وجوده مناف لحقائق التاريخ ووقائعه، وأن استمراره معاندة وصلف ومجافاة للحقيقة.

لكن العدو الذي شكّل لجنة للتحقيق في (التقصير) الذي حدث ولم يستخدم عبارة أشد منها أي من التقصير أخذ يستعد للانتقام من تشرين.

وكان من أبرز النجاحات التي حققها على هذا الصعيد إخراج السادات ومصر بكل ثقلها من الصراع العربي الإسرائيلي وانحيازه الكلي إلى جبهة الأعداء مجاناً وعلى حساب تضحيات أبطال مصر الميامين.

من يشكك في هذا فليقرأ هنري كيسنجر عراب الهزائم العربية بعد الحرب بدءا من كامب ديفيد إلى وادي عربة إلى أوسلو ومازال التطبيع يتنقل من عاصمة نفطية إلى أخرى.

ثم ما حدث من حرب أهلية في لبنان لإشغال سورية في خاصرتها الرخوة .

تلا ذلك انقسام الصف المقاوم أو المفترض أنه مقاوم تحت الاحتلال ما بين ضفة وقطاع وفتح وحماس ومازلنا نشهد حالة انقسامية لا تخدم أحداً سوى العدو.

توقفت حرب تشرين بقرار أممي حمل الرقم 338 لينضمَّ لاحقاً إلى القرار الأكثر غموضاً في تاريخ القرارات الأممية 242 بصياغة انكليزية بارعة في تلغيم القرارات والنصوص.

باختصار ما حدث بعد حرب تشرين التحريرية كان انتقاما من روح تشرين روح البطولة والتضحية والفداء التي ظهرت جلية في تصدي قواتنا الباسلة للإرهاب في هذه الحرب الظالمة، والتي خاضت وتخوض اليوم أشرف المعارك لبقاء سورية وطناً لأبنائها بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

في 1974/2/18 صرّح وزير خارجية أمريكا (هنري كسينجر) لمجلة نيوزويك الأمريكية عن السوريين بقوله:

إنني لا أحب السوريين، ولا أحمل لهم مشاعر الود.

الراحل الكبير الشاعر نزار قباني ... ردّ عليه بقوله:

((يبدو لي أن كيسنجر ـ لوفرة انتصاراته الدبلوماسية والنسائية أصبح يكره سماع كلمة (لا)، مهما كان مصدرها، لأنه يعتبرها تحدياً لفحولته .. وانتقاصاً من فروسيته..

ومن سوء حظ كيسنجر أنه وضع اسم دمشق وعنوانها ورقم تلفونها في مفكرته المعطرة الحبلى بأسماء آلاف العشيقات.. وكان في ذهنه صورة لقاء شاعري، في أحضان الورد الجوري، والحور .. والصفصاف .. وضوء القمر..

ولكن العاشق الخرافي. وجد نفسه فجأة أمام الرئيس حافظ الأسد.. ففتح حقيبته .. وأخرج (البيك أب ..) وأسطوانات الجاز والروك.. وزجاجة براندي.. وطلب من مساعده سيسكو أن يلحقه بصحن فستق حلبي .. ويعطيه قصيدة الغزل التي نظمها في الطائرة.. ليطري بها الجو.. ويكسر جليد الصمت..

غير أن وجه الرئيس الأسد، ظل وجهاً نحاسياً كوجه سيف خارج لتوه من غبار المعركة..)).

وظلت قسماته هادئة، كالنقوش المحفورة على حجارة تدمر.. وظل صوته عميقاً كأنه قادم من كهوف الزمن، وأعماق البحر..

كان في ذهن كيسنجر أنه سيحضر حفلة (بارتي).. وكانت هموم السوريين هموماً أخرى .. تتعلق بالأرض والتاريخ..

كان كيسنجر يفكر بزجاجة البراندي .. وكان حافظ الأسد يفكر بزجاجة الدم التي امتلأت بدم الشهداء السوريين الذين سقطوا في حرب تشرين...

وظلت اسطوانة الروك تدور على الفاضي.. لأن السوريين ليسوا من هواة الرقص...

وضع حافظ الأسد ملفات القضية على الطاولة.. ووضع كيساً فيه تراب الجولان.. وكيساً فيه تراب فلسطين، وكيساً ثالثاً فيه رماد المسجد الأقصى .. وكيساً رابعاً فيه جراح المسيح.. وكيساً خامساً فيه قدر الأمة العربية.. وكيساً سادساً فيه أسماء الأسرى الاسرائيليين الذين تحتفظ بهم سورية... لكن كيسنجر مد يده إلى الكيس الأخير .. ونسي بقية الأكياس.

وطبعاً، سحب السوريون الكيس من أمامه.. فوقعت زجاجة البراندي على الأرض ..وتهشمت الأسطوانة.. وباظت الحفلة..

يقولون عن كيسنجر إنه خلاصة الذكاء .. وإنه فلتة زمانه، وأعجوبة عصره. فكيف فات هذا العاشق الكبير أن يدرس قبل مجيئه إلى سورية قاموس الغزل الدمشقي، وألف باء العشق عند أهل الشام؟.

كيف فاته أن يقرأ أفكار قاسيون، وميسلون، والجامع الأموي. والكتابات المنقوشة على قبر صلاح الدين؟

إن دمشق ليست ضد الحب، ولكنها ضد الاغتصاب... وليست ضد الوصال، ولكنها ضد الاحتلال.. وليست ضد الزواج ولكنها ضد مبدأ المتعة..

وأنت بعد ذلك حر في أن تحب بلدي أو لا تحبها.. فدمشق هي وردة العالم العربي، ولؤلؤته، وسيفه، ولن يضيرها في شيء أن لا تكون حبيبتك...

آراء ومواقف

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

قراءة شاملة لخطاب القسم الدستوري للرئيس بشار الأسد..

أ. محمد شريف الجيوسي(*)

خلاصة مبكرة:

- سورية جزء من عالم هائج تتصارع أقطابه، والصراع لن يهدأ حتى يحسم طرف النتائج لصالحه أو يحصل توازن قوى، وحتى ذلك الوقت؛ عالمنا غابة.
- خراب القيم.. أكبر وأهم وأعمق أسباب أزمة الوطن.. الحرب كشفته ولم تسببه..
- قدرات الشعب السوري لم تأت من فراغ أو عدم، بل من ثوابت ومسلماتٍ وبديهياتٍ متفق عليها شعبياً، فوجودها يوحد الآراء والأحكام وغيابها يشتتها ويجعلها خاضعة للأهواء.
- القيم أساس انتماء الإنسان للدين والوطن، وللقومية، وأساس التوازن النفسي الطبيعي هدف الحروب الحديثة؛ احتلال الإنسان قبل الأرض، فمن يهزم الإنسان يربح الحرب.
- ينتصر العدو، عندما تقتنع الغالبية بأن المقاومة كذبة وقوتها وهم وردعها خيال ووجودها عبء، وأن ازدهار الوطن في انبطاحه، وأن استقلاله في استقلاله عن نفسه العروبة بمعناها وبمضمونها الحضاري الجامع تزداد غنىً بازدياد أطيافها.
- عروبة سورية لا تعني أن كل من فيها عربي ولا تعني العروبة إلغاء أي مكون آخر، بل إن غياب أيّ مكون يقلّل من قيمة العروبة ويضعفها وينقص من قيمتها.

(*) منسق عام التجمع العالمي لدعم خيار المقاومة فرع الأردن.

- التنوع غنى لمن يقدره وبلاء لمن لا يستحقه، فكلنا على حق عندما نحترم الآخرين، وكلنا على خطأ عندما تعتقد كل مجموعة أنها صائبة وغيرها مخطئ.
- تحول الذين هُجّروا وخطط لهم أن يكونوا ورقة ضد وطنهم، إلى رصيد له في الخارج يقدمون أنفسهم له وقت الحاجة.
- سياسة التحرير على مراحل حققت نتائج مرضية في مناطق وأخفقت في أخرى. كان البعض من ذوي النيّات الحسنة لكنهم فقدوا البوصلات والمسلمات والمرجعيات فتاهوا، وسهل اختراقهم فكرياً والسيطرة عليهم نفسياً فتشتت أفكارهم وتاهت وانحرفت مساراتهم دون معرفة سبب المشكلة وسبب الصمود لا نستطيع الانطلاق باتجاه المستقبل بطمأنينة.. ولا نكون قد تعلمنا الدرس جيداً للانطلاق نحو المستقبل.
- المسلمات عديدة في خدمة المسلمة الرئيسة الأكبر التي هي الوطن.
- نهزم عندما نجعل العروبة مرادفة للخيانة، وعند الاعتقاد أنها اختراع إنساني كأي رواية ينبغي دعم المقاومة سلمية ومسلحة، على امتداد تراب الوطن بمواجهة المحتل والإرهاب.
- على من غرر بهم وراهنوا على سقوط وطنهم وانهيار الدولة ..العودة إلى حضن الوطن .. فقد سقطت الرهانات الخاسرة.
- الحرية ليست عند غربي مارس أجداده تجارة الرقيق وأحفاده التمييز العنصري ولا عند عثماني دمر أجداده منطقة بأكملها فطهروا عرقياً وميزوا إثنياً.
- الحل الناجز للنزاع في سورية يكون بالتحرير الكامل ؛ وفي انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واستئصال الإرهاب واستعادة ما تبقى من أراض تحت سيطرة المحتل التركي والأمريكي، باعتبارها مهمة رئيسة
- عنوان المرحلة القادمة؛ زيادة الإنتاج، وفتح الأبواب بشكل أوسع للاستثمار، وتطويع القوانين والإجراءات الإدارية ومحاربة الفساد وأتمتة المؤسسات
- أتمتة الخدمات وتقديمها إلكترونياً وإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني، تعتبر أساس الشفافية ومانعة للفساد والهدر وتحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص.

ـ قراءة تحليلية عميقة:

جاء خطاب القسم الدستوري للرئيس العربي السوري الدكتور بشار الأسد، غير تاركٍ المجال لثغرة، يؤتى منها، ففي تحليل السنوات الـ 10 السابقات، كان واضحا غير تبريري، وأبدع في ملاحظة الخيوط الشَّعرية بين الخيانة والوطنية، بين إصلاح الداخل وتسليم الوطن للخارج، بين النزاع والعدوان، بين الحرب الأهلية والحرب الوجودية دفاعا عن الوطن. موضحاً أنه من خلال الوعي الشعبي نميز بين المصطلحات الحقيقية والوهمية.

استخدم الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد، مصطلحات وتعبيرات غير مطروقة في الخطاب السياسي السوري، حيث لم يتعامل مع ما حيك ضد سورية؛ باعتباره مؤامرة فحسب، بل أيضاً باعتباره نزاعاً، من أهم أسباب حدوثه غياب القيم، محذراً من أن أي مجتمع لا يكرس القيم ويحترمها لا يمكن أن يكون مجتمعاً مستقراً ومزدهراً.

لقد استخدم الأسد مصطلحات ومفاهيم ومفردات ذات مغازٍ عميقة مثل: **القيم ـ المرجعية ـ الانتماء، النزاع ـ الولاء ـ البوصلة ـ الوطن ـ المقاومة ـ العروبة ـ التنوع ـ الحضارة ـ الاندماج الحضاري ـ المسلمات ـ المسلمة الرئيسة ـ مزايا ـ التمايز ـ المعيار ـ التحرير ـ الحرية ـ حضن الوطن ـ الإنتاج ـ التشريعات ـ الأتمتة ـ محاربة الفساد ـ خراب القيم ـ احتلال الإنسان ـ النأي بالنفس ـ انقلاب المفاهيم ـ انتصار العدو ـ أسباب الأزمة ـ أسباب الانتصار ـ الإرهاب والإرهابيين ـ العثماني ـ الأمريكي ـ أزمة الليرة السورية ـ الحصار الاقتصادي ـ الإرادة ـ القدرة على تجاوز الحصار ـ التحرير على مراحل ـ استكمال التحرير والتغلب على الحصار ـ حرب المصطلحات الخ...**

ويعكس هذا الطرح للأسد؛ وقفة مراجعة تحليلية عميقة ناقدة وشجاعة، لذلك رأيناه يستفيض في تحليل المرحلة السابقة، بأوجهها كافة: لماذا حدث هذا؟، ولماذا تحقق الصمود وكيف تم إحباط المؤامرة.. مع ملاحظة أن هذا الموقف نادراً ما يُتبع، فإما جلد وتقريع للذات وتعنيف، وإما مبالغة في مديحها وتعظيم الإنجازات والمكاسب والانتصارات.

لكن الرئيس الأسد كان متوازناً فعرض لوجْهَي الصورة كليهما، أو زاويتي النظر إلى الحقيقة، فمن دون فهم دقيق لما حدث، وما يترتب عليه، نكون قد انتقلنا زمانياً فقط، دون أدنى استفادة من دروس ما حصل.

يؤكد الأسد أن فهم مرحلة الحرب تساعد على عدم الوقوع في ظروفها، دون ذلك سيأتي يوم تنفجر فيه المشاكل مجدداً وقد تراكمت، بشكل أسوأ وأكثر تدميراً، بمعنى آخر، أكثر واقعيةً، مؤكداً أنه لا يمكن حل مشكلة دون تحليلها وفهم أسبابها ومراحلها، وفهم المجتمع؛ الذي غابت عنه المسلمات فضعفت رؤياه وفقد توازنه.

ويرسخ الأسد قناعة بأن هذه الحرب أثبتت مزايا الشعب السوري، بأنه شعب لا يدجّن وعيه ولا تنسخ هويته ولا ينسف انتماؤه، غني بتنوعه متجانس بقوامه، متنوع بأفكاره وتوجهاته متماسك ببنيانه، رفيق بخصومه، لكنه عنيد بوطنيته، متحد بعنفوانه شرس بالدفاع عن كرامته.. فالشعوب العريقة تحيا في الواقع الحي لا الافتراضي، فلا تبرمجها حواسيب الدجل ولا تمحي ذاكرتها فيروسات الخداع ولا تُسقطها فخاخ الاستسلام المجاني.

لكن رغم مزايا الشعب السوري هذه، يلفت الأسد الانتباه إلى سورية جزءاً من عالم هائج تتصارع أقطابه، والصراع لن يهدأ حتى يحسم طرف النتائج لصالحه أو يحصل توازن قوى، وحتى ذلك الوقت؛ عالمنا غابة لا مكان فيه للإنسانية والأخلاق، حرب مباشرة أو عبر وكلاء، دعم إرهابٍ، إسقاط دول، تجويع شعوب، ساحات بلا حدود ولا قواعد ضبط، لا مكان للهروب منها أو للحياد فيها وأخطر ما فيها هو الحرب النفسية التي تستهدف ترويض الشعوب بعد نسف ثقافاتها وإعادة تشكيل مفاهيمها..

وهنا يسجل الرئيس الأسد، أن مزايا الشعب السوري هذه هي حصتنا (حصة الدولة الوطنية السورية) وهي المعيار الذي نقيس به مدى قوتنا على تحدي الصعاب ومواجهتها وهزيمتها، والتمييز بين الوهم والحقيقة، منوها بأن هذه القدرات لا تأتي من فراغ، أو من عدم، إنما من ثوابت ومسلماتٍ

وبديهياتٍ متفق عليها شعبياً، فوجودها يوحد الآراء والأحكام وغيابها كفيلٌ بتشتيتها ويجعلها خاضعة للأهواء، فيحل الانقسام محل الإجماع والتناقض محل الانسجام ويتفرق الناس ويضعف المجتمع، هذا ما لمسناه في بداية الحرب بوضوح لدى جزء من مجتمعنا، في غياب المسلمات.

وقدر الأسد عالياً، دور الشعب في تحرير غالبية أراضيه وفي تحرير ما تبقى منها من الإرهابيين ورعاتهم الأتراك والأمريكيين، وفي التغلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة الراهنة وإعادة بناء اقتصاده، مهما أعد المستعمرون من عدة التوحش والترهيب والحصار.

فقد برهن شعبها بوعيه وانتمائه الوطني خلال الحرب أن الشعوب لا تتعب في سبيل حريتها مهما طال الطريق وصعب، ولا تهون عزيمتها أو تفتر همتها دفاعاً عن حقوقها، بذلك شكلت سورية صدمة لكل عدو وعبرة لكل خائن.. أرادوها فوضى تحرق الوطن فكانوا ترياقاً يبطل زيفانهم ويقوض أهدافهم.

وأولى الأسد في خطابه الجانب القيمي أهمية خاصة، باعتباره أساس استقرار المجتمع وأولى المسلمات، وباعتبار أن المساس بأمن وأمان المجتمع وأفراده ومصالحه مرفوض بالمطلق، بغض النظر عن الأسباب والمبررات، منوها بقيم بر الوالدين، واحترام الكبار قدراً وعمراً، ومعرفةً، واحترام الرموز الاجتماعية والوطنية، والعلم والعلماء، والمعلم، والمواطن المنتج، وتكريس قيم التسامح والمحبة والخير؛ والقيم الراقية والحضارية وغيرها.

ولفت الأسد إلى أن هذه القيم باتت في طور التآكل ليس بسبب الحرب، لكن الحرب كشفت هذا التآكل عبر عقود لأسباب مختلفة، ربما بتأثيرات الحياة الحديثة، وربما لأسباب لها علاقة بالزمن، وترك الأسد تحديد تفاصيل التآكل للمحللين الاجتماعيين.

محذراً من أن المجتمعات التي لا تكرس القيم ولا تحملها ولا تحترمها، لا يمكن أن تكون مجتمعات مستقرة ولا مزدهرة، منوها **بأن تكريس القيم يأتي في صلب السياسة، محدداً أكبر وأهم وأعمق أسباب أزمة الوطن، خراب القيم، فالعقائد هي روح المجتمعات، دونها تفقد**

إنسانيتها، هي البوصلة وعلى الجميع واجب احترامها وتحريم المساس بها، ومنها انتماء الإنسان للدين والوطن وللقومية، وهي أساس التوازن النفسي الطبيعي، ودونه لا خير في الإنسان، تجاه بلده ومجتمعه.

وبيّن الأسد أن هدف الحروب الحديثة؛ احتلال الإنسان قبل الأرض، فمن يهزم الإنسان يربح الحرب، وقدّم (إسرائيل) كمثال على ذلك، فهي لم تربح الحرب عندما احتلت فلسطين سنة 1948 بل اقتربت من ذلك، وقتها اعتقد البعض أن التنازلات المُذلة تعيد الحقوق، فيما اعتقد البعض الآخر أن المقاومة شطارة لا مبادئ، وأنها قيادة من فندق بدلاً من مقر متقدم، وقتال من تلفاز بدلاً من خندق، وغدر شقيق بدلاً من مباغتة عدو.

وفي سياق الانتصار والهزيمة، أوضح بشار الأسد، أن العدو ينتصر عندما تنقلب المفاهيم، وعندما تقتنع الغالبية بأن المقاومة كذبة وقوتها وهم وردعها خيال ووجودها عبء، وأن ازدهار الوطن في انبطاحه، وأن استقلاله في استقلاله عن نفسه وشعبه وتاريخه ومحيطه.

محذراً من انقلاب المفاهيم؛ فانقلابها يهيئ للعدو إمكانية الانتصار، وهي جزء من المشكلة وأحد أسباب الحرب، رابطاً انقلاب المفاهيم بلعبة المصطلحات التي تعود لعقود إلى الوراء؛ اشتغل عليها الغرب، ووقعت المنطقة العربية وغيرها في مطبها باتجاه الهاوية، حيث تتفتت المجتمعات وتندلع فيها الحروب الأهلية.

وكما أن الإرهاب لا ينحصر بدين أو شعب أو طائفة أو أمة، فإن الانتماء أوسع من أن ينحصر بعرق أو دين أو مذهب أو لغة أو مصلحة مشتركة أو إرادة مشتركة أو تاريخ أو جغرافية.. فالانتماء حالة حضارية إنسانية، والعروبة بمعناها وبمضمونها الحضاري الجامع تزداد غنى بازدياد أطيافها، وهي تجسد المكونات الحضارية في الماضي وامتزاجها مع المكونات الاجتماعية في الحاضر لتكوّن مزيجاً متجانساً متناغماً يحقق الاندماج بينها، دون ذوبان المكونات، إنما يوحّد الانتماء مع الحفاظ على الهوية.

وتتأتى قوة الدولة؛ أية دولة من داخل الوطن، أما الأصدقاء فدورهم مساعد، ولا يبدأ الاستقرار بالأمن وإنما بالأمان للمواطن، المتولد من احترامه واحترام مفاهيمه وتقاليده وعقائده بمختلف شرائحه وتنوعه.

ورأى الأسد وهو محق في ذلك، أن كل مجتمع ووطن بحاجة إلى عنوان واحد، شرط ألا يمس بأي من مكوناته سواء أكان، دينيا أم طائفياً أو عرقياً أو قوميا، هذا العنوان يزداد غنى بازدياد المكونات وليس العكس، ويقدم الأسد مثالاً، فعندما نقول: إن سورية عربية لا يعني أن كل من فيها عربي ولا تعني العروبة إلغاء أي مكون آخر، بل إن غياب أي مكون يقلل من قيمة العروبة ويضعفها وينقص من قيمتها وأهميتها.

وانطلاقاً من أهمية المصطلحات، يميز الأسد بين العنوان والتنوع، فالقول بأن سورية متنوعة ليس صحيحاً، لأنه يعني أن لها عدة عناوين أي عدة أوطان ويعني التقسيم، لذلك فان تأكيد عروبة سورية والمنطقة ليس قضية رأي نتفق أو نختلف معها، إنما هي قضية مصير سورية والمنطقة العربية، مذكّرا بمحاولات نسف مفهوم العروبة من العقل العربي خلال العقود الماضية.

ومن ذلك مصطلح (النأي بالنفس) وتعميمه كسياسة تتبع وتمارس مبيناً أن النأي لن يقيَ من شظايا الاضطراب المحيط، ،كذلك الاعتقاد بأن القضايا المحيطة بنا منعزلة عن قضيتنا، وأننا نربح بفهمنا العميق بأن قضية فلسطين أقرب القضايا إلينا، وأن الفلسطينيين أشقاؤنا والتزامنا تجاه قضيتهم وحقوقهم ثابت لا تبدله أحداث أو ظروف ولا غدر أو نفاق، وهو لا ينفصل عن التزامنا بأهلنا في الجولان المتمسكين بهويتهم العربية السورية، وبقوا مخرزاً في عيون الغزاة الطارئين.

واستمراراً لفلسفته السياسية العميقة والأصيلة، **أوضح الأسد أن النجاح الشخصي ينبع من النجاح العام للمواطنين وليس بمعزل عنهم، والمصلحة الشخصية تتحقق من خلال المصلحة العامة لا العكس.**

ولاحظ الأسد، أن الربط بين الوطني والقومي؛ بين العام والخاص، حقق نجاحا بين القيادة والشعب، حيث أُنجز على قواعد اجتماعية وطنية

راسخة أساسها شرائح المجتمع السليمة ببعضها، علاقة المحبة والاحترام المتبادل، والثقة حيث يتعزز الشعور بالمسؤولية والقناعة بالعمل للآخرين والعيش لأجلهم، **مؤكداً أنه يستمد من ثقة الشعب؛ القوة والسداد**، ما يجنبه الانحراف عن النهج القويم ويقيه من الخروج عن المسار السليم، ويستلهم من عميق إيمان الشعب ما يعينه في مهامه لأجل نهوضٍ وطني شامل، يستعيد سورية المتجددة ويعيد إعمارها وإنماءها وألقها مجدداً.

داعياً للإعداد للمستقبل، ومكافحة الإحباط بالأمل، والتقاعس بالعمل، والتأهب للمزيد من البناء والتحرير ليبقى الشعب باسماً والوطن بهياً وليبق الأمل كبيراً والعمل كثيراً والإنتاج غزيراً.

باختصار يرى الأسد بالتنوع غنىً لمن يقدره وبلاءً لمن لا يستحقه، فكلنا على حق عندما نحترم الآخرين ، وكلنا على خطأ عندما تعتقد كل مجموعة أنها صائبة وغيرها مخطئ بمفاهيمه أو بعقائده أو بنمط حياته، هذه القواعد الوطنية تسمح بالاختلاف بين أبناء الوطن أما الخلاف بينهم فحله داخل الحدود، بين الأخوة وعبر المؤسسات، وهذه القواعد تتيح الإصلاح بالتطوير وتمنع الإصلاح بالتدمير، ترعى التنوع الاجتماعي مع الحفاظ على الإجماع الوطني.

بعامة يخلص الأسد إلى أن التمسك بالمسلمات الوطنية والمجتمع، والعقيدة، والانتماء، والقيم في كل الظروف والعصور، هو جوهر الأمان وجوهر الاستقرار وهو الطريق إلى الانتصار.

وقدم الأسد تحليلاً شاملاً عميقاً صريحا للمرحلة السابقة، تطرق فيه إلى تحول الذين **هُجّروا وخطط لهم أن يكونوا ورقة ضد وطنهم، إلى رصيد له في الخارج يقدمون أنفسهم له أوقات الحاجة.**

ولأن أعداء سورية على علمٍ بوفاء الشعب السوري لوطنه، فإن بعضهم كتركيا الأردغونانية منعت مشاركة الشعب السوري المهجّر من المشاركة في الانتخابات، واعتدت عصابات جعجع العميلة في لبنان، على الحافلات التي كانت تقل سوريين للمشاركة فيها، وغير ذلك.

وكشف مساعي أعداء سورية بتعليق الدستور القائم بغرض خلق فراغ يؤدي إلى الفوضى عبر بعض الخونة من السوريين، وعبر رسائل نقلها وسطاء بأقنية متعددة.. وهذه المساعي مستمرة يجري العمل عليها عبر عملاء ..فتركيا تعمل للوصول إلى دستور يضع سورية تحت رحمة القوى الأجنبية ويحول شعبها إلى عبيد ومطايا، لكن ذلك عبث في عبث فالأسد يؤكّد مبيناً وحدة الصلة بين معركة الدستور ومعركة الوطن، باعتبارها معركة واحدة، بمواجهة التقسيم وفتنتهم الطائفية والعرقية.

وأوضح الأسد (أهداف فلسفة التحرير على مراحل خلال السنوات الماضية)، بهدف إعطاء المجال للراغبين بالعودة إلى حضن الوطن، ولإعطاء الفرصة للتحركات السياسية للأصدقاء من جانب آخر، ولإقناع رعاة الإرهاب بالتخلي عن نهجهم، وإقناع الإرهابيين بالانسحاب من المناطق التي يحتلونها حقناً للدماء ومنعاً للدمار، وقد حققت هذه السياسة نتائج مرضية في مناطق وأخفقت في أخرى، وفي هذه الحالة، كان الحل العسكري هو الحل للقضاء على الإرهاب وتحرير المدنيين وفرض سلطة القانون.

وأكد على دور حلفاء سورية بمواجهة الحرب عليها، وعن الثقة بروسيا وإيران، مشيرا إلى دورهما في تحرير أراض سورية. ويبقى الفضل لمن حفظ الأرض وسقاها من دمه وطهرها بروحه ولمن فقد قطعة من جسده لتنمو أجساداً، والعرفان لمن رباه على حب الوطن وزرع في نفسه بذور التضحية والغيرية والفداء، تلك العائلات حفظت الأمانة الأغلى؛ الوطن، ومن واجبنا الوقوف إلى جانبها لأنها المعبّر عن الوطن، ودعمها من حبه.

وقال إنه ليس صحيحاً ما يقوله البعض بأن الكل وطني، وأن القضية هي مجرد خلاف رأي، فقتل المدنيين وتدمير المنشآت، واغتيال الشرطة، والعسكريين ليست مجرد اختلافات بالرأي، وأن علينا ألا نقلق، والبعض يبرر الفوضى والتخريب للمنشآت العامة بحجة رفضه عنف الدولة، مبرراً بذلك للإرهابيين ممارسة العنف، فالدولة لم تبادر بالعنف، والأخطر من ذلك أن هذا المنطق يقدم المبرر للإرهابيين للاستمرار بعنفهم، والقبول باللغة التقسيمية والألفاظ اللاأخلاقية لاعتقاده أنها ديمقراطية وحرية رأي،

وهناك من وقف بلا موقف معتقداً أنها الحكمة، ومن اتخذ مواقف ملتبسة، معتقداً أنها الحنكة، ومن مارس الانبطاح معتقداً أنه الانفتاح.

ومع كل ذلك، سجل الأسد، أن البعض كانوا من ذوي النيّات الحسنة لكنهم فقدوا البوصلات والمسلمات والمرجعيات فتاهوا، وسهل اختراقهم فكرياً والسيطرة عليهم نفسياً فتشتت أفكارهم وتاهت وانحرفت مساراتهم .ففقدوا الارتباط بالوطن والحرص عليه واستبدلوه بمعان وهمية، ما شجع الأعداء على التدخل وساعد الإرهاب والفوضى على الانتشار، ففي غياب المرجعية تغيب علاقة الفرد أو نظرته للوطن، وللمجتمع، وللعائلة، وللدين، والثقافة، وللعادات والتقاليد، والثقافات الأخرى.

وشبه الأسد غياب المرجعية، بالقارب وسط المحيط دون جهاز تحديد الموقع المرتبط بالأقمار الصناعية ولا بوصلة ولا خريطة ملاحية ولا طقس مساعد، فيتوه في قلب المحيط، وهذا ما ظهرت نتائجه في الحرب فرأينا تشوشاً والتباساً وفوضى وتصادماً بالأفكار، ولذلك لا يمكن التحدث عن المستقبل والاطمئنان دون معالجة هذا الجانب.

لذلك لا يكفِ بحسب الأسد القول بأن المشكلة في سورية هي الإرهاب أو التطرف الذي أدى إلى الإرهاب أو التعصب الذي أدى إلى التطرف والإرهاب أو الجهل الذي أدى لما سبق أو محدودية التفكير، هذه جوانب، لكن هناك أشخاص معظمهم لا يحملون هذه الصفات، ومؤهلون ليكونوا أشخاصاً متكاملين، ولكن غابت عنهم المرجعية الفكرية والأخلاقية، هذه المرجعية تحدد علاقة الفرد بما حوله.

وقال الأسد: الأرض هي الكيان والوجود؛ لذلك قيل الأرض كالعرض لا يفرط بها ولا يساوم عليها، كل ما سبق من مسلمات وهناك مسلمات أخرى يؤكد الأسد تشكل جميعها المسلمة الأكبر؛ الوطن، هذه المسلمات لا ينبغي المساس بها، وليس مسلمة الوطن فقط، فجميعها الطريق إلى الوطن والوطنية، ومن دونها الوطن مجرد حالة عاطفية أو شعاراً فارغاً لا معنى له، لذلك لماذا ينبغي التأكيد كثيراً على هذه المسلمات؛ أيضاً، بعيداً عن التنظير وانطلاقاً من الواقع.

وبين الأسد أن هذه المسلمات، هي التي دفعت عائلات بأكملها لإرسال أبنائها ليقدموا أرواحهم وأجسادهم فداءً لوطنهم، هذه المسلمات هي التي أسست المواقف الوطنية والأخلاقية الصلبة لكثير من السوريين من شرائح ومواقع مختلفة وثبتتها بالرغم من التهديد المباشر لحياتهم أو عائلاتهم أو أرزاقهم خلال الحرب، السوريون الذين وقفوا مع وطنهم، استنادا لهذه المرجعية التي استندنا إليها في مواقفنا، كانت هي الدرع الذي حمانا من تأثير الحرب النفسية المعقدة التي تعرضنا لها خلال الحرب، وهي التي أسقطت كل الرهانات على إسقاط الوطن.

بهذا المعنى فدون معرفة سبب المشكلة وسبب الصمود لا نستطيع الانطلاق باتجاه المستقبل بطمأنينة.. ولا نكون قد تعلمنا الدرس والانطلاق نحو المستقبل.

ويرى الأسد أنه لكي لا نهزم نفسياً وفكرياً وللعبور للمستقبل، يستوجب أن تتخذ المفاهيم إطاراً وطنياً بحتاً، وعدم حصر الانتماء القومي في حدود سياسية رسمها المحتل، والاعتقاد بأن العلاقة بين المدن العربية وهْم من صنع خيالنا، محذراً من الخلط بين الانتماء العربي وبين حكومات مستعربة، بين عروبة الانتماء وعروبة السياسة بشكلها الراهن.

يشدد الأسد، نهزم عندما نجعل العروبة مرادفة للخيانة، وعندما نعتقد أن العروبة اختراع إنساني كأي رواية تحولت إلى عقيدة تبنتها أحزاب، مصيرها التبدل.

وبحسب الأسد ينبغي دعم المقاومة سواء كانت سلمية أو مسلحة، على امتداد تراب الوطن بمواجهة المحتل والإرهاب، باعتبار أن ذلك من واجباتها دستورياً وشرعياً وأخلاقياً؛ حتى استعادة الأرض ويطرد آخر إرهابي وآخر محتل.

وبقدر يقينه بانتصار سورية وبأنها في طريق تحرير ما تبقى من التراب السوري، دعا من غُرر بهم وراهنوا على سقوط سورية وانهيار الدولة العودة إلى حضن الوطن.. فقد سقطت الرهانات الخاسرة وبقي الوطن.

وتوجه الأسد للمغرر بهم؛ بعبارات غاية في الدقة ووضوح التعبير، قائلاً، أنت مستغل من قبل أعداء بلدك ضد أهلك، والثورة التي خدعوك بها وهم، وسير الشعب خلفك سراب، حيث لم تتمكن أشرس وأخطر حرب تعرضت لها سورية من إقناعهم بنهجك، فلا شيء آخر قادر على ذلك، فإن كنت تسعى إلى الكرامة فهي في خدمة أهلك وشعبك، وإن كنت تطمح إلى البطولة فهي في الدفاع عن أرضك، وإن كنت تنشد الشرف فهو في بناء الوطن لا في هدمه، .. فالحرية ليست عند غربي مارس أجداده تجارة الرقيق وأحفاده التمييز العنصري ولا عند عثماني دمر أجداده منطقة بأكملها فطهروا عرقياً وميزوا إثنياً، ويحاولون حاضراً تكرار تاريخهم الأسود بنسخة أكثر سواداً وقبحاً.

يذكر الأسد، أولئك، بأن التراجع عن الخطأ فضيلة، والوطن هو الملجأ والحاضن، ودولته هي لجميع أبنائه، والشعب الكبير بقيمه كبير بقلبه، مسامح، وأبواب المصالحات مفتوحة، منوهاً بأن أول المسامحين كانت عائلات الشهداء الذين بادروا منذ السنوات الأولى إلى فتح أبواب المصالحات وحقن الدماء، وهذه الأبواب ستبقى مفتوحة من قبل الدولة والشعب ولن تغلق ما دام هناك من يؤثر الكرامة على الذل والسيادة على الاستعباد.

وأطلق الأسد تعبيراً واقعياً بأن الحل الناجز للنزاع في سورية يكون بالتحرير الكامل؛ وفي انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واستئصال الإرهاب واستعادة ما تبقى من أراض تحت سيطرة المحتل التركي والأمريكي، باعتبارها مهمة رئيسة.

وعليه يضع الأسد تحرير الوطن من الإرهابيين ورعاتهم أولوية وأن لن تفوت فرصة إلا وستستخدم ..وتفنيداً لأكاذيب الأعداء وأيضاً ثقة بدور الأصدقاء (إيران وروسيا والصين) سواء في مسار الحرب وتحرير الأراضي، أو في المسار الدولي وعلى صعيد القانون والشرعية الدوليين.

وهذا لا يكون بالتمنيات إنما بإعداد العدة للمستقبل، ومكافحة الإحباط بالأمل، ومناهضة التقاعس بالعمل، والتأهب بمزيد البناء

والتحرير ليبقى الشعب باسماً والوطن بهياً وليبق الأمل كبيراً والعمل كثيراً والإنتاج غزيراً.

واحتل الملف الاقتصادي.. جانباً مهمّاً من خطاب الأسد.. باعتباره عنوان الحرب الجديدة الراهنة على سورية في هذه المرحلة، فكان الأوسع تناولاً وتفصيلا، بعد تحرير غالبية التراب السوري ودخول التآمر على سورية مرحلة الحصار الاقتصادي من حرب على سعر صرف الليرة السورية، وسرقة للثروات السورية الأحفورية، وحرب مياه وتخريب للزراعة وحرق للمحاصيل، وبما يحول بحسب أمانيهم من العودة للأمن الغذائي، ومنع انتقال سلع معينة لزوم الصناعة السورية، وفي عملية إعادة البناء، وكذلك منع شركات ومؤسسات كبرى أجنبية من عقد صفقات تجارية واستثمارية معها، والتضييق على دخول الغاز والنفط إلى جانب ما يسرقوه من حقولها النفطية.

وضمّن الرئيس الأسد خطابه خططاً متكاملة لمواجهة مختلف جوانب الحصار وفي المقدمة منها، الاستثمار في الطاقة البديلة ، فبحلها تحل مشكلة توفير الكهرباء اللازمة للمصانع وللاستثمارات الكبيرة، ولضخ المياه اللازمة للزراعة وللاستخدامات المنزلية، فضلاً عن أن الاستثمار في الطاقة البديلة استثمار رابح ومجدٍ، ما يستوجب إطلاق مشاريع توليد الطاقة من قبل القطاعين الخاص والعام وبالمشاركة بينهما، كالمشروع الذي أطلق مؤخراً في المدينة الصناعية في عدرا، موضحاً أن مشروع الطاقة البديلة قابل للتطبيق في مناطق إنتاجية أخرى وفي المناطق السكنية.

وأكد الأسد على صعيد معركة سعر الصرف الليرة، أن القدرات موجودة ولكنها بحاجة لمن يراها ويعرف كيف يستخدمها ويوفر الشروط الصحيحة لتحقيق النتائج.

وأورد الأسد أرقاماً متعددة حول المدن الصناعية والمؤسسات الإنتاجية القائمة والتي كثيرها كان يعمل في ظروف الحرب، فضلاً عن المؤسسات الحرفية، كاشفاً النقاب عن أنه يجري تأسيس مؤسسات أخرى.

ودعا الأسد للبحث عن حلول والبناء على القدرات المتوفرة، فالبعض لم يقض وقته يطلب حلاً على مواقع التواصل الاجتماعي، إنما نزل إلى الميدان باحثاً عن حلٍ ووجده وأسسوا منشآت وأنتجوا..

مستدركاً أن هذا لا يعني أن الأمور بخير تماماً، إنما الحلول غير مستحيلة ويعني أن إمكانية جعلها بخير ممكنة وبقوة، فإذا لم يتوقف الاستثمار في أسوأ ظروف الحرب كما خططوا، فهذا يعني أن الجزء الآخر من المشكلة التي نعاني منها مرتبط بنا نحن، مرتبط بتوافر الإرادة، وبقراءة الواقع بشكل صحيح، وبالمشاركة الجماعية الواسع.

وتطرق الأسد إلى أشكال الحصار، ومنها الأموال المجمدة في لبنان والتي قد تصل إلى 60 مليار دولار وتهريب العملة، وهذا ربما شكل درساً للذين وضعوا أموالهم في المصارف اللبنانية فخسروا وخسّروا سورية معهم .. وأحدثوا اختناقات وصعوبات حرمت سورية من بعض وسائل الإنتاج وموادّهِ، ما استوجب تطوير الأساليب لتخفيف الآثار المترتبة تدريجياً، وقد نجحنا إلى حد ما وسيستمر العمل عليه دون إعلان عن ماهية الأساليب التي استخدمت ولا الأساليب التي ستستخدم لاحقاً..

وشدد الأسد على أن عنوان المرحلة القادمة؛ زيادة الإنتاج، وفتح الأبواب بشكل أوسع للاستثمار في كل المجالات ، وتطويع القوانين والإجراءات الإدارية للاستثمار، بتطويرها بشكل حثيث بهدف تخفيف العوائق ومكافحة الفساد.

وفي الحديث عن الإجراءات الإدارية والقوانين، يقول الأسد أنه يعني الآلاف منها ومن التعليمات التنفيذية والقرارات والتعاميم والبلاغات المبطئة للتقدم، وتعديلها يحتاج لإرادة، فكلمة واحدة في غير مكانها أو عامة وغير محددة بدقة، تخلق ثغرة وتنسف القانون أو التشريع المعني.

منوهاً في آن، بأن تخفيف المعيقات والعقبات ضرورية وتحتاج لمبادرة، ولعمل جماعي، ولعناصر كثيرة، لكنها لا تعوض عن زيادة الإنتاج باعتبارها أساس تحسّن الاقتصاد والوضع المعيشي، ويجب أن تجتمع كل العناصر معاً، باعتبارها عنوان المرحلة القادمة؛ فزيادة الإنتاج، يستدعي

فتح الأبواب بشكل أوسع للاستثمار في كل المجالات، صناعية وسياحية وخدمية، وزراعية ولمختلف الشرائح، كبيرة ومتوسطة وصغيرة.

بذلك ستشهد المرحلة القادمة ،تحديث القوانين لمواكبة الزمن وستلغى الاستثناءات إلا فيما يستدعي ذلك، ضمن ضوابط ومعايير واضحة تلغي التمييز وتحقق العدالة، لكن كثرة القوانين وقلة الكوادر تجعل السير في التحديث بطيئاً، لكنه التوجه العام، للدولة السورية. وأشار الأسد إلى القوانين التي صدرت لتشجيع الاستثمار منذ مطلع العام الجاري 2021 وتقدم بموجبها إعفاءات للمستثمرين، لتخفيف التكاليف عن المستثمرين في مرحلة الحرب التي تعتبر ظرفاً من الظروف القاهرة بالنسبة للاستثمار.

وتم تشميل صغار وعديمي الدخل في مجال الإنتاج، ما يخلق فرص عمل ودخول أموال جديدة ومنتجين جدد في دورة الاقتصاد.

وأضاف الأسد، أن المرحلة القادمة هي للشفافية، فأتمتة الخدمات وتقديمها إلكترونياً وإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني، باعتباره جوهر تطوير الإجراءات من جانب، وأساس الشفافية من جانب آخر، ما يمنع الفساد والهدر من جهة ويحقق العدالة وتكافؤ الفرص في آن، ويجعل المعاملات شفافة للدولة وللمواطن ويحول دون الالتفاف على القوانين ويساهم في الحفاظ على المال العام ويزيد قدرة الدولة على مراقبة الإجراءات بدقة ووضوح.

وربط الأسد بين الجباية الضريبية الخاطئة، والفساد، مبيناً أنه لا يمكن حلها دون شفافية، ولا يمكن تحقيق الشفافية دون أتمتة، وقد بدأ العمل ببعضها مع بداية العام الحالي وبعضها اعتباراً من بداية العام المنصرم.. منوهاً بأن الشفافية هي هيكلية واضحة للمؤسسات وصلاحيات محددة للمسؤولين وإجراءات دقيقة معروفة، وهو جوهر الإصلاح الإداري.

لكن هذا الإصلاح لن تُلمس نتائجه سريعاً.. باعتبار أنه في المرحلة الحالية يجري العمل على البنى المركزية للدولة، وليس لها علاقة مباشرة بالمواطن.. مذكراً بأن مؤسسات الدولة السورية هي مؤسسات قطاع عام،

ضخمة جداً وكبيرة جداً، ما يعني أن الإصلاح سيكون معقداً جداً بالوقت نفسه، لكن لا غنىً عنه لمؤسسات حكومية متطورة وفعالة وعادلة، فهي بنية تحتية للبناء الاقتصادي المتقدم للدولة.

وستكون المرحلة القادمة للاستمرار والتوسع في مكافحة الفساد؛ على خلفية توافر المزيد من المعطيات والمعلومات والظروف المساعدة على كشف الفاسدين، بفعل تغير الظروف الأمنية بما يحقق التركيز بشكل أكبر باتجاه مكافحة الفساد، حيث لن يكون هناك تساهل مع أي شخص متورط، فالفساد ثغرة كبيرة وإغلاقها ضرورة اقتصادية واجتماعية ووطنية.

ولتحقيق كل ما سبق من العناوين، يؤكد الأسد أنه ينبغي توفر الإرادة، هي ليست وعوداً ابتداءً من تعظيم الإنتاج وانتهاء بمكافحة الفساد، بل هي مسار سابق على خطاب القسم، فالإرادة؛ عنوان وطني جماعي، إرادة عمل وإنتاج تتجاوز الإحباط والخضوع للواقع، وصولاً إلى تحقيق المأمول، فدونها لن نصل إلى أي نتيجة.

ولفت إلى أن الشعب الذي خاض حرباً ضروساً واسترد معظم أراضيه قادر على بناء اقتصاده وعلى تطوير ذاته بأصعب الظروف وبالإرادة والتصميم نفسهما.

ولفت الأسد إلى نقطة غاية بالأهمية، باعتبار أن الحصار فرصة أكبر للتطوير بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية، وعدم الاكتفاء بتخفيف الخسائر، بل تحقيق الأرباح من موقع القدرة على تحقيقها، حيث لا توجد مشكلة دون حل، لكن علينا البحث عنه، ولا توجد مشكلة بلا نهاية، لكن دون انتظار مجيئها تلقائياً وبسهولة ودون ثمن سنحصد مقابله لاحقاً.

وشدد الأسد كما في غير مقام في الخطاب، على أن الشعب الذي خاض حرباً ضروساً واسترد معظم أراضيه وفرض دستوره في الشارع وصناديق الاقتراع رغماً عن أنف أقوى وأكبر وأغنى الدول، بكل تأكيد سيعيد بناء اقتصاده وعلى تطوير ذاته بأصعب الظروف وبالإرادة والتصميم نفسهما، وأن الحصار فرصة للاعتماد على الذات.

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

مدى مشروعية العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على الشعب السوري

أ. نعيم أقبيق(*)

ظهر جلياً تدخل الاتحاد الأوروبي في شؤون سورية والضغط على شعبها عبر إصدار الاتحاد الأوروبي قراراً برقم 273 بتاريخ 9 من أيار عام 2011 أي بعد أقل من شهرين من بدء الحدث السوري الذي تم التخطيط له في عواصم غربية عدة وجاء في القرار المذكور بعد أن عبر الاتحاد عن ما أسماه "قلقه البالغ عن الحالة في سورية وانتشار قوات الأمن والجيش في عدة مدن سورية، أنه نظراً لخطورة الحالة يجب اتخاذ تدابير تقييدية تفرض على سورية وعلى الأشخاص المسؤولين عن العنف القمعي ضد السكان المدنيين في سورية، ويمكن اتخاذ إجراءات أخرى من الاتحاد عند الحاجة لهدف تطبيق بعض التدابير" حسب ما جاء في قرار الاتحاد الأوروبي .

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل أن هذه العقوبات شرعية وقانونية أم أنها مخالفة للقانون الدولي؟ وماهي العقوبات وما الهدف منها وما تداعياتها على الشعب السوري؟

(*) محامٍ سوري، محلل سياسي وباحث في القانون الدولي.

لقد كان هدف العقوبات الأوروبية بدايةً إرهاب اقتصادي بالتوازي مع الإشراك في الحرب على الشعب السوري عبر دعم أوروبا للمجموعات الإرهابية التي ظهرت في الشهر الأولى من الأزمة، فالعقوبات الاقتصادية بشكل عام تهدف إلى نية الإضرار الاقتصادي بالدولة وشعبها، والفكرة السياسية للعقوبات هي صيرورة الإرهاق الاقتصادي الشديد لا يطاق بالنسبة لمواطني الدولة المستهدفة حتى يضغطوا على حكومتهم بغرض تغيير سياسة لا تعجب دول غربية معينة ..وهي بهدف أن تتأثر السياسات الاقتصادية الداخلية بمجملها وإرهاق الاقتصاد وخنقه، فالجزاءات الاقتصادية مماثلة للحرب وكالهما يستخدم الذى عمداً ضد الدولة المستهدفة.

إن ما قام به الاتحاد الأوروبي عبر القرار رقم 273 في أيار من العام 2011 يعد نوعاً من التدابير الأحادية الجانب وهي بالأصل تخالف روح ميثاق الأمم المتحدة في المادة رقم 41 من الفصل السابع حيث جاء فيها لمجلس المن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف المواصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية أو كلياً وقطع والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية"

ولذلك فإن العقوبات الأوروبية على سورية تخالف المستند التشريعي لفرض الجزاءات بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة والجهة المخولة بفرض الجزاءات هي مجلس الأمن وليس غيره عندما يبحث النزاع أو الحالة ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة <

وإن أي تدابير صادرة عن دولة أو منظمة خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة يشكل خرقاً للميثاق ويستم بعدم المشروعية ولا تدخل ضمن التدابير الانفرادية بفرض العقوبات ضمن السلطة التقديرية للدولة لن هذه السلطة مقيدة بالقانون الدولي .

وتستند العقوبات الأوروبية إلى حجة "انتهاكات حقوق الإنسان في سورية واستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين" وهذه الحجة لا تعود مناقشتها واتخاذ بصدده إلى الاتحاد الأوروبي قرارات وإنما إلى الأمم المتحدة وهذه الذريعة تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول.

وهنا نشير إلى الإعلان الخاص الصادر عن الجمعية العامة برقم 103/36 المؤرخ في 9 كانون الأول من العام 1981 والذي يتضمن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول والذي حدد واجبات الدول ومن بينها الامتناع عن استغلال وتشويه قضايا حقوق الإنسان بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدولة أو استخدام الضغط على الدولة أو إثارة العصيان أو عدم الاستقرار داخل الدولة.

لذلك فإن العقوبات الأوروبية على سورية وشعبها تستهدف الضغط على الحكومة السورية لتبديل سياساتها المعلنة وتحالفاتها السياسية كما تستهدف الضغط على الشعب السوري لتبديل نظامه السياسي مما يشكل انتهاكاً لحق الشعب في تقرير مصيره واختيار نظامه السياسي بإرادته.

وخلافاً للمنطق والحق وميثاق الأمم المتحدة استند الاتحاد الأوروبي في فرضه العقوبات على سورية عام 2011 إلى معاهدة ماسترخ التي دخلت حيز التنفيذ العام 1993 ومعاهدة روما.

وتتيح المادة 11 من معاهدة الاتحاد فرض تدابير تقييدية على الدولة الثالثة أي غير الأطراف في معاهدة الاتحاد ، فهل يجوز شمول غير طرف في المعاهدة بالآثار القانونية الناجمة عن هذه المعاهدة؟

فالاتحاد نشأ كمعاهدة، وبموجب اتفاقية فيينا لتنظيم المعاهدات لعام 1969 وهي واجبة التطبيق على معاهدة الاتحاد الأوروبي بموجب المادة 5 التي نصت على شمول الاتفاقية للمعاهدات التي تنشئ منظمات دولية واتحادات .

وحيث أن اتفاقية فيينا وفي الفصل الرابع منها وعندما تناولت معاهدات وموضوع الدول الغير أي التي ليست طرفاً في المعاهدة في المادة 34 على أن المعاهدة لا تنشئ التزامات أو حقوق للدول التي ليست طرفاً في المعاهدة دون رضاها .

ولما كانت سورية ليست طرفاً في معاهدة الاتحاد الأوروبي فإن قرارات فرض في العقوبات عليها من قبل الاتحاد غير مشروعة وتدخل في صلب التدابير الانفرادية، لأن معاهدة الاتحاد هي قانون بالنسبة للدول الأطراف في المعاهدة فقط وهذا يدل على تجاوز الاتحاد الحدود الإقليمية لدوله وهو تصرف أحادي انفرادي غير مشروع بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وقد جاء أيضاً في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي أعلنته الجمعية العامة في 12 كانون الأول من العام 1974 في المادة 32 التي نصت على / لا يمكن لأي دولة أن تستخدم تدابير اقتصادية أو سياسية أو تدابير من أي نوع آخر أو تشجع على استخدامها للضغط على دولة أخرى لإجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية.

وتخالف العقوبات الأوروبية على سورية الحق في التنمية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان علماً أن مؤتمر التنمية الذي عقد في كوبنهاغن العام 1995 حول التنمية الاجتماعية الذي أعرب عن قلقه إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من الجانب الواحد في العلاقات الدولية والتجارة الدولية والاستثمار والتعاون الدولي .

كما تخالف هذه العقوبات ورقة عمل فيينا الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام 1993 والذي ينص على / أن تمتنع جميع الدول عن اتخاذ أي تدابير قسرية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتضع عقبات أمام العالقات التجارية بين الدول وتعرقل الأعمال لجميع حقوق الإنسان وتشكل خطراً كبيراً أيضاً على حرية التجارة /حيث أن التدابير القسرية من جانب واحد تشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ الإعلان بشأن الحق في التنمية.

وتخالف العقوبات الأوربية على سورية الفقرة 2 من المادة 1 المشتركة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على أنه لا يجوز بأي حل من الأحوال حرمان أي شعب من سبل العيش الخاصة به خاصة أن العهد الدولي تضمن حق كل إنسان في التمتع بمستوى معيشي يضمن له صحته ورفاهه وحقه في الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية وعلى كفالة عدم استخدام الغذاء والدواء كأداتين للضغط السياسي

وفي المحصلة فإن التدابير والتشريعات القسرية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بحق سورية منافية للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العالقات السلمية بين الدول .

ولكن المشكلة القانونية المثيرة للجدل أمام ضحايا هذه العقوبات من دول ومن منشآت ومن أشخاص هي عدم وجود آليات قانونية دولية للطعن بهذه التدابير الانفرادية التي تعبر عن سياسات الهيمنة لا تلغى إلا بتدبيل سياسة الدول التي فرضت هذه التدابير الانفرادية.

لذلك فإن شعوب العالم ومنه أبناء منطقتنا، تضع كل هذه المسائل المخالفة للقانون، برسم المجتمع الدولي للتحرك ولإيجاد عالم متعدد القطاب وخالٍ من سياسات الهيمنة والعقوبات الجائرة، عالم يساعد على توفير مناخات الحياة الكريمة ما يساعد على نشر العدالة وتحقيق المساواة وزيادة مجالات التنمية لخدمة الأهداف الإنسانية ولتطبيق القانون الدولي على الجميع.

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

في ثقافة التنوير

(المشروع النهضوي العربي إلى أين ؟!!)

أ. د. أحمد علي محمّد(*)

انبثق مصطلحُ التنوير فيما إخالُ من أسطورة "الكهف" التي ذكرها أفلاطون في جمهوريته الفاضلة على لسان سقراط (1)، وفحوى الأسطورة أنّ جماعةً من الناس أمضوا حياتهم مُصَفّدين بعدما ثُبتتْ وجوهُهم نحو الجدار، ومن خلفهم أُضرمتْ نارٌ على مسافة من باب كهفهم، لذا كانوا لا يرون شيئاً أمام أعينهم المنغرسة في الجدار سوى خيالاتٍ وأشباح لأناس يروحون ويغدون في مزاولة أعمالهم خارج الكهف، تتراءى لهم حقائقَ كونيةً، ومن ثمّ فهم لا يعرفون من حياتهم سوى تلك الأشباح الطائفة، وبالمصادفة أنّ رجلاً من أولئك المُصفّدين انفلت من قيوده فاندفع يستكشف الكهف الذي أمضى حياته مع رفاقه فيه، فهاله منظر النّور الذي يتسلل من خلال باب الكهف فانجذب إليه، فإذا به خارج الكهف يرى الحقائقَ على أصولها وهيئاتها، فقال في نفسه: لماذا لا أخلص رفاقي من قيودهم ليخرجوا من ظلمتهم إلى نور الحقيقة، فعاد إليهم وحدّثهم عن النّور والإشراق والحقيقة فسخروا منه ورفضوا دعوته، لخوفهم من التغيير والتجديد مفضلين البقاء في الظلمة والظلامية أبدَ الدّهر.

(*) أستاذ جامعي، له العديد من المؤلفات في النقد والدراسة ويكتب في الصحف والدوريات السورية والعربية.

أراد أفلاطون من هذه الحكاية أن يمثّل رمزياً أثر المتنورين في تحرير عقول الجماعة من الوهم والخرافة والوصاية، بيد أنّ المتنور في هذه الأسطورة يُخفق إخفاقاً ذريعاً في نقل رفاقه إلى حيز النور أو التنوير، وهذه الحال فيما أظن تصدق إلى حدٍّ كبير على التنويريين العرب الذين أخفقوا في نقل مجتمعاتهم من حيز الظلامية والجهل والتخلف إلى حيز التنوير والتطوير والتحديث. ومرةً أُخرى يمكن للباحث عن أصول مصطلح التنوير إلى التراث اليوناني الأدبي، أن يجد في مسرحية "بروميثوس مصفداً" لأسخيلوس(2) ما يدلّ على ما يُضاهي دلالة مصطلح التنوير الأفلاطوني، و"بروميثوس" كما تصوره المسرحية إلهٌ صغير عصا أوامر الإله الأكبر "زيوس" الذي أراد أن يحرم البشر من عنصر النار لإنهاء الحياة في الأرض، لكن بروميثوس أبدى تحدياً نادراً فسرق النار وأعطاها للناس، وعلى ضوئها تعرّف الناسُ الحضارةَ والثقافة والفلسفة والعلم، فالنار هنا بمعنى التنوير، والطريف أن برميثوس سارق النار لم يُبالِ بالعقاب الشديد الذي تلقاه من كبير الآلهة حين صفّده ثم أمر الرُّخ ليأكل من رأسه، حتّى إذا ما هلك أعاده للحياة من جديد ليكونَ عذابُه أبدياً، وهنا تستدعي الذاكرة بعض المتنورين العرب الذين اشتبهت لديهم سُبلُ الاصلاح فعكفوا على أنفسهم بعدما أعجبهم ما قالوه نظرياً عن التنوير فلاذوا بذواتهم وانقطعوا عن مجتمعهم وفي ظنهم أنّ العامة ليسوا جديرين بالتغيير والتحديث، وأنّ النُخب هي من تُحدِثُ التطوير، وما ذاك إلا الخوف من العقاب الذي مُنِي به بروميثوس سارق النار، وبكلمة وجيزة: التنويريون العرب سرقوا النار وأعطوها لمثقفي النخبة، وبذلك عجزوا عن التأثير في الأفكار الاجتماعية، مما أتاح السبل للفكر الظلامي التغلّب على المحاولات التنويرية المتكررة.

بدأ عصر التنوير في الغرب منذ القرن الثامن عشر، ويزعم الباحثون أنّ ذلك قد حدث بالفعل بعد ظهور الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانط، وقيل إنّه سُئل عن معنى التنوير فقال موجزاً :" كُنْ جريئاً في إعمال عقلك"

ثمّ فُهم من تلك الإجابة المُقتضبة أنّه لا سلطانَ على العقل إلا العقل نفسه، أي الوضعية التي يتحرر فيها الإنسان من سيطرة الخرافة والوهم، محطماً بذلك كلّ أنواع العطالة الذهنية والجمود والتخلف، فحضورُ العقل واستقلاله هو ما قصده بالتنوير، ومعروف أنّ كتاب عمانوئيل كانط "نقد العقل المحض" المنشور عام 1781م (3)، من أهمّ الكتب التي أثرت في تاريخ الفلسفة.

قد يكون عبد الرحمن الكواكبي (1855 -1902م) من أهمّ أصحاب التنوير في الفكر العربي الحديث، إذ ناهض في كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)(4) السياسة العثمانية المستبدة، وكان عَمِلَ في مطلع حياته محرراً في جريدة "الفرات"، ثمَّ أصدر مع زميله هاشم العطار جريدة "الشهباء"، وقد انتهى به الأمر إلى الهجرة فغادر حلب متجهاً إلى مصر ثم زار أفريقية والهند وأندونيسيا والصين، وقد لقيت آراؤه قبولاً جماهيرياً واسعاً، ولاسيما فيما اتصل بكلامه على المنهج الإسلامي في الإصلاح والحُكم وعلم الاجتماع السياسي والشورى الدستورية والديمقراطية والحرية، وفي الوقت نفسه تقريباً ظهر الشيخ محمد عبده (1849 -1905م) الذي درس الفقه والحديث والتفسير واللّغة والنّحو والبلاغة في الجامع الأزهر، وبعد ذلك عمل في جريدة "الوقائع المصرية"، وكتب عدداً من المقالات دعا فيها إلى الإصلاح ولكن من منظور محافظ يقوم على التدرج في الحكم النيابي، وحين قامت الثورة العُرابية ضد الإنجليز وقف الشيخ محمد عبده مع الثورة مع أنّه في قرارة نفسه كان ضد التغيير الثوري السريع، ومع ذلك عُدَّ من كبار زعماء الثورة، فنفاه الإنجليز إلى بيروت ثمّ سافر إلى باريس ليُصدر مع جمال الدين الأفغاني مجلة "العروة الوثقى" لتكون منبراً للدعوة إلى التحرر من الاستعمار، وأخيراً عاد إلى مصر مخففاً من وَهَجِ هجومه على الخديوي والإنجليز في سبيل إتمام برنامجه الإصلاحي الذي كان يتناول التعليم والأوقاف والمحاكم الشرعية والأزهر، ومن دعاة التنوير رفاعة الطهطاوي (1801 -1873م) في كتابه

(تخليص الإبريز في تلخيص باريز)(5)، وكان أرسله محمد علي باشا مع اثنين من شيوخ الأزهر مع الشباب المبعوثين إلى فرنسا لتلقي العلوم المختلفة، ليكون مرشداً دينياً للبعثة، ولكنه استطاع تعلّم اللّغة الفرنسية والاطلاع من خلالها على ثقافة الغرب، وحين عاد وضع مشروعاً نهضوياً حفزه على تأسيس دار الألسن لتُخرِجَ المترجمين في اللّغات المختلفة، كما عُني بنشر كتب التراث، وقد قام مشروعه التنويري على التزود من ثقافة الغرب والاقتداء بالأفكار التي نجمت عن الثورة الفرنسية كالحرية والمساواة، ومن رواد التنوير بطرس البستاني (1819 -1883م) وجمال الدين الأفغاني (1838 -1897م) وغيرهم، وهؤلاء جميعاً من رجال القرن التاسع عشر، كما أنّهم رواد الفكر التنويري الحديث، جاء بعدهم جيلٌ جديد في مقدمتهم محمد أركون (1928 - 2010م) ومحمد عابد الجابري (1935 -2010م) وعبد الله العروي (1933 - ...) وأنيس منصور (1924 - 2011م) والطيب تيزيني (1934 - 2019م) وصادق جلال العظم (1934 - 2016م) وحسن حنفي (1935 -...) وجورج طرابيشي (1939 -2016م) ونصر حامد أبو زيد (1943 -2010م) وهؤلاء جميعاً خالفوا الرواد المعتدلين في إجماعهم على نقد الفكر الديني.

مضى على العصور الظلامية التي ولج فيها العقل العربي قرابة ألف عام، أي منذ سقوط بغداد سنة 656 للهجرة، ولم تُجدِ المحاولات التنويرية التي قام به جيلُ الرواد في العصر الحديث ومن تَبِعَهُم من المتأخرين في إنهاء حال التخلف، والسبب في ذلك فيما أرى أنّ الأفكار التنويرية الإصلاحية لم تستطع ملامسة الأفكار الاجتماعية المتداولة، ومن ثمّ لم يستطع هؤلاء اختراق جدار الوهم وتخليص الواقع الاجتماعي من هيمنة الموروث الثقافي والقيمي على العقل الاجتماعي، على النحو الذي حدث في الغرب منذ القرن الثامن عشر، من أجل ذلك انضوت الأفكار التنويرية والإصلاحية العربية تحت إطار ما يسمى بالثقافة النخبوية، مما فسح المجال للوضعية الظلامية لتتغلغل في الفكر الجماهيري وتثبت حضورها في جميع مناحي الحياة.

ركز الرواد في دعوتهم التنويرية على استنهاض الشعور الديني، وتصحيح الأفكار الخاطئة التي استقرت في أذهان الجماهير إزاء الحكم والسلطة والتبعية والاستعمار، وكانت وسائلهم لبلوغ ذلك التمثل بالأحداث التاريخية المشرقة في التاريخ الإسلامي، كالذي كان يدعو إليه الكواكبي ومحمد عبدو وجمال الدين الأفغاني، في حين انتهج المحدثون منهجاً مغايراً فعني بعضهم بتمثل الأفكار الغربية والإشادةِ بالحياة الأوربية كالطهطاوي، أو مراجعة الفكر الديني ونقده كما هو الشأن عند حامد أبي زيد، أو نقد العقل العربي وتشخيص مشكلة التخلف كما فعل الجابري، أو الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة كدعوة الطيب تيزيني، فهذا التشتت الفكري أفضى إلى شرذمة المشروع التنويري العربي، لتبقى الأفكار الاجتماعية في منأىً عن ذلك التنازع الفكري مستسلمة للميول والغرائز البدائية.

كان التعليم في الوطن العربي نافذةً أخرى يمكن من خلالها تأسيس منحى تنويري يؤثر بصورة فاعلة في تشكيل ثقافة اجتماعية مساعدة لإنهاء رحلة التيه التي ولج فيها الفكر العربي الحديث، وذلك للاهتمام البالغ الذي تظهره الدول العربية بنشر التعليم في مراحله كافة، بيد أنّ نتيجة التوسع في التعليم لم ينجم عنه مخرجات ثقافية وطاقات ابداعية تتناسب مع ما تنفقه تلك الدول على التعليم، من أجل ذلك كانت النتائج صادمة في هذا الباب، إذ عزز التعليم تكثيف الجهل، فكثر عددُ خريجي الجامعات وقلّت ظواهر الإبداع، فصار التعليم لهذا السبب مضاداً للتنوير، وما نجم عن التعليم في الحقيقة عقليات منكمشة وأفكارٌ متصلّبةٌ من شأنها تثبيت الجمود والمحافظة على ما هو واقع، وكلّ ذلك بذريعة الخوف من الحداثة التي تهدد في رأي القائمين على التعليم النّظم الأخلاقية الثابتة والأفكار الاجتماعية المحافظة، وقد أشيعت أفكار مضادة للتفكير العقلي مثل استعداء الفلسفة والخوف من الرياضيات والتحذير من التعمق في التفكير العلمي، لأنه يؤدي إلى الزندقة والإلحاد، ولهذا كان الدور التنويري في

التعليم هامشياً، وبات يشكّل حالة معزولة عن التفكير الاجتماعي (6)، ويظهر من خلال التساؤل الدائم من قبل الطلاب أنفسهم: ما الفائدة من التعمق في تفصيلات العلوم مادام هنالك موانع كثيرة تحول دون الاستفادة من تلك التفصيلات في مجالات العمل، وصار لهذا السبب الاهتمام بالجوانب التي يمكن للخريجين استعمالها في حياتهم العملية فأهملت المعارف التي تندرج تحت ما يسمى بالمكون المعرفي للمتعلم، وقد أسهم ذلك بالتدريج في ظهور مؤسسات تعلمية خاصة تبرمج الطلاب لتمكينهم من النجاح فحسب، أي أصبحت الغاية النجاح لا المعرفة ، وهذا ما أدى إلى خلق عقلية اجتماعية ظلامية خرافية تستمرئ الخضوع وتقتصر على ثقافة الاستهلاك وتنحو إلى المعرفة السطحية، وهذا شمل الكثير من القائمين على العمل التعليمي من المدرسين والأكاديميين الذين أقبلوا على الأنماط الأولية والانغلاق والاتباع في كلّ شيء، يضاف إلى ذلك من وقع على عاتقهم التخطيط لسياسات التعليم وتصميم المناهج التعليمية فهؤلاء في العادة يفتقرون إلى القدرة الإبداعية والطاقة النقدية الخلاقة والمعرفة المنهجية (7)، ومن الطبيعي أن تكون مناهج التعليم في مراحله المختلفة متخلفة ومكررة تجتر المعارف القديمة وتفتقر إلى الأصالة والإبداع (8).

من ظواهر تشتت الجهود التنويرية ما جرى في عام 1978 حين أقيم مؤتمر ابن رشد في الجزائر(9)، فقُدمت في هذا المؤتمر أوراقُ عمل، دعا بعضُ معديها إلى إخراج الصراع الفلسفي بين ابن رشد والغزالي من مجال البحث الفلسفي العربي الرصين، لأنّه صراع قائم على ردة الفعل والانفعال وهو رأي عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربي بالأردن، كذلك هونت بعض الأوراق من جهود ابن رشد التأويلية بذريعة أنّ ابن رشد لم يلجأ إلى التأويل إلا للضرورة كما رأى زكي نجيب محمود من مصر، وهذه حالُ أكثرِ المؤتمرات الفكرية التنويرية العربية، التي قلَّ إسهامُها في تلمّس الطريق الصحيحة للخروج من أزمة التخلف، وهذا الخلاف في الحقيقة يبين غموض الرؤية الثقافية إزاء معضلة التنوير نفسها، لدى كبار

منظريها على وجه الخصوص، ولاسيما في اختلاف وجهات النظر إزاء المسائل المتفق على أنّها بالفعل تشجع على الاختلاف والحوار الفكري الذي من شأنه أن يضيء السبل أمام عملية الإصلاح والتحديث.

والأمر نفسه حدث في عام 1980 حين دعت مجلة الطليعة القاهرية إلى تأسيس حركة تنويرية عربية، ولكنّها لم تظفر بموافقة أي دولة عربية لعقد مؤتمرها التأسيسي فيها، فاضطرت لعقده في باريس، وقد شارك فيه أربعون عضوا من الدول العربية، وكان هذا هو الأول والأخير(9) .

حين أصدر علي عبد الرزاق (1888 -1966) كتابه "الإسلام وأصول الحكم" عام 1925 ردّ عليه علماء الأزهر بكتاب سُمّي "نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم"، سُفهتْ فيه آراءُ عبد الرزاق التي عرضها في كتابه من مثل قوله: "الإسلام دينُ لا دولة ورسالة روحية لا علاقةَ لها بالحكومة والسياسة الدنيوية وعمارةِ الكون وتنظيمِ المجتمعات، وأنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم لم يؤسس دولة ولم يرأسْ حكومةً ولم يدعُ إلى شيء من ذلك، بل كان رسولاً فقط ما عليه إلا البلاغ (10).

هل ثمة سبل للخروج من حال الظلامية والخرافة والجهل؟

تحتاج المجتمعاتُ العربية إلى مشروعات من شأنها تحديثُ عقليتها، وتبديلُ ذهنيتها المركبةِ والمنغلقةِ، تلك المشروعاتُ التي من شأنها نقلُ تلك العقليةَ إلى صيغة موحدة ومبسطة ومنفتحة، وذلك بإصلاح أنظمةِ التعليم الحالية القائمة على التلقين والتقليد والاجترار، واختيارِ مناهج تدعو إلى التساؤل والحوار وفتحِ آفاق العقل نحو المعارف العصرية الدقيقة، وتشجيعِ التفكير الإبداعي المختلف، وتمكينِ الاختلاف، واستحداثِ قوانينَ اجتماعيةٍ لخدمة قضايا الإنسان، وزرعِ قيم جديدة تنتمي إلى الحياة المعاصرة، والانفتاح على التكنولوجيا والاختراعات الحديثة، وتشجيعِ بروز نُخبٍ مثقفة تتبنى عملية النهوض بالفكر الاجتماعي وترسخُ مبدأ التفكير العلمي وتدعو إلى الإنتاج والنّقد وتُعنى بنشر الثقافة الرفيعة.

إحالات مرجعية:

1 - أفلاطون (جمهورية أفلاطون)، ترجمة حنا خباز نشر مؤسسة الهنداوي 2017م ص:133.

2 - إسخيلوس (بروميثوس مصفدا)، ترجمة لويس عوض مكتبة دار النهضة بالقاهرة 1947م ص:298.

3 - كانط، عمانوئيل (نقد العقل المحض)، ترجمة موسى وهبة نشر دار التنوير 2019م.

4 - الكواكبي، عبد الرحمن (طبائع الاستبداد)، دار الشروق العربي بيروت 2014م.

5 - الطهطاوي، رفاعة (تخليص الإبريز في تلخيص باريز)، نشر مؤسسة الهنداوي بالقاهرة.

6 - وطفة، علي (مقالة بعنوان كلمات مضيئة في التنوير)، مجلة نقد وتنوير العدد الأول أيار 2015م.

7 - المصدر السابق.

8 - www.hindawi.org

9 - مقالة في مجلة الفيصل (لماذا التنوير الآن؟)، العددان 481 و 482 نوفمبر وديسمبر 2016م.

10 - عبد الرزاق، علي (الإسلام وأصول الحكم)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2000م ص:63.

بحوث ودراسات

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

"إسرائيل" آخر مستعمرة أوروبية على حافة الانهيار؟[1]

دانيال فانهوف[2]

ترجمة: أ. إيلين يعقوب كركو[*]

انبثق مصطلحُ التنوير فيما إخالُ من أسطورة "الكهف" التي ذكرها أفلاطون في جمهوريته الفاضلة على لسان سقراط (1)، وفحوى الأسطورة أنّ جماعةً من الناس أمضوا حياتهم مُصَفّدين بعدما ثُبتتْ وجوهُهم نحو الجدار، ومن خلفهم أُضرمتْ نارٌ على مسافة من باب كهفهم، لذا كانوا لا يرون شيئاً أمام أعينهم المنغرسة في الجدار سوى خيالاتٍ وأشباح لأناس يروحون ويغدون في مزاولة أعمالهم خارج الكهف، تتراءى لهم حقائقَ كونيةً، ومن ثمّ فهم لا يعرفون من حياتهم

تعرضت فلسطين التاريخية لاعتداءات وحشية أصابتها في صميم قلبها. أصابت القدس التي أُعلنت "مدينة مقدسة" ثلاث مرات من قبل المؤمنين بالديانات التوحيدية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام.

---

(1) الموقع الأصلي للمقالة التي نشرت بتاريخ 2021/5/21
https://www.mondialisation.ca/israel-derniere-colonie-europeenne-au-bord-de-leffondrement/5656762

(2) ناشط سياسي واجتماعي ولد عام 1952، متطوع في المنظمة البلجيكية الفلسطينية في بروكسل، حيث يشارك في تدريب المرشحين وتنسيق بعثات المراقبة المدنية في فلسطين. (المترجمة)

(*) كاتبة ومترجمة سورية.

فالقدس تحظى بمكانة سامية عند مليارات البشر، سواء كانوا من المؤمنين أم لا. المساس بالقدس ومكانتها الرمزية مُحال، وعلى كل سياسي أن يعرف ذلك.

ثالث أقدس موقع في الإسلام، المسجد الأقصى الواقع في الجزء الشرقي من المدينة القديمة (1 كيلومتر مربع) وهو مكان يؤدي أدنى خطر تدنيس له في أي وقت إلى إيقاظ المقاومة الفلسطينية المستعدة للقتال والتضحية دفاعاً عن حرمته وقدسيته. يجب على جميع المؤمنين في العالم أن يكونوا شاكرين للفلسطينيين.

من الصعوبة بمكان أن تخيل الاحتجاجات التي سيثيرها الجنود والمستوطنون ومن لف لفهم في وسائل الإعلام الأوروبية لدينا لو تعرض لمثل هذه الهجمات البربرية أصغر كنيس في قرية نائية.

هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها اقتحام الأقصى وتعرض ساحاته للوحشية من قبل حكومات هذا النظام البغيض وقواته المسلحة، منذ أن حاصر شارون مصحوباً بمئات الجنود الحرم عام 2000، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية.

بالإضافة إلى ذلك، قام هذا النظام الاستعماري منذ سنوات بسحب "حق الإقامة" من ما يقرب من 15000 فلسطيني، مما جعلهم لاجئين جدد بالإضافة إلى الملايين الذين تم تهجيرهم بالفعل منذ النكبة عام 1948، إضافة إلى إجراء حفريات أثرية زائفة هناك لإضعاف أبنية المسلمين تزامناً مع انتشار عمليات هدم منازل الفلسطينيين تحت غطاء قرارات معادية للأجانب: الهدف المهووس هو تهويد المدينة.

تصاعدت الاستفزازات المستمرة ضد السكان الفلسطينيين في القدس لطردهم لصالح المستوطنين اليهود بشكل أكثر قوة وثقة، حيث تم تنفيذ قرارات إدارة ترامب لتكريس المدينة "عاصمة لدولة اسرائيل"، من خلال نقل السفارة الأمريكية هناك من تل أبيب، مما عزز الدوافع العنصرية

الاستعمارية، وفاقم التوترات المتزايدة باستمرار بين أصحاب الأرض ومن احتلّها.

في الآونة الأخيرة، نظم الاحتلال حملة لطرد العائلات العربية التي جردتها نكبة عام 1948 من كل شيء، من حي "الشيخ جراح" القديم المجاور للأماكن المقدسة، والذي يقيمون فيه بشكل قانوني لصالح المستوطنين اليهود الذين تحركهم الكراهية المريضة، في حلقة جديدة من هذا "التطهير العرقي" الذي بدأ منذ عقود.

حشدت المقاومة قواها في مواجهة العنف والغطرسة الاستعمارية، مما أدى إلى اشتعال النيران في فلسطين المحتلة حتى غزة. لقد انتشرت انتفاضة لم يسبق لها مثيل، وباتت سلطة الاحتلال، الفخورة بأساليبها "الأمنية" والتي قامت بعملها الدامي في جميع أنحاء العالم، غارقة إزاء بسالة وتصميم الفلسطينيين.

متشابكاً في ملفاته القانونية العديدة، تبين أن حسابات نتنياهو للحفاظ على نفسه في السلطة بأي ثمن من خلال اختيار المواجهة كانت خاطئة، لأنه في النهاية نجح في توحيد فصائل المقاومة المنقسمة غالباً.

على أي حال، إن تداعيات هذه الوحدة تضعف نظاماً قائماً منذ نشأته على خطأ تاريخي، والذي لم يعد ينجح مؤخراً، بعد أربعة انتخابات في عامين، في التماسك، وكشف عن انقسامات عميقة على جميع المستويات. محلياً، إليك بعض الأمثلة:

فقد أكد النائب الإسرائيلي "تسفي هاوتزر"، على قناة كانال 13 الإسرائيلية، أن "حماس حققت إنجازاً عسكرياً استراتيجياً خلال أيام قليلة" وأن "الردع الإسرائيلي الذي يحظى بتقدير كبير، تحول إلى رماد في نظر الجمهور الإسرائيلي". وفي إشارة إلى حماس، أضاف أنه "بدلاً من السيطرة على المؤسسة الفلسطينية بالانتخابات، سيطرت عليها في معركة واحدة وفي غضون أيام قليلة"، معتقداً أن "هذه المنظمة تمثل أيضاً الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وكذلك فلسطينيو الداخل المحتل".

بالإضافة إلى ذلك، شدد على أن الكيان الصهيوني "يؤمن بنظرة مشوهة لواقع مفاده أن المستوطنين يمكنهم العيش إلى الأبد مع القتال (...). لا يمكن لدولة غربية سليمة أن تتعايش مع أعمال الشغب (...) ولا يمكنها البقاء وتربية أطفالها تحت التهديد المستمر بالصواريخ". وأضاف: "في عام 2009 ، كانت رؤيتنا خاطئة. نحن اليوم في عام 2021. حان الوقت لإعادة تعديل رؤيتنا إلى رؤية عملية"، مشيراً إلى أنه "لا يوجد نقاش استراتيجي داخل كيان الاحتلال".

إضافة إلى تصريحات "ليبرمان" في مقال نشرته صحيفة "معاريف"، موضحاً أن "رئيس الوزراء "نتنياهو" يتسبب بهدم الهيكل الثالث ويعرض وجودنا للخطر ويؤدي بنا إلى الهلاك"، محذراً من أنه "إذا كان هذا هو وضعنا في مواجهة حماس فما هو وضعنا في مواجهة حزب الله وإيران؟"

من جهته وبصراحة كتب الصحفي الإسرائيلي "آري شافيت" في صحيفة "هآرتس":

"يجب أن يعود المهاجرون إلى وطنهم. إسرائيل تلفظ أنفاسها الأخيرة. نحن في أصعب وأسوأ وقت في تاريخنا، وكأن لا خيار أمامنا سوى الاعتراف بحقوقهم وإنهاء الاحتلال. ليس فقط عملياً، ولكن أيضاً عقلياً ونفسياً، انتهى الأمر بالنسبة لنا. علينا العودة للعيش في سان فرانسيسكو أو برلين أو باريس."

يوضح ما يقوله هذا الصحفي كيف أن التمرد الحالي لا علاقة له بالانتفاضات السابقة. ربما نشهد نتيجة هذه الحرب الاستعمارية المدعومة من الدول الغربية وممارساتها الطويلة في هذا المجال. وأولئك الذين يعتقدون أن هذا مجرد "اندلاع جديد للعنف" من قبل حماس سيتم التغلب عليه كما في السابق، قد لا يتمكن المؤمنون بالنموذج "الإسرائيلي" الذي يشيدون باستثنائيته ورُقيّه تخيل نهاية هذا النموذج والقضاء عليه من قبل أولئك الذين يطلقون عليهم زوراً اسم "الإرهابيين".

طور المشروع الاستعماري الصهيوني منذ أكثر من قرن استراتيجية لبسط سلطته على فلسطين التاريخية، ومضاعفة المستعمرات في خرق سافر للقانون الدولي، من أجل تثبيت المستوطنين هناك لاسيما المتعصبين منهم. وهكذا فإن هذه الدولة الخارجة عن القانون قد انتشرت كالمرض الخبيث في كل مكان لتقطيع أوصال فلسطين التاريخية.

بالمقابل ما الذي فعله ما يسمى بـ "المجتمع الدولي" لمعارضتها؟ لا شيء! مع التكرار المستمر والممجوج لشعارها المعتاد في مواجهة أي شكل من أشكال المقاومة: "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"!

وما هذا إلا محاولة للتزييف بطريقة شريرة ومخادعة تجعل المعتدي ضحية للجاني المعتدى عليه! وعملياً، وراء هذه التصريحات المغلوطة، تتضاعف الاتفاقيات التجارية والسياسية مع المعتدي، مما جعل حكوماتنا متواطئة مباشرة في الاستعمار الإسرائيلي الذي تتظاهر بإدانته.

أي متابع لواقع العالم السياسي لا يصدمه النفاق الذي يميز هذا العالم المصغر، والتضارب بين التصريحات والأفعال، ولهذا فقد الفاعلون في هذه البيئة كل مصداقيتهم، مما شكل على المدى الطويل، كارثة على جميع مواطني هذه الدول التي تدّعي زوراً أنها "ديمقراطية". في هذا السياق يأتي طلب الرئيس جو بايدن الدعاء لعائلة رشيدة طليب الفلسطينية[1]، وهي عضو في نفس الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه، في الوقت الذي وقع فيه شيكاً جديداً بمبلغ 735 مليون دولار لـ "إسرائيل" لتحسين مخزونها من الأسلحة - بما في ذلك بعض المحظورات - من أجل مواصلة هذه الإبادة الجماعية البطيئة التي بدأت في عام 1947 والتي تتسارع في كل مرة يقوم فيها المعتدي بتحريك آلة الحرب المرعبة، مما يؤدي إلى المزيد من الدمار.

[1] - أول فلسطينية- أمريكية في الكونغرس (المترجمة).

وعلى الصعيد الخارجي، يعلق العديد من المتحدثين في الإعلام السياسي بضبابية على الحقائق خدمة لتحليلاتهم المجتزأة التي تصب دائماً في مصلحة النظام الإرهابي الاسرائيلي، مؤكدين بشكل لا يعتريه ريب عمق طبيعتهم الاستعمارية ويتجلى المر واضحاً في "الفيغارو" مثلاً حيث يحاول بعض الصهاينة الترويج لشعبهم "المظلوم" من زمرة تعادي السامية!

هل يجب أن نذكرهم بأن ليس كل اليهود صهاينة وأن ليس كل الصهاينة يهوداً؟ فالمواقف العنصرية المعادية للعرب والمسلمين حاضرة رغم محاولات تغطيتها، وينطبق الشيء نفسه على هيئات الاتحاد الأوروبي المختلفة التي "تدين الهجمات الصاروخية من غزة على السكان المدنيين في 'إسرائيل' من قبل حماس والجماعات المسلحة الأخرى، وهو أمر غير مقبول تماماً ويجب أن يتوقف على الفور"، وفي نفس الوقت "يدعو "إسرائيل" لوقف أنشطة الاستيطان والهدم والإخلاء، بما في ذلك القدس الشرقية". تكمن الازدواجية في المصطلحات: "إدانة" عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين؛ و"دعوة" عندما يتعلق الأمر بالإسرائيليين.!

كمواطن أوروبي، كيف تُقبل مواقف وتصريحات هؤلاء المسؤولين؟ حظرت الحكومتان الألمانية والنمساوية الدعم الشعبي لفلسطين وذهبت إلى حد رفع العلم الإسرائيلي إلى جانب علمهما. من جانبه يمنع ماكرون التظاهر في باريس لدعم المقاومة الفلسطينية مع أن الحق في الاحتجاج دستوري: كيف تُفسر تعازيه للمجرم نتنياهو ل"فقدان المستوطنين" على يد المقاومة الفلسطينية، وصمته عن مذابح ضحيتها الأطفال والمدنيين من الأطفال في غزة؟

ما حدث في فلسطين في الأيام القليلة الماضية هو في غاية الخطورة منذ قيام هذه الدولة المصطنعة "إسرائيل". يمكن أن تكون كل لحظة حاسمة. هناك بالطبع التفجيرات الرهيبة على قطاع غزة، إنه معسكر اعتقال واسع، يعمل كمختبر للقوات المسلحة الإسرائيلية لتختبر دون عقاب

أسلحتها الجديدة التي يمكنهم بيعها بعد ذلك إلى دول في جميع أنحاء العالم في حركة باتت تُعتبر "عملاً معتاداً"، مخيفاً بقدر ما هو إجرامي.

تبقى الانتفاضة الضخمة، الموجودة منذ زمن بعيد، في ما يسمى بالبلدات "المختلطة" الحدث الأهم، حيث اتحد فلسطينيو 48 الذين هم مع ذلك مواطنين إسرائيليين مع سكان القدس وغزة، والتي يمكن أن تؤدي دورها بشكل جيد في إحداث الانهيار الداخلي لهذا المشروع الاستعماري الأوروبي البغيض والإسراع بنهايته! دون أن ننسى النتائج الطبيعية التي تتمثل في: التصفية النهائية لـ "صفقة القرن"، وهي الأداة التي لا تعد ولا تحصى من أدوات ترامب / كوشنر الترادفية التي تم تقديمها للحكام العرب في المنطقة الذين انغمسوا في "التطبيع" الخائن؛ وانهيار الشيكل وقطاعات كاملة من اقتصاد الكيان الصهيوني، من المطارات المعطلة؛ إلى السكان الذين تحصنوا في ملاجئهم أو بدؤوا بالهرب وأفرغوا المستوطنات؛ إضافة إلى انهيار "القبة الحديدية" ذات التكلفة الباهظة التي كان المفترض أن تحمي المنطقة والتي ثبت عدم فعاليتها على الرغم من الدعاية التي تروج لها.

من المرجح أن تؤدي الرهانات في هذه المنطقة الصغيرة إلى قلب الهيمنة الاستعمارية الغربية مرة واحدة وإلى الأبد لصالح العودة إلى تقرير المصير لشعب سُلب ظلماً لمدة 73 عاماً. لا أحد يعرف ماذا ستكون النتيجة، لكن التوازنات في العالم يمكن أن تنقلب ويمكن أن تؤكد الانهيار العالمي للغرب الذي رأيناه منذ سنوات من خلال الحروب التي بدأت على جبهات مختلفة. وعندما يفتخر نتنياهو بنفسه لاستخدامه قوته العسكرية "لتعليم أولئك الذين يجرؤون على تحدي النظام درساً، عليه أن يفكّر بموقفه إزاء إيران في ضوء معطيات موقفه الحالي في مواجهة مقاومة غزة، فماذا لو قرر حلفاء المقاومة في لبنان وسورية والعراق واليمن وإيران أن "يوم النصر" قد حل للقضاء على هذا "النظام" الرهيب؟!

لا يمكن للدعوات الأخيرة لوقف إطلاق النار أن تؤدي إلى سلام حقيقي إلا إذا تمت مراجعة الظروف المعيشية للفلسطينيين، أينما كانوا، على أساس معادلة غير معادلة الدولة القومية المحجوزة لليهود فقط. سيكون أي وقف نهائي للأعمال العدائية مؤقتاً فقط إذا لم يتم أخذ شروط المقاومة في الاعتبار وتطبيقها.

كل التكريم والاحترام للمقاومة الفلسطينية الشجاعة والمثالية، فهي قدوتنا، بوصلتنا، نورنا. والعار لمن لا يزال يدعم العقلية الاستعمارية البغيضة والعنصرية والمتفوقة!

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

تحقيق الجنائية الدولية بجرائم الحرب في فلسطين

أ.إبراهيم عبد الكريم(*)

مقدمة..

قررت المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي(International Criminal Court - ICC)، (يوم الجمعة 2021/2/5)، بسط ولايتها القضائية الإقليمية على المناطق الفلسطينيّة المحتلة عام 1967، أي – ضمناً– السماح للمدعيّة العامة للمحكمة بفتح تحقيق ضدّ جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في هذه المناطق.. وفي بيان صدر عن المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا (الأربعاء2021/3/3) أعلنت عن قرار فتح تحقيق رسمي بتلك الجرائم.

(*) باحث فلسطيني(في سورية)، متخصص بالشؤون الإسرائيلية وقضية فلسطين.

وفي الحالتين، قوبل موقف المحكمة برفض إسرائيلي رسمي، وبإجراءات وترتيبات متعددة، وأثار نقمة عارمة لدى الأوساط السياسية والعسكرية والبحثية والإعلامية، في مسعىً واضح لنزع الشرعية عن هذه المحكمة، ومن ثَمَّ إسقاط قراريها..

.. تُعنى هذه الدراسة بعرض موثق للسياق العام للحدث، بشقّيه ومساره، وتحديد مضامينه ورصد أبرز الردود والتعليقات الإسرائيلية عليه.. مع ملاحظة أنه سيتم فيها اعتماد مصادر عبرية، لضرورة البحث، الأمر الذي يستوجب الانتباه للمفاهيم والدعاوى الإسرائيلية التي تنطوي على قدر كبير من الأضاليل والتطاول على المحكمة، ومحاولات تزييف الحقائق التاريخية والراهنة.

في الطريق إلى الحدث

من المعروف أن المحكمة الجنائية الدولية(ICC) تأسست سنة 2002 كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء، وأنها تعمل حسب "مبدأ التكامل" (Complementarity)، أي إكمال الأجهزة القضائية الموجودة، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها ما لم تبد المحاكم المحلية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق بتلك القضايا، فهي بذلك تمثل المآل الأخير، حيث تتجه المسؤولية الأولية إلى الدول نفسها.. وتقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد 2002/7/1، تاريخ إنشائها، عندما دخل "قانون روما" (Rome Statute) المؤسِّس أو المُنشئ للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ(1).

.. على هذه الخلفية، بعد قبول انضمام الفلسطينيين للمحكمة رسمياً في مطلع نيسان/أبريل عام 2015، توجهوا إليها بطلب التحقيق في ممارسات الاحتلال، وبدأت المحكمة في كانون الأول/ديسمبر 2015 بإجراء تحقيق أولي، شمل العدوان الصهيوني على قطاع غزة(المسمى: عملية "تسوك إيتان צוק איתן = الجرف الصامد" من 7/7 - 2014/8/26). وأعلنت المحكمة أن تحقيقها في السلوك الإسرائيلي إزاء الفلسطينيين كان "مستقلاً، وشاملاً وموضوعياً"، ورأت أن هناك أساساً منطقياً للتصديق بأنه يتم أو تم تنفيذ جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية).. وتقدمت المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا(Fatou Bensouda) بطلب اتخاذ قرار حول الصلاحيات القضائية للمحكمة للتحقيق في جرائم من هذا النوع بالمناطق المحددة.. وبعد تحريات مستفيضة، أصدرت بنسودا، في 2019/12/20، بياناً جاء فيه: "بعد تقييم شامل ومستقل وموضوعي لجميع المعلومات الموثوقة المتاحة لدى مكتبي، اختُتِمت الدراسة الأوّلية للحالة في فلسطين، وقد تقرر أن جميع المعايير القانونية التي يقتضيها نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استوفيت.. وأنا مقتنعة بأن هناك أساساً معقولاً للشروع في إجراء تحقيق في الحالة في فلسطين، عملاً بالمادة 1/53 من النظام الأساسي. وإيجازاً، فإني مقتنعة بما هو آت: (أ) ارتكِبت جرائم حرب أو تُرتكب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة؛ (ب) الدعاوى التي قد تنشأ عن الحالة ستكون مقبولة؛ (ج) عدم وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن إجراء تحقيق لن يخدم مصالح العدالة.."(2).

ومع أن القرار حول فتح تحقيق ضد إسرائيل ظل مطروحاً على جدول أعمال المحكمة بعد ذلك، منذ نهاية عام 2019، إلا أن بنسودا طلبت رأي المحكمة بشأن صلاحياتها بالتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية.. وبالمقابل، ظلت تثار قضيتان رئيستان هما؛ صلاحية هذه المحكمة في المناطق الفلسطينية، ومكانة فلسطين القانونية، استناداً إلى الحيثيات والأدلة بشأن صحتهما.

قرار ولاية المحكمة قضائياً على فلسطين

في ختام عملية بحث مديدة نسبياً، حسمت المحكمة الجنائية الدولية موقفها القانوني، بإعلان ولايتها القضائية على فلسطين، حيث أفاد بيان صحفي صادر عنها، في 5 شباط/فبراير2021، أن الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة أصدرت قرارها بشأن طلب المدعية العامة المتعلق بالولاية القضائية الإقليمية على فلسطين(ICC-CPI-202100205-PR1566).. وجاء في القرار: "وجدت الدائرة أنه بصرف النظر عن وضع فلسطين بموجب القانون الدولي العام، فإن انضمام فلسطين إلى النظام الأساسي اتبع الإجراءات الصحيحة والعادية. ووجدت الأغلبية(قاضيان من أصل ثلاثة) المؤلفة من القاضية رين أديلايد صوفي ألابيني غانسو (Reine Adélaïde Sophie Alapini-Gansou) - من جمهورية بنين - والقاضي مارك بيرين دي بريشامبو (Marc Perrin de Brichambaut) – من فرنسا - أن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة في فلسطين يمتد إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وهي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية". بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدائرة، بالأغلبية، أن الحجج المتعلقة باتفاقيات أوسلو، وبنودها التي تحدّ من نطاق الولاية القضائية الفلسطينية، ليست ذات صلة بحل قضية الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين.. وقد ذيّل القاضي مارك بيرين دي بريشامبو رأياً منفصلاً جزئياً حول الأسباب التي تجعل المادة 19 -3 من النظام الأساسي قابلة للتطبيق في الوضع الراهن. بينما أضاف القاضي بيتر كوفاتش(Péter Kovács) - من المجر - رأياً مخالفاً جزئياً، لم يوافق فيه على حقيقة أن فلسطين تعد "الدولة التي وقع السلوك المعني على أراضيها" لأغراض المادة 12 - 2 (أ) من النظام الأساسي، وأن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة في فلسطين يمتد - بطريقة شبه تلقائية ودون أي قيود - إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وهي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية(3)..

ولدى صدور القرار، قالت المدعية العامة للمحكمة بنسودا إن مكتبها يدرسه وسيحدد ما يجب فعله بعد ذلك "مسترشداً بدقة بتفويضه المستقل

والمحايد" لمحاكمة جرائم الحرب والفظائع عندما تكون الدول غير قادرة أو غير مستعدة للقيام بذلك بنفسها(4).

الموقف الإسرائيلي الرسمي من قرار الولاية.. وردّ المحكمة

تدرك الأوساط الإسرائيلية أن "معاهدة روما" هي معاهدة دولية تحدّد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لإجراء التحقيقات، وتم التوقيع عليها من قبل 138 دولة، وتتناول بشكل رئيس جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الأخرى. كما تدرك أن "القرار الولاية لتلك المحكمة يزيل جميع الحواجز القانونية التي واجهتها في السابق للتحقيق في القضايا التي حدثت في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967"(5).. لهذا، في سياق التصلب الإسرائيلي حيال توجهات المحكمة في الشأن الفلسطيني، رفضت إسرائيل قرار ولاية المحكمة القضائية على تلك المناطق، واعتمدت ذرائع وحججاً واهية في هذا المنحى.

فقد نشر "المجلس الوزاري المصغّر (الكابينيت السياسي والأمني)" الإسرائيلي بياناً، تضمن مغالطات مفاهيمية وقيمية وقانونية، رفض فيه رفضاً قاطعاً قرار ولاية المحكمة ووصفه بأنه "مشين" وأنه تحدث عن "ارتكاب جرائم حرب كاذبة". وجاء فيه: "يجزم الكابينيت بأن المحكمة لا تملك الصلاحية لاعتماد مثل هذا القرار، وإسرائيل ليست عضواً في المحكمة، والسلطة الفلسطينية لا تتمتع بمكانة دولة.. وقرار القضاة يكشف عن كون المحكمة هيئة مُسيّسة تقف في صف واحد مع منظمات دولية تعمل بناءً على دوافع معادية للسامية"(6).

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في مقدمة المسؤولين الإسرائيليين الذين هاجموا بأعنف العبارات قرار المحكمة، وعقّب عليه مستخدماً أوصافاً زائفة، قائلاً: "أثبتت المحكمة اليوم مجدداً أنها هيئة سياسية وليست مؤسسة قضائية، وتتجاهل المحكمة جرائم الحرب الحقيقية، وتتعقب بدلاً من ذلك دولة إسرائيل، ذات النظام الديمقراطي وسيادة القانون وليست عضواً في المحكمة"!!(7).. وجاء في بيان لنتنياهو: "أعدكم بأننا سنقف متّحدين، ندافع عن جنودنا الذين يحموننا، وندافع عن وطننا بكل قوتنا، ولن

نستسلم أبداً لهذا الظلم الصارخ". وأضاف: "عندما تحقق المحكمة في لاهاي مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب كاذبة تماماً، فإن ذلك يُعدّ معاداة للسامية واضحة"(8)، على حد وصفه.

ونشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً ذكرت فيه أن "إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، ولم توافق على سلطتها، وأن الدول ذات السيادة يمكنها فقط تفويض السلطة للمحكمة، وأنه لا توجد دولة فلسطينية". وتضمن بيان الوزارة ادعاءات نمطية في الخطاب الصهيوني، بأن "دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية ملتزمة بسيادة القانون والعدالة الدولية، وسوف تتخذ جميع الخطوات اللازمة لحماية مواطنيها وجنودها من هذا القرار الخاطئ".. وزعم وزير الخارجية غابي أشكنازي أن "قرار المحكمة يشوّه القانون الدولي ويجعل هذه المؤسسة أداة خدمة سياسية في أيدي الدعاية المعادية لإسرائيل، ويمنح جائزة للإرهاب الفلسطيني ورفض السلطة الفلسطينية العودة للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ويسهم في الاستقطاب بين الطرفين"(9).

ووجّه وزير الحرب بيني غانتس رسالة إلى رئيس الأركان أفيف كوخافي ومدير عام وزارة الدفاع وكبار المسؤولين الأمنيين في إسرائيل، جاء فيها: "سيعمل جهاز الأمن، مع الهيئات الأخرى في إسرائيل، بحزم، على منع إلحاق الأذى بقادة الجيش الإسرائيلي وجنوده وبأعضاء جهاز الأمن بأكمله".. وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "إن الجيش يدعم بالكامل جميع العاملين فيه، النظاميين والاحتياط، الذين يعملون بتفانٍ للدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها، وهو على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة لجنوده وقادته، كما هو مطلوب"(10).

رداً على المزاعم الإسرائيلية، نشرت الجنائية الدولية وثيقة(الاثنين 2021/2/15) بخصوص قرارها بولايتها القضائية على فلسطين، أكدت فيها أن "المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة، وهي مهمة لضمان المسؤولية عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي". وأوضحت أن "القرار لا يتعلق بوضع فلسطين كدولة، لأن المحكمة ليست مخوّلة لاتخاذ مثل هذه القرارات، فالحكم يتعلق فقط بالسلطة الإقليمية لإجراء التحقيق". وذكرت الوثيقة أن "قرار فتح تحقيق في الوضع في فلسطين من عدمه هو من اختصاص المحكمة".

وحول مسألة الاختصاص القضائي على البلدان غير الموقعة على معاهدة روما جاء في الوثيقة: "يمكن للمحكمة أن تستجوب وتحاكم الأشخاص، وليس الدول، علاوة على ذلك، إن البلدان غير الأعضاء في معاهدة روما ليس لديها أي التزام تجاه المحكمة"(11).

إجراءات وترتيبات إسرائيلية بشأن قرار الولاية

في أعقاب قرار ولاية المحكمة على فلسطين، دخلت المنظومة السياسية – الأمنية – القانونية الإسرائيلية إلى حالة عالية من التحفز، وعمدت إلى مواجهة قرار المحكمة بإجراءات وترتيبات خاصة.. فدعت عضو الكنيست ميخال كوتلر - وينش (من حزب "كحول لفان= أزرق أبيض" التي عينها رئيس الكنيست ياريف ليفين منسقة لأعمال الكنيست أمام محكمة لاهاي) إلى تغيير هذا القرار، وطالبت دول العالم والأمناء على القانون الدولي وحقوق الإنسان بفضح ما أسمته "ازدواجية المعايير"، وشددت على أن "تنهض إسرائيل من على مقاعد المتفرجين لتشارك في الساحة الدولية، فتسييس هذه المحكمة يضرّ بمن تحتاجه حقاً للمساعدة، من جميع أنحاء العالم، ولا سيما بشأن تمويلها"(12).. وإثر مشاورات جرت بين وزارات القضاء والخارجية والحرب والجيش الإسرائيلي تقرر "إبقاء جهاز الأمن خارج الصورة"، والمقصود هو ادارة معركة سياسية، دبلوماسية – قانونية ضد القرار، مع "نشر مظلة حماية" فوق محافل الأمن المختلفة التي كانت مشاركة في النشاطات في المناطق(13).. وأصدر أفيحاي مندلبليت المستشار القانوني للحكومة، الذي هو المدعي العام الإسرائيلي، رأياً يستند إلى اتفاقيات أوسلو، وذكر أن الفلسطينيين، في مناشدتهم للمحكمة، يسعون لكسر الإطار المتفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين، ويدفعون المحكمة للبت بالمسائل السياسية التي ينبغي توضيحها في المفاوضات وليس في الإجراءات الجنائية، وهذا ليس هو الغرض من المحكمة"(14).. وعيّن الجيش الإسرائيلي اللواء إيتاي فيروف لتنسيق جميع جوانب المعركة القانونية حيال المحكمة. وفيروف هو المسؤول عن الكليات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، ويشرف أيضاً على جميع التحقيقات العملياتية في الجيش، وتم تحت قيادته تشكيل فريق برئاسة رجل متخصص في

القانون الدولي، من المقرر أن يكون مستعداً للتعامل مع قرار المحكمة"(15).. وحسب الخبير الأمني يوآف ليمور؛ هناك قائمة تضم بضع مئات من ذوي المناصب الذين قد يكونون موضع التحقيق، تشمل؛ القيادة السياسية (لأن ليس لرؤساء الدول وللوزراء أي حصانة من تقديمهم للمحاكمة)، ورؤساء جهاز الأمن وقادة كثيرين في الجيش الإسرائيلي، ممن شاركوا في حملة "الجرف الصامد"(العدوان على غزة) في 2014، وفي أحداث كانت قرب جدار قطاع غزة منذ آذار 2018. ولم تُنشر هذه القائمة خوفاً من أن يجعل النشر الأسماء فيها مشبوهين محتملين(16)..

هجوم إسرائيلي على المحكمة.. وقراءات متباينة لقرار الولاية

ظهرت مواقف وتصريحات متشددة في أوساط إسرائيلية متعددة بدت متقاربة بمضامينها، من حيث التشهير بالمحكمة وبرئيستها بنسودا.. فقد زعمت إسرائيل أن قرار المحكمة الخاص بها خاطئ، ويعتمد بشكل أساسي على الحجج السياسية وليس القانونية، وأنه يخرج عن صلاحيات المحكمة"(17).. ومن الاتهامات التي نُشرت؛ كتب آلان بيكر(مدير معهد الدبلوماسية العامة في مركز القدس للشؤون العامة والدولة، والمستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية): "إن المحكمة، التي من المفترض أن تكون هيئة قانونية غير سياسية ومجردة من الضغط والتأثير السياسي، سمحت لنفسها بأن تصبح بقرارها هيئة أخرى معادية لإسرائيل ومتاحة لمن يسعون للطعن في شرعية دولة إسرائيل، وإن القرار لا يقوض فقط نزاهة المحكمة ومصداقيتها، بل له أيضاً القدرة على تقويض وإحباط العملية السياسية في الشرق الأوسط"(18). وادعى البروفيسور إيتان جلبوع (خبير في العلاقات الدولية وباحث في مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية بجامعة بار إيلان) أن المدعية العامة بنسودا "لم تأت بيد نظيفة للقضية، فقد شغلت منصب وزيرة العدل في غامبيا واستجابت لنظام ديكتاتوري انتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي.. وبينما تتطلب قواعد المحكمة أن يتصرف الادعاء بشكل موضوعي وأخلاقي، فقد خالفت بنسودا هذه القواعد، ولم تتخذ المحكمة بحقها أي عقوبات تأديبية"(19).

وأوضح البروفيسور يوفال شاني (أستاذ القانون بالجامعة العبرية ونائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية) أن إسرائيل "قامت بنشاطات وراء الكواليس لتشجيع الدول والأكاديميين على تقديم المرافعات أو الآراء إلى المحكمة". وبتقديره، من الأمور التي قد تمنع توجيه لائحة اتهام ضد إسرائيل "مبدأ التكامل" الذي تعمل بموجبه الجنائية الدولية، بأنها ستمتنع عن التدخل في القضايا التي تحقق فيها الدولة المعنية نفسها بنشاط في القضايا، ويجب أن تتأكد المحكمة في كل قضية عما إذا كان قد تم إجراء تحقيق داخل الدولة(20).

وأشارت باحثة في "معهد دراسات الأمن القومي INSS – המכון למחקרי ביטחון לאומי)" بجامعة تل أبيب إلى أنه بخصوص الادعاءات المتعلقة بأنشطة الجيش الإسرائيلي، لا تزال أمام إسرائيل فرصة لإثارة مزاعم بأنها تجري تحقيقات جادة فيها، ومن ثمّ لا يوجد مجال للتدخل القضائي. وبشأن المستوطنات، لن يكون من الممكن الاعتماد على وجود تحقيقات في إسرائيل، لأن دولة إسرائيل لا تعدّها عملاً غير قانوني"(21).

وعلى هذه المنوالية، رأى حجاي سيغال(رئيس تحرير صحيفة ماكور ريشون) أنه من غير المحتمل أن تستدعي المحكمة جنوداً إسرائيليين للاستجواب. لماذا؟ لأنه في الأخطاء الإسرائيلية التي حدثت أثناء القتال، طُبّق "مبدأ التكامل"، عبر استجواب العديد من المقاتلين والقادة ضمن الجيش، وفي بعض الأحيان حوكموا وأُدينوا، على سبيل المثال أليئور أزاريا (قاتل الجريح الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل 2016/3/24 - الباحث). لكن من جهة أخرى، ثمة فرصة لإغراء المحكمة للتعامل مع "جرائم الاستيطان"، فهنا لا ينطبق "مبدأ التكامل"، لأن المحكمة الإسرائيلية العليا امتنعت باستمرار، من قضية ألون موريه عام 1979 إلى قضية متسبي كرميم 2020، عن البت في مسألة ما إذا كان بإمكان الدولة اليهودية توطين اليهود خارج "الخط الأخضر"(22).

.. يُفهم من هذه الآراء أن الأوساط الإسرائيلية مزجت بين التطاول على المحكمة وتهدئة المخاوف من انطلاق تحقيقاتها، باعتماد تكييفات قانونية مفتعلة موجهة نحو المحكمة ونحو الداخل الإسرائيلي في الوقت ذاته.

استجرار وتثمين إسرائيلي لمواقف دولية حول قرار الولاية

في إطار الحشد الإسرائيلي للمواقف الدولية ضد قرار الجنائية الدولية بالولاية القضائية على فلسطين، اهتمت إسرائيل باستجرار ردود مناهضة له، ونسف أصوله القانونية.. وقامت الحكومة والأوساط السياسية الإسرائيلية بتظهير التضامن الذي أبدته أطراف دولية متعددة مع إسرائيل.. فقد أثنت إسرائيل على قيام سبع دول أعضاء في معاهدة روما - أستراليا والنمسا والبرازيل والتشيك وألمانيا والمجر وأوغندا – بتقديم رأي للمحكمة عام 2020، مفاده أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك سلطة التحقيق مع إسرائيل(23).. ورحبت إسرائيل بتصريحات أمريكية عدة، منها؛ قول المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس: "نحن نشاطر المحكمة أهدافها ولكننا في الوقت ذاته اعتقدنا دائماً أن اختصاص المحكمة يجب أن ينطبق فقط على الدول التي توافق عليها أو إذا قرر مجلس الأمن الدولي القيام بذلك"(24)، وقول الخارجية الأمريكية: "كما أوضحنا عندما ادعى الفلسطينيون الانضمام إلى معاهدة روما في عام 2015، إننا لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة، ومن ثمّ لا يحق لهم المشاركة كدولة في الهيئات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية"، وتأكيد متحدث باسم الوزارة أن "التزام الرئيس بايدن القوي بإسرائيل وأمنها لم يتغير، بما في ذلك معارضة الإجراءات المتخذة ضدها بشكل غير عادل"(25)..

حول تداعيات هذه الحالة، توقّع بعض المحللين الإسرائيليين أن يقود عدم التحقيق مع الإسرائيليين إلى موجة انسحابات احتجاجية من المحكمة، تمسّ أساس وجودها. فيما توقّع آخرون بأن يسهم البدء في التحقيق مع الإسرائيليين بدفع المحكمة بشكل مباشر إلى شفا الهاوية. وكان هناك جزم بأن "إسرائيل هي من الدول القوية سياسياً في العالم، وهي لا تخجل من شن حرب على القانون الدولي، وأنه في القريب ستستخدم إسرائيل ضغطاً غير مسبوق على دول في أوروبا الغربية لتهديدهم بالانسحاب(26).

تعبيرات إسرائيلية مؤيدة أو متفهِّمة لقرار الولاية

خلافاً لتيار الرفض الإسرائيلي الجارف لقرار الجنائية الدولية بالولاية القضائية على فلسطين، ظهرت في الأوساط السياسية والإعلامية أصوات خافتة محدودة تنظر للأمر بتأييد وتفهم.. ومن العينات التي تُذكر؛ وُصف عضو الكنيست عوفر كاسيف (من القائمة المشتركة) بأنه انضم إلى مسؤولي السلطة الفلسطينية بل تجاوزهم، بقوله: "إسرائيل مذنبة بالتطهير العرقي وقتل الأبرياء وفرض الحصار والحكم العسكري على الشعب الفلسطيني. ومن الجيد أن يتم التحقيق معها ومحاكمتها في محكمة لاهاي، إلى جانب استمرار كفاحنا - يهوداً وعرباً - هنا في إسرائيل. ويجب أن نعمل على إنهاء الاحتلال من أجل السعي الحقيقي لتحقيق العدالة والسلام الحقيقي"(27)... وذهب المعلق البارز جدعون ليفي إلى أن "كل إسرائيلي عاقل يجب أن يكون مسروراً من سماع البشرى التي وصلت من لاهاي، فالمحكمة ستحقق في الشبهات التي بحسبها إسرائيل مسؤولة عن جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية. وسيكون هناك عدد غير قليل من الإسرائيليين، في الجيش وفي المستوى السياسي، سيبدؤون بالتعرّق في الأشهر القريبة القادمة"(28).. وقالت المعلقة المتخصصة بالشؤون الفلسطينية عميرة هاس: "نصيحتي للفلسطينيين: ركّزوا على المخططين والمقاولين الإسرائيليين الذين هم الرابحون الأوائل من سرقة الأراضي والمياه التي تنفذها سلطات إسرائيلية متنوعة، والتي يقوم بتبييضها رجال قانون وقضاة، وقدِّموا للمحكمة الجنائية الدولية أسماءهم الصريحة وقائمة جرائمهم. وهكذا يمكن أن نخيف مخططين ومقاولين جدداً بحيث يصغون للتحذير"(29).

وكان صدور القرار الجديد مناسبة لشن هجوم على منظمات حقوقية إسرائيلية تسميها المؤسسة الحاكمة وأتباعها "منظمات معادية"، قدمت خدمات معلوماتية للفلسطينيين في شكواهم إلى الجنائية الدولية، مثل "بتسيلم בְּצֶלֶם" و"يش دين יש דין " و"يكسرون الصمت שוברים שתיקה" ومركز "عدالة" العربي، التي دعمها مالياً "الصندوق الجديد لإسرائيل הקרן החדשה לישראל"، ودعمها معنوياً حزب "ميرتس".. وفي هذا الصدد، سُئل نيتسان

هوروفيتش رئيس "ميرتس"(اليساري الصهيوني - الباحث) عما إذا كان يعدّ اعتقال ضابط إسرائيلي في أوروبا أمراً مشروعاً، فأجاب: "إذا قام الضابط بأمور خطيرة، فعندئذ نعم"(30).

توصيات رسمية وبحثية إسرائيلية بخصوص قرار الولاية

بعد أن أدى قرار المحكمة بالولاية القضائية على فلسطين لوضع إسرائيل أمام "حالة حرجة" وجدت بها نفسها في موقع حرصت دائماً أن تجتنبه، صار من المفهوم أن توظف إسرائيل قواها الذاتية والتحالفية في اتجاه ثني المحكمة عن متابعة طريقها.

فقد أرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية، (الأحد2021/2/7)، برقية سرية إلى سفاراتها في العالم، تتضمن تعليمات لاتخاذ إجراءات بشأن قرار المحكمة، منها: استدعاء رؤساء البعثات، والعمل فوراً بأعلى مستوى في البلدان التي يتواجدون فيها. وطُلب من السفراء أن يطلبوا من وزراء الخارجية أو رؤساء الوزراء لتلك الدول إصدار بيانات عامة يعترضون فيها على قرار محكمة لاهاي بأن فلسطين دولة. كما تضمنت البرقية توجيهاً لتشجيع الدول على ممارسة الضغط السياسي على مدعي المحكمة(31).

وذكر تقرير نشرته صحيفة "جيروزاليم بوست"(2021/2/13) أن مجموعة العمل الوزارية الإسرائيلية الخاصة بالمحكمة، بقيادة الوزير السابق زئيف ألكين، أوصت بمنع كبار المسؤولين الفلسطينيين من السفر إلى الخارج عبر مطار بن غوريون(اللد) الدولي، أو معبر اللنبي إلى الأردن، لأنهم يهددون حرية تنقل المسؤولين الإسرائيليين والضباط من خلال أوامر محتملة لاعتقالهم. وكانت هناك توصية أخرى تتمثل بتوجيه الاتهام للمسؤولين الفلسطينيين بالتحريض على "الإرهاب"، وأنه مقابل كل ضابط إسرائيلي سيتم اعتقاله بتهمة ارتكاب جرائم حرب، سيتم توجيه التهم إلى مسؤول في السلطة الفلسطينية(32)..

وكشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" النقاب عن أنه يجري العمل على إعداد "مشروع قانون للحماية ضد أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي"، لطرحه فور بدء عمل الكنيست الرابعة والعشرين التي تتشكل إثر الانتخابات

العامة(في2021/3/23). وحسب "منظمة شورات هدين ***שורת הדין*** " الحقوقية(المعروفة أيضاً باسم مركز القانون الإسرائيليILC) ، برئاسة المحامية نيتسانا دارشان لايتنر التي بادرت به، يتضمن مشروع القانون مجموعة متنوعة من المقترحات، منها: السجن خمس سنوات لمن يقدّم خدمة للمحكمة؛ وحظر الاتصال الاقتصادي أو المباشر أو غير المباشر بالمحكمة، بما في ذلك احتمال أن تقوم المحكمة بتعيين محققين نيابة عنها للعمل في إسرائيل؛ وحظر نقل جميع سلطات الدولة للمعلومات بأي شكل من الأشكال ومن أي نوع إلى المحكمة أو ممثليها بشكل مباشر أو غير مباشر ما لم يوافق عليها وزير العدل؛ وحظر تسليم أي شخص ترغب المحكمة في احتجازه أو التحقيق معه للمحكمة أو لطرف ثالث؛ وحظر دخول ممثلي المحكمة إلى الأراضي الإسرائيلية؛ وتعريف الممتلكات التي تمتلكها المحكمة في البلاد كأصل لمنظمة إرهابية؛ وإعلان حكومي له آثار قانونية على الكيانات الأجنبية التي تساعد المحكمة وتعمل داخل إسرائيل؛ بالإضافة إلى واجب الدولة بتوفير الحماية القانونية والاقتصادية لكل إسرائيلي تم فتح إجراءات ضده في المحكمة(33).

وعلى المستوى البحثي، نُشرت تصورات لاتخاذ خطوات سياسية وقانونية وعملية تتيح لإسرائيل القيام بمواجهة فاعلة للتطور الجديد. فمثلاً، أوصت الباحثة في "معهد دراسات الأمن القومي" بجامعة تل أبيب بنينا شربيط باروخ بوجوب تركيز جهود إسرائيل على أربعة مستويات، هي، حسب عباراتها: أ - إجراء تحقيقات جادة في المزاعم ضد الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن ؛ ب - إقامة دعاوى قانونية حول سلطة المحكمة وتعريف جرائم الحرب. ج - شنّ حملة دبلوماسية لتسخير مصادر مختلفة إلى جانب إسرائيل. د - النشاط السياسي، حيث يُنظر إلى المحكمة بأنها تضر بإمكانية تسوية النزاع مع الفلسطينيين، وبذلك تزداد فرص ممارسة الضغط على المحكمة لعدم المضي في التحقيق(34).. واقترح البروفيسور آفي بال (خبير في القانون الدولي وأستاذ في جامعة بار إيلان בר -אילן وزميل بارز في "منتدى كهيلت פורום קהלת" الحقوقي) العمل للمسّ بشرعية المحكمة، وأن إسرائيل ملزمة بأن تحظر قانونياً تعاون أي جهة إسرائيلية مع المحكمة، مثل الحظر القائم في القانون الأمريكي.

كما أن إسرائيل ملزمة بتعميق التعاون مع الولايات المتحدة التي فرضت العقوبات على طواقم محكمة لاهاي، لأن الضغط السياسي الدولي وحده يمكنه أن يمنع لوائح الاتهام ضد الإسرائيليين(35).. ووصف المستشار السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي ألون بنكاس قرار المحكمة الجديد بأنه "قرار إشكالي من ناحية قضائية وسياسية ويملك إمكانيات كامنة للتأثير سلباً على إسرائيل، ولكنه يسري على المدى البعيد جداً، فالقرار يعترف عملياً بدولة فلسطينية، وحتى أنه يرسم حدودها، وإن كان ذلك لغرض التحقيق فقط، وقد يؤدي القرار إلى تحقيق وإلى اعتقال مئات الإسرائيليين"(36).. ودعا البروفيسور إيتان جلبوع (المار تعريفه) إلى القيام بتعبئة جميع الدول، وخصوصاً ألمانيا والمجر وأستراليا وكندا والتشيك والبرازيل، التي قدمت قبل جلسة المحكمة اعتراضات خطية على استجواب إسرائيل، وموقف ألمانيا هو الأهم، لأنه بسبب ماضيها كانت الداعم الأبرز لهذه المحكمة. كما يجب على إسرائيل أن تعمل لدى الكونغرس الأمريكي لاتخاذ قرار إدانة للمحكمة، وتحذيرها من أن تستجوب الولايات المتحدة أو إسرائيل(37).. وعلى صعيد السلوك الإسرائيلي العاجل، دعا حجاي سيغال (رئيس تحرير صحيفة ماكور ريشون) إلى "طفرة بناء في يهودا والسامرة"، والبناء على منطقةE1 (شرق القدس)، والاعتراف بالمستوطنات الفتية، وإعلان تحدي الدولة لتوطين مليون مستوطن يهودي في الضفة بحلول عام 2030"(38).. أما د. يهودا يفراح (رئيس مكتب ماكور ريشون القانوني والاستقصائي، والمحاضر في القانون)، فأضاف إلى ذلك؛ "جبي ثمن شخصي من كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية، ويمكن لإسرائيل رفع دعاوى جنائية لتورطهم في تمويل رواتب الإرهابيين أو التحريض على الإرهاب، ويدير معظم هؤلاء شركات خاصة بالتعاون مع البنوك الإسرائيلية والتجار الإسرائيليين، ويمكن لمصلحة الضرائب أن تلحق بهم خسائر فادحة، وهي الطريقة الوحيدة التي ستجعلهم يتوقفون عن إيذاء إسرائيل، هذا إلى جانب الاعتراف بالبؤر الاستيطانية كمستوطنات أو الموافقة على الاستيطان في منطقة E1 (39).

.. توحي هذه المجموعة الواسعة من الطروحات بأن "ملف محكمة لاهاي" شكّل لإسرائيل صداعاً كبيراً، وأن معالجته تشمل "وصفات" تتعامل مع

العَرَض ومع العامل الفلسطيني الذي تسبَّب به.. وقد ازداد هذا الصداع بحدوث تطور سريع في منحى سلوك المحكمة.. كيف؟؟

بيان بنسودا بخصوص التحقيق بالحالة في فلسطين

أعلنت المدعية العامة فاتو بنسودا، في2021/3/3، قرارها بفتح التحقيق بجرائم الحرب، بموجب قراراها بالولاية القضائية على فلسطين.. ومما جاء فيه: "اليوم، أؤكد بدء مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق يتعلق بالوضع في فلسطين. سيغطي التحقيق الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والتي يُزعم أنها ارتكبت في القضية منذ 13 حزيران/ يونيو 2014، وهو التاريخ الذي تمت الإشارة إليه في إحالة الحالة إلى مكتبي.. بعد تقييم الطلبات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، أجمعت الغرفة على رأيها بأن فلسطين دولة طرف في نظام روما الأساسي. كما قررت الأغلبية أن إحالة فلسطين للوضع يلزم المكتب بفتح تحقيق، بعد أن قرر المكتب وجود أساس معقول للقيام بذلك وفقاً لمعايير نظام روما الأساسي.. وإن أي تحقيق يضطلع به مكتبي سيجريه باستقلالية وتجرد وموضوعية، وبدون خوف أو محاباة. ويلزم نظام روما الأساسي المكتب، من أجل إثبات الحقيقة، توسيع نطاق التحقيق ليشمل جميع الوقائع والأدلة المتصلة بتقدير إذا ما كانت هناك مسؤولية جنائية فردية بموجب النظام الأساسي، وفي إطار ذلك، يحقق في ظروف التجريم والتبرئة على حد سواء.. ونظراً لردود الفعل، الإيجابية أو السلبية، التي لقيها قرار الدائرة، ينبغي أن يسترد النقاش شيئاً من التعقل والتوازن. فالقضاة لم يقدموا في قرارهم استنتاجات بشأن الجرائم المُدّعى بارتكابها التي حددها المكتب، وإنما رأوا أن لدينا اختصاصاً للتحقيق فيها.. تستغرق التحقيقات وقتاً، ويجب أن تستند بشكل موضوعي إلى الحقائق والقانون.. وسيظل تقييمنا مستمراً في سياق التحقيق للسماح بالتقييم المستمر للإجراءات التي يتم اتخاذها على المستوى المحلي وفقاً لمبدأ التكامل.. وفي قيامنا بعملنا، نعتمد على دعم وتعاون الأطراف، وكذلك جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.. ويرحب مكتبي بفرصة التعامل مع كل من حكومة فلسطين وحكومة إسرائيل، لتحديد أفضل السبل لتحقيق العدالة في

إطار العمل المحلي والدولي التكميلي. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نأمل في تحقيق قدر من المساءلة والعدالة لصالح الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين"(40).

استلمت إسرائيل رسالة من المحكمة توضح بالتفصيل نطاق تحقيقها، عرضت فيها بإيجاز المجالات الرئيسة الثلاثة التي تنوي المحكمة تغطيتها، وهي: حرب 2014 بين إسرائيل وحماس؛ سياسة الاستيطان الإسرائيلية، واحتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" 2018، وهي سلسلة من المظاهرات على طول حدود غزة مع إسرائيل خلفت عشرات الضحايا الفلسطينيين. وذكرت الرسالة أن أمام إسرائيل 30 يوماً للرد(41).

من الواضح أن هذه المجالات الثلاثة تشمل التحقيق مع أعضاء كبار في الجيش، على المستويين الأمني والسياسي، ومع الذين يروّجون لمشروع الاستيطان، بمن فيهم رئيس الوزراء والوزراء ورئيس الأركان والجنرالات، ورؤساء مجالس المستوطنات.. ومع أن التحقيقات، في حال إجرائها، ستستغرق سنوات وشهوراً عديدة(حيث فتح تحقيق في جورجيا، مثلاً في عام 2015، ولم تنتج عنه أوامر اعتقال حتى الآن/صيف 2021)، لكن ظهر قلق في إسرائيل من أن المحكمة ستصدر أوامر اعتقال دولية ضد إسرائيليين، بصورة سرية، دون علم الشخص الذي صدر الأمر بشأنه، أي أنه بمجرد إصدار مذكرة توقيف، تكون كل دولة عضو في المحكمة ملزمة بتنفيذها والقبض على الإسرائيلي المشتبه به(42). وحول أعداد هؤلاء المهددين الإسرائيليين (المفترضين) بالاعتقال، ذكر تقرير إسرائيلي أنه تم تجميع قائمة تضم 200 -300 شخص قد يجدون أنفسهم مطلوبين للاستجواب(43).

وفي حالة المستوطنات، يمكن ملاحظة أن إسرائيل أمام ورطة، إذ لا يقتصر الأمر على عدم قيامها ببحث هذه القضية، بل هناك سياسة استيطانية تتبعها الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من 50 عاماً. وعلى عكس عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة وحماية الجنود التي يوجد إجماع سياسي واسع جداً عليها في إسرائيل، فإن المستوطنات في جدل سياسي عميق بين الجمهور. كما أن هناك إجماعاً واسعاً في العالم على أن المستوطنات غير شرعية(44).

استناداً إلى ذلك، وجدت إسرائيل ذاتها أمام تحدّ داهمها بسرعة قبل أسابيع من نهاية بنسودا مهمتها كمدعية عامة للمحكمة، ولم يكن باستطاعة إسرائيل تجاهل هذا التحدي، وراحت تمزج بين الدفاع والهجوم في مواجهة المحكمة.

الردود الإسرائيلية على بيان بنسودا

بعد يوم من إعلان المدعية العامة بنسودا قرار التحقيق، هاجمه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بعبارات وأوصاف مزدرية، بطريقة درج على قذف المحكمة بها، حيث قال لقناة "فوكس نيوز": "أعتقد أن هذا قرار شائن، إنه يتعارض مع الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، هذه معاداة سامية خالصة، هذه إهانة لجميع الديمقراطيات".. وزعم نتنياهو أن المحكمة الجنائية الدولية، التي أُنشئت "لمنع فظائع المحرقة"، تقول الآن "إذا بنينا منزلاً في القدس، فهذه جريمة حرب".. وقال: "سأحارب من أجل الحقيقة، سأحارب هذا الانحراف للعدالة حتى تصبح باطلة"(45)، على حد وصفه.

وأجرى نتنياهو نقاشاً رسمياً حول الموضوع، (أعلن عنه يوم 2021/4/8)، بمشاركة؛ وزير الأمن بني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي ووزير الطاقة يوفال شتاينتس ووزير التعليم يوآف جالانت ووزير الشؤون الاستراتيجية وزير الشؤون المدنية والاجتماعية في وزارة الأمن ميخائيل بيتون. ورئيس الأركان أشكنازي ورئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات والمدعي العام مندلبليت ومسؤولين كبار آخرين. وتقرر اعتماد توصيات الفريق الوزاري الذي يترأسه مجلس الأمن القومي الذي أوصى بعدم التعاون مع المحكمة الدولية، مع عدم ترك كتاب المدعية دون رد وإنما الرد عليه برسالة والتوضيح بأن المحكمة تتصرف بلا صلاحية. كما ينبغي التوضيح بأن إسرائيل هي دولة قانون تعرف إجراء التحقيقات داخلياً. وسيشار من خلال الرسالة كذلك إلى رفض إسرائيل المطلق للمزاعم بارتكاب إسرائيل جرائم حرب، حيث توضح إسرائيل مجدداً موقفها الذي لا لبس فيه بعدم امتلاك محكمة لاهاي أي صلاحية في فتح تحقيق بحقها. وتم التعبير عن هذا الموقف أمام المحكمة بكل وضوح من قبل عدد من الدول الكبرى في العالم والخبراء المشهورين عالمياً في مجال القانون الدولي. إن تدخل المحكمة المرفوض لا يستند

إلى أي أسس قانونية بل يتعارض كلياً مع الغايات التي تم إنشاء المحكمة لأجل تحقيقها. إن دولة إسرائيل ملتزمة بحكم القانون وستواصل البحث في كل اتهام يوجّه ضدها بغض النظر عن مصدره، وهي تتوقع من المحكمة بأنها ستمتنع عن انتهاك صلاحيتها وسيادتها. وقال رئيس الوزراء نتنياهو خلال النقاش إنه في حين يحارب جنود جيش الدفاع بأقصى معايير الأخلاق الإرهابيين الذين يقترفون جرائم حرب صباح ومساء، تقرر محكمة لاهاي استنكار إسرائيل بالذات. ولا وصف يليق بهذا التصرف سوى النفاق، حيث أصبحت هيئة أنشئت في سبيل حماية حقوق الإنسان هيئة معادية تحمي الذين يدوسون على حقوق الإنسان"(46).

ورغم أنهم في إسرائيل يعتقدون بأن القرار النهائي بأن أفعال الجيش الإسرائيلي هي جرائم حرب سيكون بعيد المدى، لكن تم الاستعداد للأمر مسبقاً، على نحو يوحي بالخوف الشديد من تحققه عملياً. فقد كرّس أفيحاي مندلبليت المستشار القانوني للحكومة المدعي الإسرائيلي العام ساعات طويلة للتنسيق مع المستوى السياسي لمنع الخطر الكامن في التحقيق، أو على الأقل لتقليله. وحسب مندلبليت؛ "إن القرار، بالإضافة إلى إعلان المدعية العامة، اعترفا بحقيقة أن العديد من القضايا الحيوية المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في هذه الأمور لم يبت فيها بعد. وهذا الأمر وحده يعلمنا كيف أن قرار التحقيق مع إسرائيل خاطئ ويفتقر إلى الأساس القانوني القوي المطلوب لمثل هذا التحقيق، بحسب المدعية نفسها"(47). وقال مندلبليت: "إن أحد أسباب افتقار محكمة لاهاي للسلطة هو حقيقة أن الفلسطينيين ليست لديهم دولة ذات سيادة وأراض تابعة لها، وعلى أي حال، إن السلطة الفلسطينية ليست لها ولاية على الإسرائيليين"، على حد قوله. وأشار المستشار مندلبليت، الذي رافق التعامل مع التحقيق شخصياً، إلى أن منصبه قد تلقى دعماً من دول رئيسية وخبراء قانونيين مشهورين، لكن غالبية القضاة اختاروا تجاهل المزاعم القانونية الكثيرة والخطيرة التي أثيرت في هذا الصدد. وكتب في رأيه : "إسرائيل ملتزمة بالقيم الأساسية للقانون الدولي، وتعرف كيف تنظر بشكل مستقل في مزاعم انتهاك القانون. ولهذا السبب أيضاً، لا يوجد مجال للمحكمة للتدخل في المسائل المكرسة للسلطة السيادية لدولة إسرائيل"(48).

وانضم إلى إدانة إعلان بنسودا كبار المسؤولين السياسيين والحزبيين والعسكرين، فوصف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين الإعلان بأنه "فاضح". وقال: "لن نقبل الادعاءات ضد تحقيق حقنا وواجبنا في حماية مواطنينا. إن دولة إسرائيل دولة قوية، يهودية وديمقراطية، تعرف كيف تدافع عن نفسها وتحقق في نفسها إذا لزم الأمر".. ووصف وزير الخارجية غابي أشكنازي فتح التحقيق بأنه "عمل من أعمال الإفلاس الأخلاقي والقانوني". وعلى الرغم من توضيح محكمة لاهاي، رأى أشكنازي بأن صدور قرار المدعية بنسودا في نهاية فترة ولايتها يشكل محاولة بتحديد الأولويات لخليفتها، وهو قرار سياسي، ويحوّل المحكمة إلى أداة في أيدي المتطرفين ودعم الإرهاب والمنظمات والهيئات المعادية للسامية".. وقال وزير الأمن بني غانتس: "بينما يدوس أعداؤنا على حقوق الإنسان، وتُرتكب جرائم مروعة في جميع أنحاء العالم، قررت المدعية العامة في لاهاي فتح تحقيق ضد إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وهذه هي جائزة للإرهاب، وتمتلك إسرائيل آليات تحقيق وقضائية قوية ومستقلة، وأعلى المعايير الأخلاقية في العالم"، على حد زعمه.. كما علّق رئيس الأركان أفيف كوخافي قائلاً: "إننا لن نسمح لأي مؤسسة أجنبية بدون سلطة بالتدخل في أنشطتنا للدفاع عن إسرائيل، وبالتأكيد عدم تعريض خادمي الجيش الإسرائيلي للخطر القانوني(49).. وقال كوخافي: "إن قرار المدعية العامة في المحكمة هو خط أحمر تم تجاوزه بتوجيه القرار ضدنا، وهو ضد الجانب الأخلاقي والقيم، بدلاً من توجيه التحقيق ضد الجاني الذي داس على القانون الدولي". وفي إطار مناقشة كوخافي للمسألة قال: "إن أي شخص يفكر في منعنا من مهاجمة الصواريخ داخل منطقة مأهولة بالسكان إنما يتخلى عن مواطنينا، ومن يرفض الاعتداء على شقة تضم الإرهابيين، إنما يرعى جريمة بحق الجنود"(50). وعرض كوخافي في خطاب ألقاه في معهد دراسات الأمن القومي INSS، نظرة (فلسفة) جديدة بشأن قوانين القتال، قائلاً: "يجب علينا تغيير النموذج من أجل استخدام القوة العسكرية بصورة صحيحة وأخلاقية في عهد ساحة القتال في الفضاء الحضري. ففي ساحة القتال حدث تغيير عميق جداً، حيث اختار العدو أن يموضع نفسه وصواريخه وقذائفه في الفضاء الحضري، وهو يتجاهل بشكل متعمد القانون الدولي"(51).

وعلى صلة بهذه التوجهات إزاء بيان بنسودا، عُني سفير إسرائيل في روما درور إيدار بمعالجة المسألة من زاوية "مفارقات" تتعلق بسلوك طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويقول إيدار في مقال كتبه حول ذلك: "لقد أقسمت حماس في ميثاقها على تدمير إسرائيل حتى آخر يهودي. وهي تطلق عشرات الآلاف من الصواريخ على مواطنينا وتستخدم مواطنيها كدروع بشرية، بينما يُطلب من إسرائيل وحدها ألا تدافع عن نفسها. كما أن السلطة الفلسطينية توفّر ميزانياتها لمن يقاتلوننا، كنوع من التأمين العائلي لكل من يريد أن يؤذينا، ويتم إظهار إسرائيل بأنها هي المشكلة. هذا عار أخلاقي تحت غطاء قانوني، وهذا القرار يقوض شرعية المحكمة والأهداف التي أُنشئت من أجلها، لأنها تسيّس القانون والأخلاق وتستخدمهما تحديداً ضد إسرائيل". وأضاف السفير إيدار: "إن التدخل السافر للمحكمة ضد إسرائيل، التي ليست عضواً فيها، مع الفلسطينيين الذين ليسوا دولة، هو محاولة لفرض حل زائف بالوسائل القانونية لصراع طويل الأمد مع ثقافة ورواسب دينية وتاريخية". وذكر إيدار أنه يجري استبعاد إسرائيل من أسرة الأمم في المؤسسات الدولية (باتخاذ نحو 20 قراراً أو أكثر ضد إسرائيل، كل عام في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة)، بينما يتم تطبيق معايير قانونية مزدوجة علينا، وهذا استمرار لمعاداة السامية القديمة. وقد تعلمنا الدرس الرئيسي من آلاف السنين بأنه لن يردعنا أحد عن حماية مواطنينا ومقاتلينا. ولهذه الغاية عدنا إلى بيتنا في صهيون"(52)!!!!..

وعلى الساحة البرلمانية والحزبية الإسرائيلية، ظهرت إدانات جارفة لقرار بنسودا، استمدت مفرداتها ومضامينها من القاموس الصهيوني ذاته. فوصف رئيس الكنيست ياريف ليفين بأنه "نفاق، وهو معاد للسامية بكل معنى الكلمة". وأضاف: "في حين أن العديد من الدول تنتهك بشكل متسلسل حقوق الإنسان، اختارت المحكمة التحقيق مع إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"(53).

وفي الأحزاب اليمينية، زعم نفتالي بينيت رئيس حزب "يميناه=إلى اليمين" أن "المحكمة في لاهاي هيئة معادية للسامية ومنغمسة في كراهية إسرائيل وتشجع الإرهاب بدلاً من محاربته". وأضاف: بينما يقوم عدونا بإطلاق الصواريخ والمتفجرات والطعن وقتل الإسرائيليين مثل الحيوانات، تقرر المحكمة التحقيق

مع إسرائيل بدلاً من قتلة الأطفال والمفجرين الانتحاريين". وادعى بينيت أن "الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأخلاقي في العالم وسيظل كذلك. لن يمنع تحقيق زائف دولة اسرائيل من حماية مواطنيها". كما وصف رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان القرار بأنه "منافق ومعاد للسامية، ولعبة مدمنون عليها مسبقاً، للطعن في حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها". وقال رئيس حزب "تكفا حدشا=أمل جديد" جدعون ساعر: "إنه قرار مقيت. ويعدّ قرار التحقيق بأعمال أكثر جيش أخلاقي في العالم تحريفاً أخلاقياً. إن الحكومة التي سأقودها ستعمل مع حلفائنا حول العالم وخاصة الولايات المتحدة، من أجل حماية الجيش الإسرائيلي وقادته ومقاتليه، ومنع تسييس القانون الدولي"(54).

وأثار رئيس حزب "ميرتس"(اليساري) نيتسان هوروفيتش عاصفة لدى الأحزاب اليمينية بدعمه قرار المحكمة في لاهاي، حيث برره في مقابلة على "القناة 13"، بقوله: "كان هناك مجال لاتخاذ قرار وعلى إسرائيل أن تسأل نفسها ما الذي فعلته لمنع ذلك". ولدى سؤاله عما إذا كان القرار خطً أحمر بالنسبة له، أجاب: "الخط الأحمر هو أنه لا توجد مفاوضات مع الفلسطينيين، وتواصل إسرائيل سياستها وكأنه لا يوجد غد، وعندها تتفاجأ بان هناك خطوات ضدها". وأضاف: "لا أريد أن تقف إسرائيل في مواقف بناء المستوطنات وأن تُرفع دعاوى ضدنا في جميع أنواع المحاكم، لكنني من ناحية أخرى أؤيد التعاون مع المحكمة وعدم محاولة التغلب عليها، فخلال عملية تسوك إيتان(الجرف الصامد/2014) قلنا إن هناك أشياء ما كان ينبغي القيام بها، ووقعت أضرار جسيمة بالسكان المدنيين، وليس من قبيل المصادفة أن المحكمة قالت إنه ينبغي التحقيق فيها".. بعد تلك المقابلة، كانت عضو الكنيست أييليت شاكيد (من حزب يميناه) ضيفة على البرنامج وقالت: "لن نجلس مع ميرتس في أي حكومة، وتصريح هوروفيتش، الذي يبرر الأنشطة السياسية والمعادية للسامية للمحكمة في لاهاي واضطهاده لجنود الجيش الإسرائيلي، هو وصمة عار للكنيست الإسرائيلية". ورد حزب الليكود: "هوروفيتش يتخلى عن جنود الجيش الإسرائيلي الذين يحرسونه ويحرسنا جميعاً. قرار المحكمة في لاهاي

قرار معاد للسامية ورئيس الوزراء نتنياهو سيقاتل ضده في أي مكان في العالم من أجل إلغائه". وجاء في بيان حزب "أمل جديد": "تصريح مؤسف لهوروفيتش على حساب جنود الجيش الإسرائيلي. لا يوجد مسوّغ لدعم قرار معاد للسامية، ومن الأفضل له الاعتذار عنه". وقال إيتمار بن غفير رئيس حزب "عوتسما يهوديت= سلطة يهودية": "هذا تجاوز لخط أحمر. ويجب على المستشار القانوني للحكومة (مندلبليت) أن يأمر بإزالة حصانة هوروفيتش الليلة، وأن يأمر بفتح تحقيق ضده للاشتباه في خيانة دولة إسرائيل، وإلا فلن نكون قادرين على النظر في عيون ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي"(55).

تركيز على المعركة القضائية

كمتابعة للترتيبات القضائية التي جرت بعد قرار الولاية القضائية للمحكمة على فلسطين، تم إثر بيان بنسودا بالتحقيق، التركيز الإسرائيلي مجدداً على العوامل التي تتيح التعاطي مع مجريات القضية. فأجرى وزير القضاء ووزير الحرب بني غانتس استشارة قانونية بمشاركة المستشار القانوني والمدعي العام مندلبليت، والمدعي العام العسكري العام شارون آفيك، واللواء إيتاي فيروف (منسق جوانب المعركة القانونية حيال المحكمة، ومدير الكليات في الجيش الإسرائيلي)، ونائب المدعي العام للشؤون القانونية الدولية د. روي شيندورف. وفي نهاية الجلسة قدم غانتس بعض الإرشادات للعمل على المستويات القانونية والأمنية والسياسية والإعلامية. وبين أمور أخرى، تم الاتفاق على أن النظام القضائي سيوصي المستوى السياسي بتشكيل فريق صغير من الوزراء لتنسيق القضية ، وأن الاستعدادات العملياتية المطلوبة للحملة القانونية ستكتمل من خلال فرق جيش الدفاع الإسرائيلي ذات الصلة(56).

ويزعمون في إسرائيل أنهم صاغوا "حزمة حماية" لكل جندي أو مدني ضد أي "اضطهاد قانوني" لمحكمة لاهاي، وأنهم "لن يدخروا في الموارد والجهود لحماية مواطني إسرائيل". وسيتم تخصيص معظم الجهد لمنع اعتقال مسؤولين إسرائيليين كبار في الخارج وجمع معلومات استخبارية لإحباط مثل هذه المحاولات(57).

ارتباطاً بذلك، قررت وزارة القضاء تقديم المساعدة القانونية للعسكريين الذين قد يتضررون شخصياً من التحقيق. ويعمل مكتب المدعي العسكري على زيادة دوره في الأنشطة الجارية في الجيش، حيث يرافق ضباط قسم القانون الدولي المزيد من التدريبات وأيام التحضير للقتال، ويقدمون المشورة للقادة في الميدان. وتم تدريب مستشارين قانونيين إضافيين على قانون الحرب الدولي. كما يشارك ضباط الجيش من رتبة مقدم وما فوق في ندوات تهدف إلى تعميق معرفتهم بالجوانب القانونية للنشاط العملياتي، وشرعية الأهداف المهاجمة، وغير ذلك(58).

ومن إيحاء "القبة الحديدية" الإسرائيلية المضادة للصواريخ، برز ادعاء بأن الورقة المركزية لإسرائيل في مواجهة المحكمة هي "قبتها الحديدية القضائية"، القائمة على وجود مؤسسات تحقيق وقضاء مستقلة هي؛ النيابة العامة العسكرية، والمستشار القانوني للحكومة، وبالأساس المحكمة العليا، التي تجري رقابة قضائية على أفعالها في المناطق. وتساعد في "السترة الواقية السياسية" التي منحتها الادارة الامريكية لإسرائيل(59).

وكان من الخيارات التي طرحت؛ توصية قدمها الجيش الإسرائيلي إلى الحكومة تقضي بعدم التعاون مع محكمة لاهاي، للامتناع عن منحها شرعية، وأنه في حال وافقت إسرائيل على التحقيق مع نفسها، بدلاً من تحقيق تجريه المحكمة الجنائية الدولية، فإنها ستكون مطالبة بإجراء تحقيقات أخرى مع نفسها في أعقاب عمليات عسكرية في المستقبل. كما كان أمام إسرائيل خيار آخر هو أن تبلغ المحكمة الجنائية الدولية بأنها ستحقق مع نفسها، لكن المسؤولين الإسرائيليين كانوا مترددين حيال هذا الرد لأنه يعني الاعتراف بصلاحيات هذه المحكمة وستكون ملتزمة بتسليم المحكمة تقريراً نصف سنوي حول وضع التحقيق.. وفي الوقت ذاته، عمدت الدائرة الدولية في النيابة العسكرية إلى توفير مرافقة قانونية لضباط في الجيش الإسرائيلي الذين قد تجري تحقيقات ضدهم، في ظل تخوف من فتح دول أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات ضدهم، على خلفية مشاركتهم في عمليات عسكرية يتوقع التحقيق فيها. وقام مسؤولون قانونيون كبار بعرض موقف إسرائيل على

المحكمة الجنائية الدولية من خلال وسطاء، بسبب رفض الحكومة التعاون معها بالتحقيق. ففي لقاءات مع شخصيات قانونية وسياسية في المجتمع الدولي، عرض كبار ممثلي وزارتي القضاء والخارجية والنيابة العسكرية مزاعم إسرائيل، وفي صميمها قدرة نظام القضاء العسكري على التحقيق مع نفسه، الأمر الذي يغني عن الحاجة إلى التدخل الدولي. وطبقاً لممثلي إسرائيل، إن الجيش الإسرائيلي يحقق في أي حادث يشتبه فيه بتجاوزات(60).

.. لكن في الحقيقة، يُذكر أن المؤسسة العسكرية والمحاكم الإسرائيلية لم تحاكم أي مسؤول عن جرائم الحرب التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، وبينها العدوان على غزة وعمليات القتل الجماعي خلال "مسيرات العودة". وفي حال جرى تحقيق جزئي تتم تبرئة الجنود والضباط الإسرائيليين.. أما بشأن المستوطنات، فمن المعروف أن إسرائيل تعتبرها "قانونية" ولا تخضع إلى أي مُساءلة.

عكس الاتجاه.. فعاليات إسرائيلية تناشد المحكمة

خلافاً للمواقف والتصريحات الإسرائيلية المنددة بقرار بنسودا، نشرت 185 شخصية إسرائيلية بارزة، بينهم عشرة من الحائزين على جائزة إسرائيل، و 35 بروفيسوراً، وكبار ضباط في الاحتياط، وكتاب، ومثقفون، ونشطاء يساريون وباحثون، (الخميس2021/5/6)، رسالة إلى المدعية العامة لمحكمة لاهاي ناشدوا فيها عدم تصديق السلطات الإسرائيلية بشأن التحقيق في جرائم الحرب، وعرضوا مساعدة منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل لجمع الأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبها إسرائيليون. واستعرضت الرسالة ممارسات إسرائيلية بحق الفلسطينيين ترقى إلى حد جرائم حرب: "ممارسات التمييز الكثيرة، قيود مشددة على حرية التنقل، مصادرة أراض فلسطينية لصالح مستوطنات إسرائيلية، عقوبات جماعية تعسفية، اعتقالات غير مبررة، وبضمنها اعتقالات إدارية لفترات طويلة وسجن غير قانوني في سجون خارج الأراضي المحتلة، اقتحامات متكررة لبيوت خاصة وقرى، هدم بيوت ومبان بحجم واسع، منع الوصول إلى احتياجات أساسية مثل الماء، سحب تصاريح سكن، منع الوصول إلى حقول ومناطق الرعي التي بملكية فلسطينية خاصة، والفشل

الخطير للمحاكم العسكرية بتزويد ولو مظهر من مظاهر العدالة". وذكرت الرسالة أن "كل ما تقدم وغيره يستحق التحقيق بالتأكيد من جانب محكمتكم". وشددت العريضة على أنه "للأسف الشديد، ورغم صورة إسرائيل كدولة توجد فيها جهاز قضاء مهني ولائق، إلا أن الواقع يظهر صورة مختلفة، قاسية، تمييزية ومثيرة للغضب". ولفتت الرسالة إلى أن "القانون المفروض على الأراضي المحتلة وشكل تطبيقه من جانب سلطات الإنفاذ والأمن الإسرائيلية تسمح عمليا بظلم أخلاقي متواصل وجرائم حرب على ما يبدو. والكثيرون والكثيرات منا على اتصال مع منظمات حقوق إنسان وناشطي وناشطات حقوق إنسان يعملون في إسرائيل وفلسطين، والتوثيق الواسع الموجود بحوزتهم من شأنه أن يشهم في عمل المحكمة الجنائية الدولية"(61).. وغني عن البيان أن دافع هذه الشخصيات الإسرائيلية التي تجدف عكس التيار الرئيسي المناهض للمحكمة ينطلق من الحرص على إسرائيل وسمعتها العالمية ومحاسبة كل إسرائيلي يسيء التصرف ويخرق القانون.

عقاب إسرائيلي للفلسطينيين

بالتوازي مع الإجراءات والترتيبات الإسرائيلية، السياسية والقضائية، أخطرت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية، عبر رسالة لوزير الخارجية غابي أشكنازي إلى وزارة الخارجية العُمانية، بأنه "ستكون هناك تداعيات لفتح التحقيق الدولي في محكمة لاهاي، بسبب تعاون السلطة مع المحكمة وإمدادها بمعلومات قد تُسرّع من إجراءات التحقيق. وذكرت القناة العامة الإسرائيلية ("كان 11") أن إسرائيل هددت السلطة بـ"وقف إجراءات بناء الثقة" (التسهيلات)، وبتضييق اقتصادي يشمل تقييد الأنشطة التجارية في الضفة(62).

والتقى رئيس الشاباك نداف أرغمان في رام الله برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وحذّره من "العواقب الخطيرة" لاستمرار الاستئناف الفلسطيني أمام المحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بالتحقيق مع إسرائيل في "جرائم حرب". لكن محمود عباس تجاهل التحذير الإسرائيلي، وأرسل وزير خارجية السلطة رياض المالكي إلى لاهاي للقاء فاتو بنسودا للإسراع في التحقيق ضد إسرائيل. وعندئذ بدأت إسرائيل أول تحرك لها ضد كبار المسؤولين في

السلطة الفلسطينية الذين يقودون التحركات الفلسطينية ضد إسرائيل في المحكمة، فاعتقلت بأوامر من جهاز الأمن العام الوزير رياض المالكي عند معبر جسر اللنبي مع الأردن (في 2021/3/21)، بعد أن عودته من زيارة مقر المحكمة في لاهاي، وألغت وثيقة السفر من نوع VIP التي يملكها، واقتيد الوفد المرافق له للاستجواب من قبل مسؤولي جهاز الأمن(63). ودخلت السلطة في عملية مواجهة مع التهديدات والترهيب والعقوبات التي تمارسها سلطات الاحتلال.

وماذا عن المدعي الجديد كريم خان؟!

بعد نحو أسبوع من صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية على فلسطين، حدث تطور كانت إسرائيل تعمل بشأنه، يتعلق بانتخاب شخص مقبول لديها خلفاً للمدعية بنسودا التي تنهي في حزيران/يونيو2021 فترة السنوات التسع المحددة لترؤسها المحكمة.. وحسب تقرير إسرائيلي، كانت إسرائيل تريد أن يتم انتخاب كريم خان (المحامي البريطاني من أصل باكستاني)، وعملت وراء الكواليس مع دول لها حق التصويت في انتخابات المحكمة، من أجل فوزه بالمنصب، بتعليل مفاده أنه يعدّ براغماتياً، ويسعى إلى تقليل "التسييس"، وهو الاتهام الذي توجهه إسرائيل إلى المحكمة، وأن بريطانيا والولايات المتحدة تريدان أن يتولى خان هذا المنصب(64).

ولدى انتخاب كريم خان(في يوم الجمعة 2021/2/12) لمنصب المدعي العام المقبل للمحكمة، الذي سيخدم فيه مدة 9 سنوات، بدءاً من 2021/6/16، أبدت إسرائيل ترحيباً بذلك، حيث كان خان(50 عاماً) هو المرشح المفضل لإسرائيل بين جميع المرشحين الذين نافسوا على منصب المدعي العام(65).. وانطلقت أصوات إسرائيلية تهليلية، أظهرته كمحامي دفاع رائد عمل في قضايا من كينيا والسودان وليبيا، وشغل مجموعة واسعة من المناصب في المحكمة، في الادعاء والدفاع وأيضاً كمستشار للضحايا، وقيادته فريق للأمم المتحدة لفحص جرائم تنظيم "داعش" في العراق في عام 2017(66).. لكن، مع أن إسرائيل تنفست الصعداء باختيار كريم خان، كان هناك من توقّع أنه سيواصل طريق بنسودا الحالي، وباعتقاد المحامي نيك كوفمان (وهو إسرائيلي عمل في محكمة لاهاي، وعلى دراية بكريم خان، واشترك معه في التحقيقات التي أجرتها المحكمة في ليبيا وكينيا) إن "انتخاب خان لن يؤدي إلى إغلاق الإجراءات ضد إسرائيل"(67).

وبعد صدور بيان بنسودا حول التحقيق، ظهر تقدير إسرائيلي يبين أن بنسودا حاولت "إملاء أجندة" على كريم خان، وتأمل إسرائيل أن تكون له بعد تسلمه منصبه سلطة تقديرية ليقرر إذا ما كان سيقرر "دفن" التحقيق. وأوضحوا في إسرائيل أن خان يمكنه إلغاء القرار، إذا أراد (68).

بيد أن هناك تقديراً آخر في إسرائيل هو أن بنسودا ما كانت لتعلن التحقيق لولا التنسيق مع كريم خان(69). بمعنى أن قرار التحقيق سيظل سارياً في عهده.

وبقراءة ليونا جيريمي بوب (الخبير في شؤون الاستخبارات والإرهاب والقانون في جيروزاليم بوست)؛ إذا استمر كريم خان في السير في طريق بنسودا ضد إسرائيل، فإن السؤال التالي هو ما مدى السرعة وإذا ما كان هناك أي تهديد للإسرائيليين باعتقالهم أو توجيه الاتهام إليهم؟، والجواب هو أن أمام إسرائيل سنوات، أو في أسوأ الحالات عدة أشهر، قبل أن يتعرض أي شخص للاعتقال. وفي حال حققت إسرائيل مع نفسها، فمن المتوقع أن تستغرق المحكمة الجنائية الدولية وقتاً طويلاً لتقرير ما إذا كان بإمكانها المضي قدماً ضد الجيش الإسرائيلي(70).

.. لدى التدقيق في الاحتمالات المتعلقة بطريقة تصرف كريم خان مستقبلاً، يتبين وجود فترة ترقب إسرائيلية، يكتنفها الغموض - على الأقل حتى تسلمه منصبه - بشأن الاستناد إلى قرار الجنائية الدولية للبدء بتنفيذ التحقيقات بملف الممارسات الإسرائيلية في فلسطين التي وضعتها المحكمة تحت ولايتها القضائية، وأنه قد يمر وقت طويل إلى حين فتح هذا الملف.. فكيف يمكن أن تجري الأمور؟.

آفاق

صار من المؤكد أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتزم التعاون مع التحقيق الدولي. وحسب جيلي كوهين المراسلة السياسية للقناة العامة الإسرائيلية ("كان 11")، نقلاً عن مسؤولين في تل أبيب، تركّز الخطة الإسرائيلية الأولية على محورين؛ الأول، الضغط على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والموقعة على ميثاق روما، للتعاون مع إسرائيل وخوض "معركة بالإنابة" عن إسرائيل في مواجهة المحكمة المتعلقة. والمحور الثاني يتمثل بممارسة ضغوط قصوى على المدعي العام الجديد الذي انتخب للسنوات التسع المقبلة، البريطاني كريم خان، وذلك في محاولة لدفعه لإلغاء التحقيق أو التخفيف من صيغته منعا للإضرار بإسرائيل(71).

وفي حال إجراء التحقيق، ستتضمن المرحلة الأولى جمع الشهادات من ضحايا الجرائم المزعومين.. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل لن تسمح لممثلي المحكمة بدخول أراضيها، لذلك سيتم جمع الأدلة في لاهاي أو دول أخرى. وسيطلب الادعاء بعد ذلك أدلة على إجراءات إطلاق النار وكيف يتم تنفيذها من قبل منظمات حقوق الإنسان والخبراء وربما من جنود سابقين في الجيش الإسرائيلي. وإلى أن يصل التحقيق إلى مرحلة أوامر الاعتقال، إن وجدت، يمكن أن تمر سنوات عدة. وأوامر الاعتقال هذه عادة ما يتم إصدارها سراً. ويطلب من الدول الأعضاء في المحكمة تنفيذها، وقد جمع جهاز الأمن الإسرائيلي بالفعل قائمة بمئات من كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين قد يجدون أنفسهم قيد التحقيق، وخاصة في صانعي القرار الحكوميين وكبار الأعضاء من الجيش الإسرائيلي(72).

وعلى ضوء حقيقة أن قرار بنسودا بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة يعدّ أحد أهم الأحداث في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ خطة فك الارتباط عام 2005، ووُصف بأنه "خيار نووي فلسطيني"، فمن المتوقع، حسب تخمينات إسرائيلية، أن يؤثر تحقيق محكمة لاهاي بشكل كبير على العلاقة الكاملة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ليس فقط في الأشهر المقبلة ولكن على الأرجح في السنوات المقبلة أيضاً. وسيضيف التحقيق توتراً إضافياً إلى العلاقة المشحونة بالفعل، وسيكون من الصعب جداً المضي قدماً في أي مبادرة لدفع عملية سياسية أو تدابير بناء الثقة(73).

وفي دراسة نشرتها توفاه لازاروف (نائبة مدير التحرير في جيروزاليم بوست، وخبيرة في المستوطنات، والدبلوماسية وشؤون الإرهاب) (في2021/3/4)، بيّنت أن إسرائيل التي رفضت التعامل مباشرة مع المحكمة، وجدت طرقاً مبتكرة لضمان حصول المحكمة على المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك مذكرات قدمتها الدول الداعمة لإسرائيل إلى المحكمة، تضمنت الحجج التي كانت إسرائيل ستطرحها لولا ذلك. وقالت لازاروف: "إن احتمال رفع دعوى جرائم حرب ضد وزراء دفاع إسرائيليين ورؤساء أركان و/أو جنود إسرائيليين لمخالفات مزعومة في غزة تبدو دراماتيكية، وإنه خطر يمكن أن يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، لأن إسرائيل تعدّ عمل جيشها في غزة مسألة دفاع عن النفس، وهي قلقة من أن رفع دعاوى جرائم حرب لمثل هذا العمل العسكري من شأنه أن يقوض قدرة الجيش الإسرائيلي على الدفاع عن الدولة، التي تتعرض لتهديد مستمر على طول ثلاثة من حدودها الخمسة". وحسب لازاروف "إن أحد الأمور التي ستقيّمها المحكمة هو إذا ما كان لدى إسرائيل نظام قانوني محلي من شأنه التحقيق و/أو الفصل في مثل هذه القضايا. وبشأن غزة، أجرت إسرائيل بالفعل عشرات التحقيقات الأولية والتحقيقات الجنائية، وستؤثر هذه بشكل كبير في صالح إسرائيل، ويمكن أن تكون سبباً لخليفة بنسودا رفض دعاوى جرائم الحرب ضد إسرائيل فيما يتعلق بغزة. وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن تتقدم قضية دعاوى جرائم الحرب ضد الفلسطينيين بسبب الهجمات الصاروخية ضد المدنيين، وتحديداً لأن النظام القانوني

الفلسطيني سواء في غزة أم الضفة الغربية ليس له تاريخ في التعامل مع هذا الأمر". أما بشأن المستوطنات – باعتقاد لازاروف - "فيبدو شبح رفع قضية جرائم حرب ضد إسرائيل بسبب نشاط استيطاني في الضفة الغربية وبناء يهودي في القدس أقل إثارة، ولكن هذه القضية بالتحديد هي التي من المرجح أن تنتقل إلى المرحلة التالية، حيث أيدت المحاكم الإسرائيلية والحكومة شرعية النشاط الاستيطاني والبناء اليهودي في القدس الشرقية، لذلك هناك حجة قوية لتدخل المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضية، وستنظر المحكمة فقط في النشاط الاستيطاني منذ 2014/6/13(74).

يضاف إلى هذا تعقيد آخر يتعلق بالمواجهات التي حدثت بين إسرائيل والفلسطينيين في أيار/ مايو2021، حيث حذرت المدعية العامة بنسودا (في 2021/5/12) من إمكانية التحقيق فيها، وقالت: "إن مكتبي سيواصل مراقبة التطورات على الأرض وسيأخذ في الحسبان أي مسألة تقع ضمن اختصاصه"(75).

.. وهكذا يبين استعراض ملامح الآفاق المتعلقة بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل، أن هناك تطورات ومفاجآت قد تظهر بخصوص سلوك المدعي الجديد كريم خان، واحتمال استغلال إسرائيل "مبدأ التكاملية" في عمل المحكمة، عبر افتعالها تحقيقات داخلية محدودة بسلوك بعض قادة جيشها، مع إبقاء موضوع المستوطنات في سياقه الخلافي.. وهنا تتمثل المهمة الملحة بقيام الفلسطينيين ومؤيديهم بفضح المراوغة الإسرائيلية.

خاتمة..

لقد أثار قرارا المحكمة الجنائية الدولية، بالولاية على فلسطين وبالتحقيق في جرائم الحرب التي حددتها، مخاوف لدى إسرائيل إزاء إمكانية فتح تحقيقات ضدها.. لكن من الناحية العملية تستبطن إسرائيل اطمئناناً بأنها ستبقى فوق القوانين والشرائع الدولية، وبأنها ستظل بعيدة عن المحاسبة، بفعل ما تمتلكه من قدرات على تجييش القوى على الساحة الدولية للدفاع عنها، لكونها تشكل الموقع المتقدم والذخيرة الاستراتيجية للولايات المتحدة والدول الغربية في المنطقة، وهو ما يتيح لها المراهنة بنجاح على إفلاتها من قبضة العدالة الدولية..

وعلى الجانب الآخر من المتراس، لا شك أنه بصدور قراري المحكمة الجنائية الدولية الجديدين، لمس الفلسطينيون، على الصعد الرسمية والعامة، أن المحكمة تجاوبت مع سعيهم إلى مساءلة إسرائيل، وأنهم وصلوا إلى "حالة دولية قانونية نوعية" تجعلهم رقماً هاماً في حساباتها. وكان واضحاً أن قراري المحكمة جاء كمحصلة لجهدين متكاملين؛ أحدهما يتعلق بالسلوك القانوني والدبلوماسي للطرف الفلسطيني، والآخر يتعلق بالعمل المهني الذي قامت به المحكمة استناداً إلى الأصول المعتمدة فيها. وقد اتخذت إسرائيل موقفاً عدائياً حيال هذين الجهدين معاً.

وإزاء التحدي المناهض للفلسطينيين، ثمة ما يحفزهم على مواصلة مسيرة عملهم النضالي الميداني، ومراكمة قدراتهم الخاصة والإسنادية، في مسيرة قد تمتد سنوات مديدة.. وهنا تبرز القوة التحالفية أو الداعمة للفلسطينيين، عربياً وإسلامياً ودولياً، كمركز استقطاب مفترض، لحصولهم على شبكة أمان استراتيجية، بمضامين سياسية ومالية وسواها، على مسار التطلع إلى تحقيق مشروعهم الوطني بمضامينه الشاملة.

مصادر البحث والإحالات المرجعية :

(1) للتوسع حول المحكمة الجنائية الدولية، انظر تعريفها في موقع المحكمة.. الرابط:
https://www.icc-cpi.int/about/how-the-court-works

(2) لقراءة البيان كاملاً، انظر: مكتب المدعي العام المحكمة الجنائية الدولية.. الرابط:
https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/20191220-otp-statement-palestine-ara.pdf

(3) لقراءة النص الكامل للقرار.. الرابط:
ICC Pre-Trial Chamber I issues its decision on the Prosecutor's request related to territorial jurisdiction over Palestine, ICC-CPI-202100205-PR1566, Press Release : 5 February 2021
https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1566

(4) توبي سترلينج، المحكمة الجنائية الدولية تقول إن لها ولاية قضائية على الأراضي الفلسطينية، (موقع swissinfo.ch SWI) 2021/2/6.. رابط مختصر:
https://bit.ly/3a2z7GQ

(5) تقرير.. سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة ينتقد بشدة محكمة لاهاي: "قرار مشوه ومعاد للسامية"، معريف2021/2/6
שגריר ישראל בארה"ב בביקורת חריפה על בית הדין בהאג: "החלטתו מעוותת ואנטישמית"
https://www.maariv.co.il/news/world/Article-820101

(6) بيان صادر عن المجلس الوزاري لشؤون الأمن القومي (الكابينيت السياسي والأمني)، موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية 2021/2/7..
הודעת ועדת השרים לענייני ביטחון לאומי (הקבינט המדיני -ביטחוני)
https://www.gov.il/he/departments/news/spoke_cabinet070221

(7) جودي ميلتس، وافقت المحكمة في لاهاي على فتح تحقيق ضد إسرائيل وحماس للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب ، هآرتس2021/2/5..
ג'ודי מלץ, בית הדין בהאג אישר לפתוח בחקירה נגד ישראל וחמאס בחשד לפשעי מלחמה.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9515668

(8) داني زاكين، قرار محكمة لاهاي تأثر بشكل مباشر بانتخاب الرئيس الأمريكي بايدن، موقع غلوبس 2021/2/6..
דני זקן, "החלטת בית הדין בהאג הושפעה ישירות מבחירתו של נשיא ארה"ב ביידן"

https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001359741

(9) تقرير.. دولة إسرائيل ترفض قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن اختصاص مناقشة الملف الفلسطيني، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية 2021/2/5..
מדינת ישראל דוחה את החלטת בית הדין הפלילי הבינלאומי בדבר סמכות השיפוט לדון בתיק הפלסטיני, משרד החוץ

https://www.gov.il/he/departments/news/fm_gabi_ashkenazi_on_the_decision_by_the_icc

(10) داني زاكين، قرار محكمة لاهاي تأثر بشكل مباشر بانتخاب الرئيس الأمريكي بايدن.. م س ذ

(11) إيتمار أيخنر، محكمة لاهاي ترد على نتنياهو: "قرار التحقيق مع إسرائيل ليس قراراً سياسياً، يديعوت أحرونوت 2021/2/16
איתמר אייכנר, בית הדין בהאג עונה לנתניהו: "ההחלטה לחקור את ישראל לא פוליטית"

https://www.ynet.co.il/news/article/B1vSMLOZO#autoplay

(12) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل من قفص الاتهام، ماكور ريشون 2021/2/7..
הודיה כריש חזוני, יש חשיבות גדולה לכך שישראל תקום מספסל הנאשמים, מקור ראשון

https://www.makorrishon.co.il/news/311563/

(13) يوآف ليمور، المحكمة في لاهاي تساعد الارهاب، يسرائيل هيوم2021/2/7
יואב לימור, ביה"ד בהאג מסייע לטרור

https://www.israelhayom.co.il/opinion/848473

(14) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل.. م س ذ

(15) ليلاخ شوفال ويائير ألتمان، تحذير لاهاي: عيّن الجيش الإسرائيلي منسقاً لجبهة النضال في المحكمة، يسرائيل هيوم 2021/2/8
לילך שובל ויאיר אלטמן, כוננות האג: צה"ל מינה פרויקטור לחזית המאבק בבית הדין

https://www.israelhayom.co.il/article/848471

(16) يوآف ليمور، المحكمة في لاهاي تساعد الإرهاب.. م س ذ

(17) إيتمار أيخنر، على طريق التحقيق في "جرائم الحرب" ضد إسرائيل، يديعوت أحرونوت2021/2/6
איתמר אייכנר, בדרך לחקירת "פשעי מלחמה" נגד ישראל: ההחלטה ומשמעותה

https://www.ynet.co.il/news/article/SJDqCGogu

(18) المصدر السابق

(19) إيتان جلبوع، مناشدة لنزع الشرعية بمساعدة الولايات المتحدة، والا حدشوت 2021/2/7

איתן גלבוע، ערעור על הלגיטימיות בסיוע ארה"ב

https://news.walla.co.il/item/3416418

(20) دانيال دولب، سحب قضاة لاهاي بطاقة صفراء، لكن الطريق إلى المحاكمة لا يزال طويلاً، والا حدشوت2021/2/6

דניאל דולב، שופטי האג שלפו כרטיס צהוב, אך הדרך להעמדה לדין עדיין ארוכה

https://news.walla.co.il/item/3416313

(21) بنينا شربيط باروخ، ضوء أخضر لفتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية بخصوص إسرائيل، مباط عال= نظرة عليا، ع1436، معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب2021/2/5

פנינה שרביט ברוך, אור ירוק לפתיחת חקירה בבית הדין הפלילי הבינלאומי ביחס לישראל, מבט על, גיליון 1436, 8 בפברואר 2021

https://www.inss.org.il/he/publication/icc-decision

(22) حجاي سيغال، يجب على إسرائيل أن تلوم فقهاء لاهاي على خطئهم، ماكور ريشون 2021/2/11

חגי סגל, ישראל מוכרחה להעמיד את משפטני האג על טעותם

https://www.makorrishon.co.il/opinion/313811/

(23) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل.. م س ذ

(24) باراك رافيد، الولايات المتحدة: نعارض قرار محكمة لاهاي بشأن إسرائيل، والا حدشوت2021/2/5

ברק רביד, ארה"ב: מתנגדים להחלטת בית הדין בהאג בעניין ישראל;

https://news.walla.co.il/item/3416316

(25) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل.. م س ذ

(26) ميخائيل سفارد، هدف إسرائيل هو تصفية المحكمة الأولى التي شكلتها الإنسانية، هآرتس 2021/2/8

מיכאל ספרד, מטרת ישראל: חיסול בית הדין הראשון שהקימה האנושות

https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9518627

(27) تقرير.. بيان المدعي بنسودا بشأن فتح تحقيق جنائي ضد إسرائيل، يسرائيل هيوم 2021/2/5

הודעתה של התובעת בנסודה על פתיחת חקירה פלילית נגד ישראל، מערכת ישראל היום
https://www.israelhayom.co.il/article/847929

(28) جدعون ليفي، لاهاي سعيدة، هآرتس 2021/2/7
גדעון לוי، האג שמח
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9517244

(29) عميرة هاس، هؤلاء هم الأشخاص الذين يجب أن يصلوا إلى لاهاي، هآرتس2021/2/15.
עמירה הס، אלה האנשים שבאמת צריכים להגיע להאג
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9540379

(30) حجاي سيغال، يجب على إسرائيل أن تلوم فقهاء لاهاي .. م س ذ.

(31) باراك رافيد، إسرائيل إلى دول العالم: إرسال "رسالة سرية" للمدعي العام في لاهاي ضد التحقيق، والا حدشوت 2021/2/7
ברק רביד، ישראל למדינות בעולם: העבירו "מסר דיסקרטי" לתובעת בהאג נגד החקירה
https://news.walla.co.il/item/3416632

(32) لاهاف هاركوف، الحكومة قد تفكر في العقوبات على قادة السلطة الفلسطينية بشأن قضية الجنائية الدولية، جيروزاليم بوست 2021/2/13
Lahav Harkov , Gov't may weigh sanctions on PA leaders over ICC case
https://www.jpost.com/israel-news/govt-may-weigh-sanctions-on-pa-leaders-over-icc-case-658870

(33) أرئيل كهانا، قانون يمتص لاهاي: خطة لوقف التعاون مع المحكمة، يسرائيل هيوم 2021/2/17
אריאל כהנא، "חוק בולם האג": התוכנית לעצירת השת"פ עם בית הדין
https://www.israelhayom.co.il/article/852103

(34) بنينا شربيط باروخ، ضوء أخضر لفتح تحقيق.. م س ذ

(35) آي بال، الرد على لاهاي : ضغط سياسي دولي، يسرائيل هيوم 2021/2/7
פרופ' אבי בל، התשובה להאג: לחץ פוליטי בינלאומי
https://www.israelhayom.co.il/article/848103

(36) ألون بنكاس، قرار محكمة لاهاي إشكالي، لكن يجب عدم المبالغة بأهميته الفورية، هآرتس 2021/2/7
אלון פנקס، החלטת בית הדין בהאג בעייתית, אבל לא צריך להפריז בחשיבותה המיידית

https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9517077

(37) إيتان جلبوع، مناشدة لنزع الشرعية بمساعدة الولايات المتحدة.. والا حدشوت 2021/2/7

איתן גלבוע، ערעור על הלגיטימיות בסיוע ארה"ב..

https://news.walla.co.il/item/3416418

(38) حجاي سيغال، يجب على إسرائيل أن تلوم فقهاء لاهاي.. م س ذ

(39) يهودا يفراح، الثمن الشخصي والاستيطاني: الردود الإسرائيلية الجديرة بتحقيق لاهاي، ماكور ريشون 2021/2/11

יהודה יפרח، מחיר אישי והתיישבותי: התגובות הישראליות הראויות לחקירת האג

https://www.makorrishon.co.il/opinion/313573/

(40) مقاطع من القرار.. للاطلاع على النص الكامل، أنظر:

Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, respecting an investigation of the Situation in Palestine, Statement : 3 March 2021

https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=210303-prosecutor-statement-investigation-palestine

(41) تقرير، إسرائيل تستلم رسالة رسمية من المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب، موقع تايمز أوف إسرائيل(timesofisrael) 2021/3/18– رابط مختصر: https://bit.ly/3hRizpN

(42) إيتمار أيخنر وطوفا تسيموكي، متى سيفتح التحقيق في لاهاي، ومن سيكون في مرمى النيران؟، موقع يديعوت أحرونوت2021/3/4

איתמר אייכנר וטובה צימוקי، מתי תיפתח החקירה בהאג - ומי נמצא על הכוונת؟

https://www.ynet.co.il/news/article/r1liKu6f00

(43) إيتمار أيخنر، إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة المساعدة أمام المحكمة في لاهاي، موقع يديعوت أحرونوت2021/3/3

איתמר אייכנר، ישראל ביקשה מארה"ב עזרה מול בית הדין בהאג

https://www.ynet.co.il/news/article/HJ2QWI6MO

(44) باراك رافيد، في لاهاي قاموا بتشيط "الخيار النووي" الفلسطيني الذي سيؤثر دراماتيكياً على الصراع، موقع والا حدشوت2021/3/3

ברק רביד، בהאג הפעילו את "האופציה הגרעינית" הפלסטינית שתשפיע דרמטית על הסכסוך

https://news.walla.co.il/item/3421617

(45) *Lahav Harkov*, Israel vows to fight ICC's 'perversion of justice' of war crimes charge, jpost 5/3/2021.
https://www.jpost.com/israel-news/netanyahu-we-will-fight-iccs-perversion-of-justice-660965

(46) تقرير، رئيس الوزراء نتنياهو يجري مباحثات حول السياسة الإسرائيلية بخصوص إعلان المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية 2021/4/8
ראש הממשלה נתניהו קיים דיונים בנושא המדיניות הישראלית בנוגע להודעת בית הדין הבינלאומי בהאג
https://www.gov.il/heb/departments/news/spoke_court080421

(47) تقرير، نتنياهو: تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب هو معاداة خالصة للسامية، جيروزاليم بوست2021/3/4
Netanyahu: ICC war crimes probe is 'pure antisemitism'
https://www.jpost.com/breaking-news/netanyahu-icc-war-crimes-probe-is-pure-antisemitism-660836

(48) إيتمار أيخنر وطوفا تسيموكي، في إسرائيل يعتقدون أنه لم تكن هناك جرائم حرب، لكنهم يستعدون لتوفير الحماية لكل مواطن، يديعوت أحرونوت 2021/3/3
איתמר אייכנר וטובה צימוקי, בישראל סבורים שלא היו פשעי מלחמה, אך נערכים לספק הגנה לכל אזרח
https://www.ynet.co.il/news/article/1QHZOMO18

(49) المصد السابق ذاته

(50) تقرير، رئيس الأركان يهاجم المحكمة الدولية: "تجاوز للخط الأحمر، ترعى جريمة ضد الجنود"، القناة 12 - 21/3/2021 – N12
הרמטכ"ל תוקף את בית הדין הבינלאומי: "קו אדום נחצה, נותנים חסות לפשע נגד חיילים"
https://www.mako.co.il/news-military/2021_q1/Article-098242ed7e55871027.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=173113844

(51) عاموس هرئيل، الجيش حقق أهدافه في العملية. النصر قصة أخرى، هآرتس 2021/5/21
עמוס הראל, הצבא השיג את מטרותיו במבצע. ניצחון זה כבר סיפור אחר
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium.HIGHLIGHT-1.9829327

(52) درور إيدار: قرار المدعي في لاهاي يقوض شرعية المحكمة، يسرائيل هيوم2021/3/4
דרור אידר، החלטת התובעת בהאג פוגעת בלגיטימציה של בית הדין
https://www.israelhayom.co.il/article/857595

(53) تقرير، نتنياهو: تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب هو معاداة خالصة للسامية.. م س ذ

(54) شيريت أبيطان كوهين، المحكمة الجنائية في لاهاي ستفتح تحقيقاً ضد إسرائيل للاشتباه بارتكابها جرائم حرب، موقع غلوبس2021/3/3
שירית אביטן כהן، בית הדין הפלילי בהאג יפתח בחקירה נגד ישראל בחשד לביצוע פשעי מלחמה.
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001362824

(55) يائير التمان، هوروفيتش:"كان هناك مجال لقرار التحقيق مع إسرائيل"، يسرائيل هيوم2021/3/6
יאיר אלטמן، הורוביץ: "היה מקום להחלטה לחקור את ישראל"
https://www.israelhayom.co.il/article/858275

(56) يائير التمان، جيش القضاء الإسرائيلي: يستعدون للمعركة في لاهاي، يسرائيل هيوم2021/3/4
יאיר אלטמן، צבא המשפט לישראל: נערכים לקרב בהאג
https://www.israelhayom.co.il/article/858019

(57) إيتمار أيخنر وطوفا تسيموكي، متى سيفتح التحقيق في لاهاي.. م س ذ

(58) يانيف كوبوفيتش، إسرائيل الرسمية لن تتعاون مع لاهاي، لكنها ستعرض موقفها من خلال وسطاء، هآرتس2021/4/25
יניב קובוביץ، ישראל הרשמית לא משתפת פעולה עם האג, אך מציגה את עמדתה באמצעות מתווכים
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9735617

(59) طوفا تسيموكي، قبة حديدية قضائية، يديعوت أحرونوت2021/3/4
טובה צימוקי، כיפת ברזל משפטית
https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5894149,00.html

(60) يانيف كوبوفيتش، إسرائيل الرسمية لن تتعاون مع لاهاي.. م س ذ

(61) نير حسون، نحو 180 عالما ومفكراً من إسرائيل توجهوا إلى لاهاي: لا تصدقوا السلطات فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم الحرب، هآرتس2021/5/6
ניר חסון، כ -180 מדענים ואנשי רוח מישראל פנו להאג: אל תאמינו לרשויות בנוגע לחקר פשעי מלחמה

https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9779286

(62) محمود مجادلة، إسرائيل تهدد السلطة الفلسطينية: تعاونكم مع الجنائية الدولية سيضرّكم، موقع عرب 48 - 2021/3/3(www.arab48.com) - رابط مختصر: https://bit.ly/34hBNgf

(63) يوني بن مناحيم، إسرائيل تستعد لمواجهة المحكمة في لاهاي، موقع نيوز ون 2021/3/22

יוני בן -מנחם, ישראל נערכת להתמודדות מול בית הדין בהאג

https://www.news1.co.il/Archive/0026-D-147091-00.html

(64) عميحاي شتاين، من سيكون المدعي العام في لاهاي؟، موقع هيئة الإذاعة الإسرائيلية العام (كان) 2021/2/8

עמיחי שטיין, המועמד של ישראל או הפרקליט שייצג את הפלסטינים - מי יהיה התובע הראשי של האג?

https://www.kan.org.il/item/?itemid=99913

(65) كيرن بتسلئيل، انتخاب مدع عام جديد في المحكمة الجنائية: سيقرر ما إذا كان سيحقق مع إسرائيل، القناة الثانية عشرة N12 - 2021/2/13 .. رابط مختصر:https://bit.ly/3psrbmN

קרן בצלאל, תובע חדש נבחר לבית הדין הפלילי בהאג: יכריע אם לחקור את ישראל

(66) نيطع بار، انتهت حقبة بنسودا: الأمم المتحدة اختارت مدّعياً جديداً للمحكمة الدولية، يسرائيل هيوم 2021/2/13

נטע בר, תם עידן בנסודה: האו"ם בחר תובע חדש לבית הדין הבינלאומי

https://www.israelhayom.co.il/article/850309

(67) هوديا كريش حزوني، هل تعيين المدعي الجديد في المحكمة الجنائية الدولية يساعد إسرائيل؟ ماكور ريشون2021/2/14

הודיה כריש חזוני, האם מינוי התובע החדש לבית הדין הבינלאומי יעזור לישראל?

https://www.makorrishon.co.il/international/314103/

(68) إيتمار أيخنر وطوفا تسيموكي، متى سيفتح التحقيق في لاهاي.. م س ذ

(69) إيتمار أيخنر، إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة المساعدة .. م س ذ

(70)

Yonah Jeremy Bob. ICC is probing Israelis for war crimes: What happens now? Jpost 3/3/2021

https://www..com/israel-news/icc-is-probing-israelis-for-war-crimes-what-happens-now-analysis-660859

(71) محمود مجادلة، إسرائيل تهدد السلطة الفلسطينية.. م س ذ

(72) جودي ميلتس وجاكي حوري، محكمة لاهاي أعلنت رسمياً: فتح تحقيق في جرائم حرب في المناطق، هآرتس2021/3/3

ג'ודי מלץ וג'קי חורי, בית הדין בהאג הודיע רשמית: נפתח בחקירת פשעי מלחמה בשטחים

https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9586289

(73) باراك رافيد، في لاهاي قاموا بتنشيط "الخيار النووي" الفلسطيني الذي سيؤثر دراماتيكياً على الصراع، موقع والا حدشوت2021/3/3

ברק רביד, בהאג הפעילו את "האופציה הגרעינית" הפלסטינית שתשפיע דרמטית על הסכסוך

https://news.walla.co.il/item/3421617

(74) Tovah Lazaroff, Five key points on Israel's latest ICC war crimes clash – analysis.. What can Israel expect in the next round of its battle to stay out of The Hague?. Jpost 4/3/ 2021 .

https://www.jpost.com/israel-news/five-key-points-on-israels-latest-icc-war-crimes-clash-analysis-661020

(75) رينا باسيست، المواجهة بين إسرائيل وحماس تنتقل إلى الحلبة الدبلوماسية، موقع المونيتور 2021/5/13

Rina Bassist, Israel, Hamas confrontation spills into diplomatic arena, al-monitor May 13, 2021

https://www.al-monitor.com/originals/2021/05/israel-hamas-confrontation-spills-diplomatic-arena

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

المكيافيلية بين العقلية السياسية والعقلية الذرائعية

ما لها وما عليها

د. منير محمد طاهر الشواف(*)

لقد اختلط الفهم عن بعض الساسة والمفكرين في تحديد معنى الفكر السياسي، ومعنى كون الإنسان سياسياً أو رجل دولة أو حاكم، بدءاً بالفلسفة اليونانية، ومروراً بفكر "ميكافيلي"، وانتهاءً بالعصور الحديثة التي التبس فيها مفهوم السياسي مع مفهوم الوصولي، مما استدعى التوضيح في هذه العجالة.

المكيافيلية كلمة مرنة ذات مدلول ضبابي واسع، استعان بها كل من يريد أن يسحق خصومه السياسيين، فهي عند من يتداولها تعني مزيجاً من الوصولية والتسلقية مع حقارة ودناءة الأسلوب، ولقد اختصرها من ترجم فكر مكيافيلي "بأن الغاية تبرر الوسيلة" أي أن من يريد الوصول إلى غاية يعتبرها سامية فلا حرج عليه من استعمال أي وسيلة تمكنه من الوصول إلى هذه الغاية. أي أن يريد أن يصل إلى غاية يظنها طاهرة بمفهومه فلا بأس عليه أن يخوض في النجاسة ليصل إلى الطهارة.

(*) كاتب وباحث سوري.

هذا هو الذي أثار اهتمام الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع في فكر مكيافيلي وهذا ما ركز عليه الباحثون، واعتبروا أن مكيافيلي قد أتى بما لم تأت به الأوائل، فهو استحدث فكرة خبيثة منحطة ما سبقه بها أحد، وهو الذي أشاع النذالة في أوساط المفكرين والساسة والقواد. ولولا مكيافيلي لكنا نعيش الآن في طهارة وعفة. وقيم راقية وحياة ملائكية، ولكن المكيافيلية هي التي أفسدتنا، ومكيافيلي هو الذي ابتدع هذه البدعة الشنعاء وهو الذي استحدث هذا الفكر المنحط، وهو الذي أثر على موسوليني وهتلر وستالين وصغار المقلدين، ولولا مكيافيلي لكان هؤلاء الناس ملائكة يمشون على الأرض. إلا أنهم أبو إلا أن يضعوا كتاب مكيافيلي (الأمير) تحت وسادتهم ليعيشوا معه ويقتبسوا من آرائِهِ ويسيروا على خطاه.

ـ والحقيقة التي أراها أن مكيافيلي كان واقعاً مفترى عليه، وهو لا يعدو أن يكون شماعة استخدمها بعض القادة والساسة من أجل تعليق ثيابهم القذرة عليها كلما رغبوا في ذلك. فمكيافيلي لم يكن في يوم من الأيام قائد دولة أو إمارة، أي لم يكن الأمير الذي يدير سياسة الدولة، أي لم يكن الرجل المشرع ولا المنفذ فهو لم يمارس مباشرة أعمال الحكم داخلياً أو خارجياً في كيان ما، له شكل من أشكال الإمارة، بل كان مفكراً واقعياً، عاش في فلورنسا وهي من أعمال إيطاليا اليوم بين 1469 ـ 1527 ولقد أحس هذا المفكر بقضايا شعبه وأمته ورغب بتكوين دولة واحدة، يجمعها سلطان واحد، ولها قوة تحميها داخلياً من أعمال الثورات والعصيان والتمرد المسلح، وخارجياً من الأعداء المجاورين الذين طمعوا فيها، ولقد أثر عليه هذا الواقع فكان مصدراً لتفكيه وملهماً لأحاسيسه. فاستعمل عقله من خلال غرائزه، فكان فكره فكراً يعتمد على مصدرين أساسيين هما الواقع والغريزة.

فالمكيافيلية بهذا المفهوم إذن فكر طبيعي تلقائي عند كل إنسان لا يقيد نفسه بعقيدة أو قيم أساسية، بل يكون سلوكه منبثقاً عن والواقع والغرائز، فمكيافيلي كان منظراً استمد أرائه وأفكاره من الواقع المادي الذي عاشه، بما فيه أدواته المعرفية والاستدلالية، فقام بإشباع مظاهر غريزة حب البقاء الفطرية لديه بالأدوات والوسائل المسيطرة في مجتمعه، فكن فكره مثالاً للفكر الحيواني المتجرد عن أي قيمة اعتبارية فاعلة من خارج الواقع المعلوماتي. أي كان فكراً (مادياً) لا يعدوا أن يكون انعكاساً للواقع على لدماغ ومن شأن الواقع المنحط أن يفرز فكراً منحطاً.

ـ محبة مكيافيلي لوطنه ولأمته ولشعبه، هي التي سوغت له بأن طريق التفكير الحيواني الغريزي (الفطري)، هو الطريق الوحيد الموصل إلى نهضة الأمم المنكوبة التي ابتليت بالحكام الضعاف المتفرقين الأنانيين، فكان لابد من طريقة تفكير حتى ولو كانت غريزية، تسوق الشعوب إلى العز والقوة والوحدة بقيادة حكام همهم الوحيد الوصول إلى وحدة الشعب والأمة، بأي وسيلة ممكنة طالما أن الهدف سام، والمصلحة القومية هي المسيطرة على المصالح الفردية. ولهذا فإن صوفية مكيافيلي الوطنية والقومية ومحبته لأمته هي التي أصابته بعمى القيم والمثل فأصبح لا يرى إلا من خلال الواقع من خلال الغرائز. فكان تفكيره رد فعل على الواقع المزري التي كانت تعيشه إمارات إيطاليا في ذلك الوقت.

ـ وإنصافاً لمكيافيلي أضيف، بأن من كتب وشرح أفكار مكيافيلي ركز بصورة أساسية على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) المنسوب إلى مكيافيلي وكأنه لم يبحث إلا هذه الفكرة، علماً أن لمكيافيلي أفكار هامة جداً في التكتيك السياسي والإرشاد العملي للقادة تتعلق بطريقة العمل القيادي والأساليب والخطط والوسائل والأدوات، حسب الظروف بما فيها المكان والزمان. فأدى عدم التفريق عند القادة بين ما هو من الطريقة، وما هو من الخطة والأسلوب والأداة، إلى وقوع الكثير من القادة بأخطاء حيوانية قاتلة نزلت بالقادة إلى الدرك الأسفل من الانحطاط وهم يتصورون بأنهم يطبقون أفكر مكيافيلي.

إن بعض الناس لم تفرق بين فكر مكيافيلي والمكيافيلية التي علقت كمفهوم في أذهان القادة والمفكرين والشعوب. ولهذا أقول بأن مكيافيلي لم يكن مكيافيلياً بموجب هذا الفهم، لأن مكيافيلي شخص نظر بموجب بواعث ودوافع معينة آمن بها، بينما ما سمي بالمكيافيلية، هو أسلوب في التفكير زاوله الناس وعزوه إلى مكيافيلي وطبقوه عملياً في حياتهم حسب حاجاتهم ورغباتهم وشهواتهم فكان أسلوب بالحياة تجاوز واقع مكيافيلي، بل هو واقع عرفه الناس قبل مكيافيلي وبعده، ولكن ظلموا مكيافيلي عندما اتهموه بأنه هو مخترعه وهو محدثه وهو مبدعه، فعزوا سلوكهم إلى فكر مكيافيلي، وبالحقيقة هم أساتذة مكيافيلي، وهو لا يعدوا أن يكون تلميذاً كسولاً في مدرسته التي علمت البشرية قبله وبعده أحط ما يكون من أنواع الفكر والقيادة ونسبته زوراً وبهتاناً إلى مكيافيلي.

ـ ولقد سبق ابن خلدون في مقدمته المدونة مكيافيلي بثلاث قرون، عندما فرق بين الأحكام الشرعية والآداب السلطانية، حيث اعتبره الأستاذ محمد راتب الحلاق (مثالاً للمثقف الذي يوظف ثقافته لخدمة مصالحه الشخصية في الدرجة الأولى، فيلحق نفسه بحاشية أولي الشوكة (الأنيه) ويشارك في تثبيت دعائم السلطة القائمة. وبما يميز مغامراته أنها كانت قصيرة النفس وغير منتمية إلى فكره مركزية أو عصبية محدودة، مما جعله في نهاية المطاف مثار ريبة أمراء عصره جميعاً، يستخدمونه ولا يثقون به)[1].

وما أدل على ذلك ما ذكره الدكتور أحمد أو مليل في كتابه مصادر التنظير عند ابن خلدون، ليدلك على مدى انتهازية ابن خلدون ووصوليته، عندما خرج إلى مفاوضة الخان المغولي (تيمورلنك) قبل دخوله إلى دمشق، ومحولة ابن خلدون أن يتقرب من السلطان تيمورلنك على حساب دماء أهل دمشق وكان كل الذي يهمه أن يحوز على رضا (تيمورلنك)، حتى أن المؤلف يصف ابن خلدون قوله: (ولم يأس على سقوط دمشق واستباحتها أساه على ضياع هديته سدى، ولا سيما أساه على بغلته (التي أضاعها)

وهذا يؤكد على أن وصولية مكيافيلي كانت شهمة وطاهرة إلى ما قورنت بوصولية ابن خلدون الوضيعة، ولو كان استاذ ابن خلدون (لسان الدين ابن الخطيب) حياً لحزن حزناً عميقاً على تلميذه ابن خلدون الذي لم يحسن حتى استعمال أفكار ابن الخطيب في المكان والزمان المناسب.

ـ إن الطريقة التي عرض بها فكر مكيافيلي جعلت الناس تنفر من السياسة باعتبارها رجس من عمل الشيطان كما وصفها تلميذ اللورد (كرومر) المندوب السامي الإنجليزي في مصر، من أسموه شيخ الإسلام محمد عبده، حتى يترك المسلمون الاهتمام بالسياسة ويتركوا مصالح الشعب والأمة إلى تلاميذ المدارس البريطانية والفرنسية، لذلك لابد لنا من تحديد مفهوم السياسية والسياسي. والحاكم ورجل الدولة، وما يتبع ذلك من ألفاظ ومصطلحات تساعد على انصاف نيقولا مكيافيلي بكل موضوعية.

---

[1] انظر: الأستاذ محمد راتب الحلاق، الفقه والتصوف والمسائل والشرعية في الخلافة ـ دراسة وتقديم ـ حمص ـ دار الذاكرة 1996، الطبعة الأولى.

ـ السياسة هي من الفعل الثلاثي (ساس) وهو ينم عن الرعاية والعناية والاهتمام من قبل من يسوس بمن يساس. وقد يكون هذا الاهتمام بالحيوان والإنسان في أساس اللغة والاستعمال، لأن كل مخلوق له حقوق وعليه واجبات سواء أكان حيواناً عاقلاً أي (إنسان) أو حيوان غير عاقل، وهو (الحيوان) المعروف بالمعنى العرفي الاصطلاحي. وحيث أن الحيوانات غير العاقلة ليس لها مشاكل مع الحكام لأنها لا تنصحهم ولا تأمرهم بالمعروف ولا تنهاهم عن المنكر ولا تنافسهم على الجاه والسلطة والنفوذ، وكل الذي يهمها إشباع غرائزها وحاجاتها العضوية، وهذه الطلبات مصونة ومحترمة للحيوانات جميعها ولا يمانع منها الحكام والمحكومين، طالما أن هذه الحيوانات تقدم المنفعة والفائدة للحيوانات العاقلة، وهم البشر الذي وهبه الله نعمة العقل ليستفيد من كافة المخلوقات والكائنات الحية.

ـ منذ عهد أرسطو ومروراً بكبار وصغار مفكري العصور السياسية الحديثة، لم يخرج مفهوم السياسة عن الاهتمام بشؤون الاس ورعاية مصالحهم والاهتمام بأمورهم وعلاقاتهم الداخلية والخارجية، وهذا يعني أن كل من يعمل بالسياسة وهو السياسي، يفترض أنه هو شخص دفعته محبته للجماعة والمجتمع والدولة إلى ترك (الأنا) الذاتية والمصالح الفردية، دفعته إلى أن يضحي بوقته وماله وأحياناً بنفسه من أجل مصالح الأمة والدولة.

ـ والمفكر بالمعنى الاصطلاحي هو الإنسان المبدع الذي لا يكتفي بنقل المعلومات وحفظها وتكرارها، حتى ولو حفظ علوم الأولين والآخرين، فلا يعدو يكون مجموعة كتب متنقلة، سيان إن كانت على الرفوف أو في الكمبيوتر أو في الدماغ البشري. فالمفكر إذن عكس المقلد، لأن المفكر توصل إلى أفكار عن طريق دراسة الواقع وفهمه وإدراكه. ثم تحول هذا الواقع إلى حقيقة في دماغه، عن طريق نقل الواقع إلى الدماغ بواسطة الإحساس. ثم قام بعملية الربط من المعلومات السابقة عن هذا الواقع، فنتج عن ذلك الفكر الذي تركزت صورته كحقيقة في الدماغ يسعى إلى تحويلها إلى واقع حي في المجتمع والدولة وهذا الذي مارسه مكيافيلي من خلال مؤلفاته وخاصة كتابيه الأمير وفن الحرب، ولذلك لا يدخل الأدباء والشعراء في عداد قواد الفكر كونهم مرهفي الإحساس وتغلب عليهم العواطف والمشاعر.

ـ إن الحاكم هو الشخص الذي يتمتع بصلاحية إلزام المحكومين جبراً على التقيد بأحكام الدستور والقانون عندما يتبنى الأفكار فتصبح أحكاماً ملزمة على جميع الرعية. فيتقيدوا بها جبراً أو طوعاً. سواء أكان بلداً راقياً أو متخلفاً ومن هنا يختلف الحاكم عن السياسي، الذي عمله الأساسي تبني مصالح الناس ورعاية شؤونهم فكرياً، فالسياسي لا يتمتع بقوة تنفيذية قادرة على إرغام الناس على التقيد بآرائه، بل هو ناصح ومرشد يسعى إلى إقناع الناس بأفكاره وآرائه لتكون أفكاراً للمجتمع يتبناها فتصبح مفاهيماً. من ثم قناعات ومقاييس لسلوكه، ولكن ليس للسياسي أن يلزم الناس جبراً على الاقتناع بما يقول وليس له أن يحول أفكاره إلى قوانين قسرية، بل عمل السياسي هو الإقناع بالبرهان والحجة والدليل، والأمة تختار وتعتنق أفكار السياسي وآرائه أو لا تعتنق.

ـ أما رجل الدولة، فهو الشخص القادر على قيادة الدولة داخلياً وخارجياً بحيث يستطيع السيطرة على زمام الأمور في الدولة في وقت الأزمات الحادة، فهو رجل القرارات الصعبة والمواقف الحرجة.

ليس كل مفكر يصلح لأن يكون سياسياً، وليس كل سياسي يصلح لأن يكون حاكماً، وليس كل حاكم رجل دولة. والتاريخ مليء بالحوادث والشواهد على ما أدعي، وهناك فروقات دقيقة تحدد مواصفات كل منهم.

إن كارل ماركس كان مفكراً أصولياً، حدد أصولاً للفهم والإدراك من خلال نظريتيه المادية والديالكتيكية والتاريخية. لكنه حتى موته بقي حبيساً بين المكتبة الملكية البريطانية ومكتبته الخاصة. فلم يستطع النزول إلى الشارع لتبني مصالح الناس ورعاية شؤونهم ومحاولة تولي قيادتهم، فمات منكفئاً على نفسه في بلاد الرأسمالية. بينما لينين وستالين استطاعا تحويل أفكار ماركس إلى واقع حقيقي في الدولة والمجتمع، فكان كل منهما رجل دولة وحاكماً علماً أنه يقال إنه لم يقرأ كتاب رأس المال لماركس.

ـ إن العقلية السياسية، عقلية نشأت وتربت على الاهتمام بشؤون الناس والاهتمام بمصالحها من خلال وجهة نظر معينة عن الحياة، فهي عقلية تعيش من أجل الناس ولهم، عقلية مدبرة تتحسس مشاعر الناس وآمالهم وآلامهم وتحص على مصالحهم، عقلية تنظر إلى الناس كلهم سواء متكافئون لهم حقوق وعليهم واجبات، بغض النظر عن الروابط القبلية والعشائرية والحزبية والدينية، عقلية تسوس الناس بموجب أحكام الدستور الذي كفل لكل مواطن حقوقاً أساسية،

من حقه أن يتمتع بها من دون منةٍ ولا فضل. عقلية آمنت وأدركت بأن الحكم مسؤولية ورعاية وعناية أمام الله والناس، ورضيت بهذا الامتحان الصعب وهذه المسؤولية التي تؤرق صاحبها آناء الليل وأطراف النهار، فكل إنسان مسؤول عن نفسه إلا الحاكم، فهو مسؤول عن كل كائن حي من الإنسان والحيوان والنبات، وسيحاسب عن أي تقصير في الدنيا من قبل الأمة، وفي الآخرة من قبل الله سبحانه وتعالى.

عقلية تؤمن بأن للأمة حق في أن تحاسب الحاكم وتزجره فيما إذا خرج عن أحكام الدستور أو أساء التصرف فيما أسند له من مهام نيابة عن الأمة. ولا يجد حرجاً في أن يقبل المحاسبة وبصدر رحب، لأن الأمة تعاقدت معه على هذا الأساس، فإذا خرج عن أحكام العقد وجبت محاسبته وحتى عزله أو اعتزاله. عقلية روضت نفسها على هذه الأسس فاستحقت أن تسمى عقلية سياسية لأنها تسوس الناس وترعى مصالحها بموجب أحكام الدستور.

ـ أما العقلية العسكرية فهي عقلية تنفيذية زاجرة آمرة تنفذ القرارات الصادرة عن القيادة السياسية بدون تلكؤ أو تردد، والإبداع عند العقلية العسكرية يتمثل في تفهمها لمهامها بدقة، وفي إيجاد أحسن السبل لتحويل أوامر السلطة السياسية إلى واقع على الأرض، ولا يجوز للقيادة العسكرية أن تتدخل في الدوافع الحقيقية للسلطة السياسية، ولا يجوز لها أن تسأل عن الغايات والبواعث والأهداف الحقيقية الكامنة وراء القرارات السياسية التي تنفذها العقلية العسكرية، وإلا سادت الفوضى وعم الاضطراب من جراء تدخل السلطات العسكرية في القرارات السياسية، فقد أعفى عمر بن الخطاب خالد بن الوليد رضي الله عنهما من قيادة جند الشام بدون إبداء الأسباب وكل ما ذكر من اسباب آراء للمؤرخين، لكن لا شك أن هناك أسباباً دعت القيادة السياسية لاتخاذ هذا القرار. وعلى القيادة العسكرية أن تخضع للقيادة السياسية وأن لا يكون عندها حرج من ذلك.

ـ حتى الآن لا يعرف كبار القادة العسكريّين على وجه الدقة في الولايات المتحدة لماذا بدأت أمريكا حرب فيتنام ولماذا أوقفتها، وما هي الدافع والغايات الحقيقية لغزو أمريكا (الأفغانستان والعراق). إنما العسكري في الدول المحترمة مهامه محصورة في مدى مقدرته على تحويل أمر السياسي إلى واقع، فهو حر بأن يناقش ويجادل في كل أمر فني بحت يعوق أو يساعد على القيام بالمهام الموكلة

إليه. فإذا اتخذت القيادة السياسية قرارها فعلى العسكري أن يوجد أنجع الطرق والأساليب لتحويل هذا القرار إلى واقع ونقله من الخريطة إلى الأرض.

إن هذا لا يعني أن العسكري يستحيل عليه أن يكون صاحب عقلية سياسية، بل يعني أن العسكري طالما أنه في مهامه العسكرية تسيطر عليه العقلية العسكرية التنفيذية الآمرة والزاجرة والتي يتحدد نطاقها الزماني والمكاني حسب الأوامر الصادر له من السياسي.

وما أجمل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي يحدد به ماهية العقلية السياسية ومواصفاتها بقوله: (والله لو عثرت شاة على الفرات لخشيت أن يسألني الله عنها لمَ لمْ اعبد لها الطريق)، ويقول المتنبي:

ثلج دموعي بالجفون كأنما=جفوني لعيني كل باكيه خدُّ

هذا هو الفرق بين العقلية السياسية والعقلية العسكرية عند الأمم المتحضرة، والذي يساعد القارئ والشعوب والأمم لتفهم أهمية العمل السياسي في تقدمها واقتعادها مقعد الصدارة والريادة في العالم، عندما تنبذ الفهم السقيم لما أسموه الفكر المكيافيلي فكان حالها حال من كره العسل لأنه خرئ النحل.

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

الدراسات المستقبلية هل تنبأت بتصدعات القرن الحادي والعشرين ..؟

أ. ديب علي حسن(*)

منذ أن وعى الإنسان وجوده على هذه وأنه محكوم بالغد الذي ينتظره بل يمضي إليه بحكم المسير لا المخير وهو يشغل نفسه بما هو قادم يتوق لمعرفته سواء أكان الأمر تخطيطاً وتدبيراً أم من باب التكهن والتنجيم ..خطوات أولى كانت في قراءة واستشراف الغد ..

ومع التطور العلمي والتخطيط لم يعد الأمر هكذا بل صار علم المستقبليات أو الدراسات الاستشرافية راسخ الجذور يمضي قدماً من خلال المعاهد ومراكز الدراسات والأبحاث التي تعنى بذلك وليس الخيال العلمي من بابه هذا وإن كان يقترب منه بل يلامس أطرافه..

غدت الدراسات المستقبلية ضرورة ملحة تعنى بها الدول والمنظمات ويقوم بها باحثون مهمون في مختلف الاختصاصات العلمية والفكرية ..غايتها الأساسية هي الإنسان وبمعنى آخر مجتمع الإنسان..

(*) أمين تحرير الشؤون الثقافية في صحيفة الثورة، له عدد من المؤلفات في الدراسات الأدبية والسياسية.

وربما هنا قد يسأل البعض: هل هذا يعني الاستراتيجيات التي تتبناها الدول ..؟.

بالتأكيد: لا وان كانت ثمة مقاربات كبيرة في التطلع والعمل من أجل المستقبل.. الاستراتيجيات قد تحتاج إلى خطوات تنفيذية وعملية وغير ذلك لكن الدراسات الاستشرافية هي القراءة الأكثر عمقاً وأبعد غوراً لهذه الاستراتيجيات بل تقودها وإن كانت تتواشح معها ..

وربما كان فورة الدراسات التي تطمح لقراءة المستقبل مع نهايات القرن العشرين وبدايات الحادي والعشرين فمع كل ما تكدس في القرن المنصرم وتوق الإنسان للخلاص من المشاكل والقضايا الكبرى التي عصفت به وأن يدخل القرن الحادي والعشرين وقد تخفف من الكثير مما علق به وإن كان يطمح للخلاص من كل ذلك ..

لكن الغد هو ابن الأمس والبناء على ما تأسس من هنا وجدنا دراسات كثيرة تحاول دراسة ملامح القرن الحادي والعشرين.

وقد بدأ سيل الدراسات هذه يظهر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إذ شعر الغرب بنشوة النصر وانبرت مراكز دراساته وأبحاثه تعكف على قراءة ملامح العالم القادم مأخوذة بالزهو ومنطلقة من قطبية واحدة بزعامة واشنطن ومضت ترسم ملامح القرن الحادي والعشرين سياسياً وثقافياً واقتصادياً وإن كنا لن نقف عند رقعة الشطرنج الكبرى لكننا لا يمكن أن نكون بمعزل عن تأثير السياسي على كل مفردات القراءات القادمة من الاقتصاد إلى الاجتماع فالسياسة والعلم كل متكامل غدا المشهد.

ويلاحظ أيضاً إن هذه الدراسات في معظمها ركزت على التحولات الاجتماعية وهذا طبيعي لأن الانقلابات الكبرى لابد أنها تحمل معها موجات من المتغيرات.. وقد سعت الدراسات إلى قراءة ملامح ذلك من خلال الحراك الاجتماعي والثقافي والفكري كمحصلة نهائية للمتغيرات التي تسارعت ..

فكيف قدمت هذه الدراسات ملامح القرن الحادي والعشرين ولاسيما أننا قد أوشكنا على الانتهاء من عقده الثاني ..

في هذه الوقفة سنحاول تقديم ملامح القرن كما استشرفتها بعض الدراسات ولاسيما أن التصدعات الكبيرة قد حفرت مجراها عميقاً سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم علمية

في الكتب المترجمة إلى اللغة العربية وتعنى بهذه الدراسات، نجد كتاب أدغار موران الذي حمل عنوان: مقدمات للخروج من القرن العشرين، صدر عن وزارة الثقافة السورية عام 1993/ ترجمه إلى العربية الدكتور انطون حمصي، وعلى ما يبدو أن الكتاب تم تقسيمه فيما بعد إلى مجموعة كتب صدرت تحت عناوين كانت عناوين لفصول في الكتاب، وقد تأخرت حتى صدرت لعام 2009م وبذلك يحسب لوزارة الثقافة السورية أنها كانت الرائدة في الترجمة وتقديم وجبة معرفية مهمة للقارئ العربي، وذلك قبل أقل من عقد من الزمن على بداية القرن الحادي والعشرين، والخروج من القرن العشرين.

الدراسة قراءة في مجموعة عناوين مهمة: معرفة الرؤية \مراجعة الألفين \ المناعة الأيديولوجية \ معرفة المرء التفكير في فكره \ وفي القسم الثاني يقدم: لعبة الحقيقة والخطأ \رسالة المثقف \ ماذا تصدق ما العمل؟

وفي الثالث الذي يحمل خلاصات الكتاب: أين يمضي العالم، الترابط بين الماضي والحاضر والمستقبل، \ تزاوج الحيتان.

وإذا كان الكثيرون قد توقفوا عند العنوان الأكثر مباشرة في الكتاب: أين يمضي العالم، فإن الضرورة تقتضي أن يكون الأمر وقوفاً عند رسالة المثقف التي خصها ببحث واسع ومهم جداً، فما الذي عليه أن يقوم به استعداداً للقرن الجديد (وقد دخلناه).

الثقافة متصدعة

يرى ادغار موران أن المثقفين في قلب أزمة ثقافية وهذه الاخيرة تمس الثقافة الإنسانية التي لم تكن تقم فقط على اليونانية واللاتينية والأدب والفلسفة بقدر ما تقوم على مخزون المعارف والأفكار المتصلة بالإنسان والمجتمع والعالم (ص233) والتي كانت متراكمة في هذه الثقافة ومعبراً عنها بواسطة كبار كتاب الماضي. وعلى هذا يقرر موران: إن الثقافة متصدعة، فهناك من جهة إنسانيات فقيرة لا تعرف الاتصال بمصادر التحقق (العلوم) ولا بالمصادر اليومية للمعرفة (وسائل الاعلام) والتي تتأمل في فراغ، وهناك من جهة أخرى ثقافة علمية غير قادرة من حيث المبدأ والمنهج والبنية على تصور المسائل الاجمالية وتأمل ذاتها، وهناك من جهة ثالثة ثقافة لوسائل الإعلام تسيطر فعلياً على العالم أي الحدث والجديد ولكنها لا تملك وسائل تكامل وتأمل وتقتصر على اللجوء إلى شخصيات تجري معها مقابلات.

المستقبل

يرى موران أنه من الضرورة بمكان أن يعود الاتصال بين الثقافات، وهذا لا يعني تبادل معلومات أو أفكار فقط، بل يعني خاصة تشكيل تأمل وربطه بمعطيات بين معطيات هذه الثقافات تلك ومسائلها، والأمر يدور حول إعادة الحق في التأمل وضرورته ودوره في كل مكان، والتأمل في الوقت نفسه يعني:

1 - وزن الحدث، المسألة، الفكرة، إعادة زنتها وتركها تطرح من جديد وتتمثل في وجوه متنوعة

2 - نظر المرء في نظرته الخاصة، عكوفه على ذاته في التأمل ويجب أن ينصب التأمل على ثقافتنا الخاصة، ويقتضي التأمل (ص235) أن نفتح ثقافتنا التي انغلقت في قناعاتها المغرورة، بامتلاكها عمومية العقل والحقيقة ويعني أيضاً: أن نحاول

إنضاج الأفكار الشاملة الجديدة، تلك تولد ثقافة غنية وجديدة، وتحييها وتغذيها، ولا يدور الأمر فقط، حول استعادة الفضائل التي تشتمل عليها ثقافتنا، بل يدور، أيضاً وخاصة حول المشاركة في انتاج ثقافة تعني كل الإنسانية، وتلك هي المهمة المستقبلية إذا كان هناك مستقبل.

أما الرسالة التي أرادها موران للمثقف في القرن العشرين (237) فهي كالتالي: أن وجود المثقف نفسه منسوج من تعقيدات وتناقضات فالانتجلينسيا طبقة اجتماعية، وليست طبقة اجتماعية، موقع المثقف يتراوح بين قمم المجتمع بل وقاعه، والمثقف نفسه يتراوح بين دور الساحر ودور المسلي \المهرج وللمثقف بصورة متناقضة وظيفة نقدية اسطورية، إنه مستقطب بين المجرد والمشخص، بين الأفكار الجديدة وأفكار الجماعة، بين الأفكار السيدة والأفكار المسترقة بين أفكار الكل وأفكار لا شيء، والمثقف قادر، ثقافياً، على الأسوأ والأحسن، وهكذا فإن حرية التعبير قد وجدت لدى المثقفين أكثر حماتها حماسة، أكثر أعدائها شيطانية. وخلاصة الأمر: تظهر ضرورة ظهور مثقف تجاوزي، يعترف بالشروط المعقدة للفكر والنظرية والعمل، وليس بعد إلى مثقف أدنى يجعلها تابعة ولا إلى مثقف يخفض من قيمتها، وسوف يحاول المثقف التجاوزي، باستمرار النضال ضد الكاهن – الساحر الذي ينزع دائماً إلى العودة فيه، وسوف يحاول المثقف التجاوزي أن يرى نفسه في رؤيته للكائنات والعالم، أن يتأمل في ذاته، وسوف يهجر مركز العالم وعرش الحقيقة ليتخذ لنفسه مداراً، وسوف يبذل جهده ليدرك نفسه في موقفه وشرطه المحيطي الركيك، وبذلك بالذات سوف يستطيع ان يتصور أن ثقافته ليست مركز إشعاع كل القيم ,ولكنها برهة في التاريخ ومقاطعة في الجغرافية البشرية وهكذا ينبغي علينا أن نتأمل ذواتنا، نحن مثقفي الغرب المغرورين، وخاصة نحن المثقفين الفنسيين المدعين الذين يظنون أنفسهم مركز الثقافة الكونية في موقفنا كشبه جزيرة وموقفنا الخاص

داخل ثقافة عالمية متعددة المراكز تتزايد مراكزها الحيوية في التشكيل خارج أوروبا، وسوف نستطيع منذ ذلك الحين، أن نقاوم مقاومة أفضل اتجاهنا الطبيعي، إلى الحكم على كل الثقافات وعلى كل المجتمعات، وعلى معنا التاريخ، وسوف يتخلى المثقف التجاوزي عن كل تفوق السحرة وعن كل احتكار، وسوف يحاول ما وراء الاختبار بين الالتزام والبرج العاجي، أن يكون حاضرا في لعبة الحقيقة والخطأ التي هي لعبة العالم.

أما جيمس مارتن فيأمل في كتابه المهم ..معنى القرن الحادي والعشرين أن تكون الثقافة قادرة على صهر العالم وإعادة تكوينه من جديد ..فالقرن الحادي والعشرون عصر استثنائي إنه قرن النهايات القصوى فيه يمكن أن ننشئ حضارة أكثر عظمة أو نطلق عصوراً وسطى جديدة ولكي نتفادى الكوارث التي تكمن في سبيلنا هناك عدة وسائل نستطيع بها توجيه أحداث المستقبل وخلق فرص لعالم افضل فهناك تحول ثوري أمامنا...

والثقافة كما يرى ص 357 هي عامل مهم في ذلك ..إذ ستكون الحياة أكثر تشويقاً في ظل تنوع ثقافي كبير وبحلول عام 2050م وربما قبل ذلك سيعرف العالم شتى ثقافاته التي ستجعلها محسوسة قوى النزعة العالمية الشبكات العالية عرض الموجة.. وهذه الثقافات المختلفة ستتألف بعضها بعضا مدركة أن الحرب بأسلحة القرن الحادي والعشرين ليست فكرة طيبة

ويأمل جيمس مارتن.. ص430 من حضارتنا ونحن نعيد بناءها أن تضع في اعتبارها الجمال بوصفه أهمية قصوى ..جمال المدن والحدائق كحدائق باريس ونحتاً أكثر شبهاً بالنحت في إيطاليا منه في سويسرا.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل اقتربت من رصد تصدعات القرن الذي نعيشه، وما الذي جعل أصحاب هذه الدراسات يميلون إلى تحميل الثقافة والمثقفين مسؤولية كبيرة في متغيرات القادم، أسئلة لابد من طرحها من خلال البحث عن مفهوم الثقافة كم انطلق منهم هؤلاء الدارسون.

ترجمات

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

ما حاجة روسيا إلى الشرق الأوسط الكبير؟

تأملات حول كتاب الأكاديمي أ.فاسيليف

نيكولاي بيتروف

ترجمة: أ. عدنان جاموس(*)

مَن لم يسمع أو يقرأ في الصحافة المعارضة أقوالاً من نوع: "وما الذي أضعناه في سورية هذه!. لأي سبب ذهبنا إلى هُنَاكَ؟...

أمّا الأشخاص الأكبر سناً فقد كانوا يسمعون تساؤلات من نوع: "لماذا نحن نساعد المصريين على بناء محطة أسوان الكهرمائية؟.. ونساعد الإيرانيين على إنشاء محطة بوشهر الكهرذرية؟... ونساعد العراق على تجهيز واستثمار آبار النفط المؤممة في شمالي الرميلة؟.. ولأي هدف نحن نُعلّم وندرّب ألوفاً مؤلفة من الاختصاصيين المدنيين والعسكريين العرب على أيدي مُعلّمينا سواء في البلد المعني نفسه، أو في الجامعات والمعاهد العليا في الاتحاد السوفييتي؟

وعلى العموم، من أجل ماذا تسعى روسيا بإصرار منذ وقت طويل لتوسيع وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان الشرق الوسط الكبير؟".

(*) باحث ومترجم سوري.

في حقيقة الأمر إن هذه العملية قد بدأت قبل بناء سد أسوان بوقت طويل ـ منذ الأسابيع والأشهر الأولى لوجود الدولة السوفييتية الفتية. وإذا توخينا الدقة الصارمة نقول: إنها بدأت حتى قبل ذلك: فالروس قد ظهروا في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثامن عشر، واستمر وجودهم هناك (وإن لم يكن ذا جدوى دائماً) طوال القرن التاسع عشر. والحقيقة أن مصلحتنا آنذاك كانت تتمثل، من حيث الأساس، في وجود سفننا الحربية في تلك المنطقة، وقد تحقق هذا الوجود أيضاً في نهاية القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين، ثم تلاشى بعد ثورة أكتوبر التي دشّنت مرحلة جديدة في السياسة العالمية بالنسبة لوجود بلادنا في منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ ولهذه المرحلة بالذات، التي تستغرق أكثر من مئة سنة كرّس الأكاديمي ألكسي فاسيليف عمله الضخم:

"**من لينين حتّى بوتين ـ روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط**"، المؤلَّفَ من قرابة سبعمئة صفحة، وهو كتاب غير عادي من نواحٍ كثيرة.

فالمؤلِّفُ عالِم مشهور، ترأّس لسنوات عديدة معهد أفريقيا التابعَ لأكاديمية العلوم الروسية؛ ولذا فمن الطبيعي أن يتوقّع قارئُ الكتاب احتواءَه دراسةً علميةً رصينةً للمشكلة المذكورة في العنوان، وتحليلاً لتاريخ العلاقات المتبادلة بين بلدنا ودول المنطقة (التي يزيد عددها عن العشرين ويراوح عدد سكانها بين 350 و360 مليون نسمة). والكتاب لا يخيِّب توقعات قارئه، فهو بالفعل عمل علمي عميق وشامل، استند مؤلفُه، كما هو مُتّبَع في الأعمال التي من هذا النوع، إلى مئات "المصادر" ـ بما فيها الصكوك التنظيمية ــ القانونية، ومواد المؤتمرات العلمية، ومنشورات العلماء المستشرقين، وأيضاً منشورات الدبلوماسيين والصحفيين من روسيا ومن بلدان أُخرى كثيرة. وليس هذا فحسب، إذ إن كتاب "من لينين حتى بوتين" هو أنموذج رائع لجنسٍ من الكتابات الصحفية العلمية أصبح شبه منْسيٍّ في وقتنا الراهن، إذ يُعزّز الكاتبُ بحثَه، المتناهي في الدقة، لمختلف مراحل العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي وروسيا من جهة وبلدان الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى، بانطباعاته الشخصية التي تكوّنت لديه في أثناء زياراته المتكررة لجميع دول الإقليم عملياً،

وبحواراته مع رجال الدولة والمجتمع، ومع الدبلوماسيين والسياسيين الذين ساهموا إسهاماً مباشراً في الأحداث التي تتناولها الدراسة.

كما إن فاسيليف نفسه كان شاهداً شخصياً على الكثير من هذه الأحداث التي كان قد تحدث عنها في تحقيقاته المنشورة في صحيفة "برافدا" عندما كان يعمل مراسلاً خاصاً لها في المنطقة، وكان مقره في تركيا ومصر، والمنشورة أيضاً في الكتب التي تتضمن دراساته حول تلك البلدان.

وقد ورد في النص التعريفي الموجز المنشور على صفحة الغلاف الأخيرة من كتاب "من لينين حتى بوتين" أن "ألكسي ميخايلوفتش فاسيليف" عضو في أكاديمية العلوم الروسية، ومستشرق، ومتخصص في الشؤون الأفريقية وكاتب. وأنا أؤكد كلمة "كاتب" لأنها صحيحة تماماً، على الرغم من أنه لا يحمل بطاقة عضوية أيٍّ من اتحادات الكتّاب الموجودة حالياً؛ فكتاباه "مصر والمصريون" و"جسر عبر البوسفور" وسواهما من كتبه الأخرى تُمثّل، بلا مبالغة، نماذج يُقْتَدى بها في جنس الأدب الصحفي، ويتجلى فيها الذوق الأدبي الرفيع. والأَمر الأهمّ هو أنها موجهة إلى أوسع أوساط القراء. وأشير بالمناسبة إلى أن هذا التقويم ينطبق أيضاً على كتابه "من لينين حتى بوتين" الذي نحن بصدد الحديث عنه. ولذا فإننا سنركز الجزء الأكبر من اهتمامنا على هذه السمة بالذات، تاركين تقويم مزايا العمل العلمية للإصدارات الخاصة.

يتألف الكتاب من جزأين متساويين تقريباً من حيث الحجم هما: "من الخلاصية(1) إلى البرغماتية" و"حدود البرغماتية". ويشمل الجزء الأول الفترة الممتدة من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1917 حتى تخوم فترة 1980 ـ 1990، أما الجزء الثاني فيشمل الحقبة الممتدة من بداية عهد غورباتشوف وحتى أيامنا هذه. ومن البديهي أن الكاتب لم يشهد جزءاً كبيراً من "المرحلة الخلاصية"، إذ إنه بدأ ممارسة العمل الصحفي في عهد "خروشوف"؛ أما أحداث الجزء الثاني من كتابه فقد عاشها وعايشها وما زال مستمراً في معايشتها مع البلاد ككل. ومن الطبيعي أن تكون نسبة عناصر الأدب

الصحفي في هذا الجزء أكبر بكثير، مثل: المقابلات الصحفية، والريبورتاجات وانطباعات الكاتب الشخصية.

على خُطا الأكاديمي تارليه

أفترض أن كتابة الجزء الأول من العمل لم تكن سهلة على الأديب الصحفي أ.فاسيليف، الذي كان يعتمد في أعماله الأدبية السابقة على الانطباعات الشخصية وعلى آراء معاصريه ومواقفهم؛ فالصحفي والعالم الشاب لم يشهد الكيفية التي كانت عليها العلاقات بين روسيا وبلدان الشرق خلال المرحلة "الخلاصية"، أي الدعوة إلى "الغد الشيوعي المشرق"، سوى في أواخر هذه المرحلة. ولعله استلهم في هذا الصدد مثال كاتبٍ وعالم آخر من علمائنا هو الأكاديمي يفغيني ف.تارليه، الذي ألّف كتاباً رائعاً عن نابليون يمكن القول: إنه أنموذج معياري في جنسه، بعد مرور أكثر من مئة عام على "عصر نابليون".

فكيف كان موقف أ.فاسيليف نفسه من العقيدة "الخلاصية" التي كانت تحدد، بقدر كبير، السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، وليس فقط بالنسبة إلى بلدان الشرق، على مدى أكثر من نصف قرن؟ لقد كان، من جهة أولى، يتخذ منها موقفاً ناقداً، لأنه كان يرى، عن حق، أن تكاليف هذه المقاربة ليست قليلة، ولكنه كان، من جهة ثانية، يتفهم موقف الأشخاص الذين ينتهجون هذه السياسة. وأرى من المناسب هنا إيراد تلك العبارة الدارجة، ولكن المحقّة، كما يبدو، في الحالة التي نحن بصددها وهي: الزمن كان هكذا.. الزمن الذي كان فيه مؤسسو ومنشئو الدولة الفتية يؤمنون إيماناً قُدْسياً بأن الشيوعية آتية حتماً ـ إن لم يكن غداً، فبعد غدٍ ـ من كل بد!..

هم آمنوا بذلك وراحوا يسعون لنقل هذا الإيمان إلى البلدان والشعوب الأخرى. وكانت هذه المحاولات الرامية إلى التعريف بأفكار الماركسية المفعمة بوعود كثيرة هي التي تحدد سياسة بلادنا تجاه الشرق الأوسط، وخاصة في سنوات ما قبل الحرب. وكان فلاديمير أي . لينين هو الذي أرسى في حينه أساس الإيمان بالدور "التخليصي" الذي تضطلع به البلاد

السوفيتية تجاه الإنسانية على وجه العموم، وتجاه الشرق الإسلامي (الذي ينتمي إليه كامل إقليم الشرقين الأدنى والأوسط) على وجه الخصوص. فقد ورد في النداء الذي مَهَرَهُ بتوقيعه ووجّهه "إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق" بعد بضعة أسابيع فقط من الثورة ـ أي في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) عام 1917 ـ أن العرب شأنهم شأن المسلمين كافة، يملكون الحق في أن يكونوا هم أسياد بلادهم، وفي أن "يبنوا حياتهم بالصورة التي تلائم طبيعتهم". ولذا فإن عبارة "من لينين حتى بوتين" الواردة في عنوان كتاب أ.فاسيليف أكثر من ملائمة.

إن الكاتب يورد، وقلبه مفعم بالألم، أمثلةً عديدة على الحالات غير النادرة التي كان تحقيق أفكار "الخلاصية" فيها ـ أي سعي دولتنا لجرّ بلدان الشرق إلى الدوران في "فلك الشيوعية" يجري على حساب شعبنا بالذات. ففي عام 1921، على سبيل المثال، تم إرسال عشرة ملايين روبل ذهبي إلى تركيا بإيعاز من فلاديمير لينين استجابةً لطلب من رئاستها. وكان يمكن شراء عشرات آلاف الأطنان من القمح بهذا المبلغ آنذاك، إذ كان ملايين الناس في روسيا يعانون من الجوع. يقول أ.فاسيليف: "إن هذه اللفتة الودية تجاه تركيا كان معناها في الواقع الإحجام عن تفادي العواقب الرهيبة للجوع في حوض الفولغا".

إن المدة الفاصلة بين الحقبة الأولية لا "خلاصية" ووقتنا الراهن تناهز المئة سنة. وجيل القراء الحالي سيجد في كتاب أ.فاسيليف الكثير من الوقائع والمشاهد المجهولة بالنسبة إليه، والتي هي جزء من تاريخنا الذي يمكن وصفه الآن بأنه أصبح بعيداً، مما يشكل من دون شك ميزة هامة جداً من مزايا الكتاب.

الموضوعية ـ سمة نادرة

كان الصحفي الشاب أ.فاسيليف في الستينيات يعمل في القسم الدولي في صحيفة "برافدا"، ثم عمل بعد ذلك مراسلاً للصحيفة في فيتنام، ولم تكن لديه الإمكانية لكي يرصد شخصياً سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الشرقيين الأدنى والأوسط؛ ولكنه في زمننا قابل وحاور الذين كانوا

شهوداً، بل حتى مشاركين في صياغة تلك السياسة. وقد كرّس عدة صفحات في كتابه للمقابلة الصحفية التي أجراها مع الدبلوماسي والأديب أو. كوفتونوفتش الذي عمل سنوات عديدة في تلك المنطقة، وللحديث الغني جداً بالمضمون الذي أجراه مع وزير الخارجية السوفيتي والمرشح لعضوية هيئة الرئاسة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي د.ت. شيبيلوف، الذي انتقد بحدةٍ واضحة ن.س. خروشوف على سياسته تجاه الشرق الأوسط لاتصافها بعدم الاطراد وبالاندفاعية. ولكن الكاتب ينتهي إلى نتيجة مفادها أن العملية، على وجه العموم كانت تسير في اتجاه إيجابي، على الرغم من أن بعض الأمور في تعاوننا كانت تنطوي بوضوح على أكثر من مغزى. ويدرج في عداد تلك الأمور، على سبيل المثال، تبادل الأوسمة الرفيعة بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر و.ن.س. خروشوف (الذي منح ناصراً لقب "بطل الاتحاد السوفييتي")، مما أدى إلى إثارة كثرة من الأراجيف سواء في بلدنا أو في الخارج.

ولكن أ.فاسيليف يؤكد، انطلاقاً من أحاديثه الصحفية وعدد من وثائق تلك الأيام، أن "ميزان ممارسات نيكيتا خروشوف في الشرقين الأدنى والأوسط كان إيجابياً. فالبلدان العربية... كانت محيّدةً على نحو فعّال، بل حتى صديقةً، وقد وطدت استقلالها". وثمة عدد منها كان يمكن وصفه حتى بأنه "اتحادي سوفييتيّاني".

إن التقييم المذكور آنفاً، الذي يورده مؤلف الكتاب، لسياسة نيكيتا خروشوف الشرقية، هو بحد ذاته أمر لافت للنظر، إذ إن قول كلمة طيبة عن نيكيتا خروشوف في أيامنا هذه يعد نوعاً من "الأمور المستهجنة"؛ بينما نجد أن أ.فاسيليف يتحدث باحترام بالغ عن أشخاص آخرين من مسؤولي الستينيات والسبعينيات المغضوب عليهم، من أمثال: د.ت. شيبيلوف نفسه، و ن.غ. يغوريتشيف، ويجري معهم حوارات مطولة، ويشاطرهم أحياناً تقييماتهم لهذه الأحداث أو تلك، مما يسمح لنا بالحديث عن حرص مؤلف كتاب "من لينين حتى بوتين" على الالتزام بدرجة عالية من الموضوعية في بسط مادة كتابه.

فتح الموضوعات "المغلقة"

إن البنود التي كانت تولي أهميةً خاصةً في السياسة السوفييتية أخذت تتغير منذ نهاية ستينيات القرن العشرين: فالمساعدات العسكرية المقدمة للبلدان الأخرى، ومنها دول الشرقين الأدنى والأوسط، أصبحت تفوق بقدر كبير المساعدات "الاقتصادية العامة"، وغدت هي الراجحة: "فتوريدات الأسلحة باتت في أحيان ليست نادرة تزيد بثلاث أو أربع مرات عن توريدات المنتجات المدنية؛ فهل كان هذا مُربحاً بالنسبة لنا؟ هنا نجد الكاتب حذراً في تقييماته: "... من الصعب جداً تقييم الربح أو الخسارة بالنسبة إلى الاقتصاد السوفييتي في مجال التوريدات العسكرية إلى بلدان الشرق الأوسط: إذ إن الكثير جداً من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ما زال حتى هذه اللحظة "مغلقاً".

وثمة وقائع ما حدثت في أثناء وجود زعماء أجانب في بلادنا، كانت وما زالت "مغلقة" حتى الآن. وهاهو أ.فاسيليف "يوارب" بعض الشيء في كتابه وعلى لسان محاوريه أبواباً موصدة بإحكام ـ فمن المستبعد أن نقرأ في أي عمل آخر، على سبيل المثال، شيئاً عن الحديث غير الرسمي الذي جرى بين ب.ن بونوماريوف وجمال عبد الناصر. يقول بونوماريوف: "أذكر أنني ذهبت إلى "بارفيخا"، حيث كان ناصر يتلقى العلاج، لأتحدث معه، واستفضنا في الحديث، وراح يتحدث إليّ بصراحة، قال إنه يريد أن يطور الاشتراكية والتقدم الاجتماعي، وأن يكون أقرب إلى الاشتراكية. وكان من الواضح أنه يتطور باتجاه إيجابي من وجهة نظرنا، سواء من حيث سيره على طريق التقارب مع الاتحاد السوفييتي أم سيره في طريق النضال ضد الامبريالية وفي سبيل الاشتراكية.

ومن المثير للاهتمام أن أ.فاسيليف لايندر أن يخرج في كتابه عن أطر الشرقين الأدنى والأوسط، ويطرح موضوعات يمكن وصفها بأنها عامة بالنسبة إلى الدبلوماسية السوفييتية، وكذلك بالنسبة إلى النشاط السياسي الخارجي في تلك الحقبة على وجه العموم. وأحد هذه الموضوعات هو: وضع الاختصاصيين السوفييت في الخارج، وبعض خصائص حياتهم

وعملهم في الدول الأجنبية. لا يمكننا القول إن هذا الموضوع من الموضوعات المحظورة، ولكن الخوض فيه ظل مدة طويلة، كما يبدو "أمراً مُحرجاً"، فهو لم يكن مشرّفاً بالنسبة لبعض مواطنينا، بل وللاتحاد السوفييتي أيضاً؛ ومع ذلك فإن مؤلف الكتاب لم يجد حرجاً في سؤال محاوريه عن هذا الموضوع، وهم كانوا صريحين معه بما فيه الكفاية. فالصحفي المستعرب أ.ف. سميرنوف قال في لقاء صحفي مع أ.فاسيليف: "لقد كان انغلاق المجتمع السوفييتي يعرقل إلى أقصى حد تطوير العلاقة مع العالم العربي. إن عشرات الآلاف من المواطنين العرب درسوا في الاتحاد السوفييتي، ولكن التداخل والتفاعل بين الثقافتين الروسية والعربية، ومساهمة العرب في هذا أو ذاك من شؤوننا كانت ضئيلة للغاية... كما أن دور المواطنين العرب في أجهزة إعلامنا العاملة في الشرق الأوسط كان مجرد دور تقني لا أكثر: فهم إما مترجمون أو مصحّحوا أسلوب، ثم إن انتقاء الكوادر الموفدين من أجل العمل كان مثيراً للريبة. فقد كان الكثيرون جداً من العاملين في منشآتنا وفي المشاريع المشتركة في البلدان العربية أشخاصاً أوفدوا عن طريق "الواسطة"، ومنهم مسؤولون من الحلقتين الوسطى والدنيا لا يحسنون القيام بالمهمات التي تولوها شخصياً، ولم يكونوا مهتمين بدراسة التقانات الجديدة، ولا بتعلم اللغة العربية أو حتى اللغات الأوروبية. وطبعاً كانت ممارساتنا غالباً ما تحكم على الاختصاصي السوفيتي في الخارج بصرف النظر عن درجة كفاءته، بأن يعيش حياة عوزٍ مجردة من الحقوق على مرأى من عشرات العرب..."

"أثر الحضور"

يتسم كتاب "**من لينين حتى بوتين**" بميزة هامة هي أن المؤلف، فيما هو يتحدث في مختلف فصول الكتاب عن "الشؤون العليا" في السياسة السوفييتية والروسية الشرقأوسطية، غالباً ما يعرض انطباعاته الشخصية (ويسمى هذا في مجال العمل الصحفي بـ"أثر الحضور") عن الكيفية التي تطبق بها هذه السياسة في الواقع الحي، وخاصة عن السمات النوعية للعمل اليومي الذي يقوم به سفراؤنا في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط؛ وهو

عمل، والحق يقال، لا يحسدون عليه، كما هو واضح من المشاهد الواردة في الكتاب، وهاكم مثالاً طابعياً على ذلك: يقول أ.فاسيليف: "أذكر كيف أيقظوا ليلاً السفير صاحب الخبرة والحكمة في معالجة الأمور فاسيلي فيودوروفتش غروبكوف ـ سفيرنا في تركيا ـ بهاتف من وزارة الخارجية التركية ليخبروه بأن طرّاداً سوفييتياً يقترب من مضيق الدردنيل بدون إبلاغ مسبق". ويتلو ذلك وصفٌ مفصّل لكيفية معالجة هذا الموقف الدراماتيكي حقاً، وتبيان الجهود التي بذلها السفير والضغط العصبي الذي عاناه لإجبار قائد الطرّاد على التراجع.

وقد حَدَث لمراسل البرافدا الخاص أن راقب كيف كان السفير ف.ف. غروبكوف يحاول أن يُصَحِّي وزيرنا الذي كان طوال الوقت "ثملاً" في أثناء أدائه مهمة رسمية في تركيا، وكان يهذر في أثناء اللقاءات، ويتمشى في ممرات الفندق الفخم وهو عارٍ تقريباً إلاّ من سرواله الداخلي القصير.

ولم يكن من السهل زجر هذا الموظف المسؤول الخالع العِذار، إذ بإمكانه أن يشتكي على السفير لبريجنيف، أو لكوسيغين أو لغروميكو، ويتعذّر التنبؤ بعواقب هذه الشكوى.

ومن البدهي أن نشاط أ.فاسيليف لم يكن يقتصر على مراقبة عمل الدبلوماسيين الروس عن كثب، بل كان شاهداً مباشراً على الكثير من الأحداث الهامة التي جرت في هذه المنطقة، وكان يحاور المشاركين فيها؛ فقارئ كتاب "من لينين حتى بوتين" يرى بعيني الكاتب، على سبيل المثال، كيف كانت تتطور الاضطرابات الشعبية الحاشدة التي جرت في مصر بين يومَي الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) والحادي عشر من شباط (فبراير) عام 2011.

فقد حاور فاسيليف باستفاضة الأشخاص الذين أصبحوا منظمي الثورة المصرية: "إنهم شبان متحررون من القيود، ومتعلمون، ووطنيون، وثوريون.. وأذكياء، وليسامحوني إذا قلت إنهم سذّج، مولعون بالشعارات والقيم الغربية. حاولت أن أكسب ودّهم. فتحتُ كتابَ "مصر والمصريون" وقرأتُ الإهداء والخاتمة. أعجبهم. قلت: إنني أتيت لأتعلم، لا لأُعلم، جئت لأدرس

الوضع. ودار بيننا حديث صريح مع جدالات حامية". ويتلو ذلك سرد لهذا الحديث، ثم بعد عدة مقاطع نجد حديثاً آخر طويلاً يستغرق عدة صفحات، دار في مكتب "الإخوان المسلمون" في القاهرة. ويتضمن الكتاب سرداً لبضع عشرات من أمثال هذه اللقاءات والأحاديث. فأين يمكن أن نعرف عندنا عن هذه الأحداث وسواها مما جرى في المنطقة من أشخاص شهدوا ما جرى بأنفسهم وكتبوا عنه في أثناء حدوثه؟ أظن أننا لن نظفر بهذا سوى في كتاب أ.فاسيليف.

"تقنية اتخاذ القرارات الهامة"

أفترض أيضاً أن القليل من الكتاب المعاصرين مَنْ بَيّن بمثل هذا التفصيل وهذه الشمولية موضوعاً آخر شائقاً للغاية كما فعل أ.فاسيليف، وهو موضوع "تقنية" اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية. إن المؤلف لم يكن يشارك تقريباً في العملية التي تجري في "مطبخ" اتخاذ هذه القرارات، ولكنه أورد بالتفصيل ذكريات شخص مطّلع بدون شك على هذه العملية، وهو نائب رئيس القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ك.بروتينتس ويذكر هذا الموظف الحزبي أن الجهة التي كانت تقرر كل شيء هي "الرباعي" المؤلف من: وزارة الخارجية، والقسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، والمخابرات (ك.ج.ب)، ووزارة الدفاع، علماً بأن وزارة الخارجية، وهيئة أمن الدولة (ك.ج.ب) كانتا الطرفين الأكثر اطلاعاً ضمن "الرباعي" المذكور. وعلى كل حال كان نشاط هذه أو تلك من الجهات المرتبطة بالشؤون الدولية يتعلق جوهرياً بمكانة ووزن قادة هذه الجهات، ولذا فقد كان يختلف من وقت لآخر. وكان يضطلع بدور معين في هذا المجال ما يُسمى بـ"مجموعة المستشارين" لدى القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، ويدخل في قوام هذه المجموعة علماء مرموقون وصحفيون مشهورون؛ ولكن هؤلاء لم يكن باستطاعتهم، كما يتذكر بروتينتس، أن يضيفوا شيئاً من آرائهم "الخاصة" مبدئياً إلى القرارات السياسية.

ولكن أزمة البلاد تعمقت في الثمانينيات، وأخذت تظهر تقطعات في هذه المنظومة؛ بيد أن هذه التقطعات لم تستطع أن تمس سياستنا. وهاهو أ.فاسيليف يحدثنا فيما يلي عن هذه الظاهرة:

"كان يمكن للشرقين الأدنى والأوسط أن يغليا ويتفجرا، وكان يمكن للمشكلات أن تطرق الباب، وأن تهز المنطقة والعالم كله، وأن تمس الاتحاد السوفييتي مباشرة. بيد أن "قرارات المكتب السياسي" كان يمكن أن تؤجل لشهور وسنوات. ومثل هذا الوضع كان مريحاً بالنسبة لأغلبية الهيئات البيرقراطية: "الذين في الأعلى يرون بشكل أوضح".

وبدون قرار "المكتب السياسي" يمكن الانتظار براحة واطمئنان.. وعدم القيام بأي شيء. وكان هذا الوضع في بعض الأحيان هو الأفضل، سواء بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي أو بالنسبة إلى سياسته. المبادرة كانت تستوجب العقاب. وعلى كل لم يكن ليخطر ببال أحد، ولا ببال أية جهة أصلاً، فكرةُ المبادرة ذاتياً إلى اتخاذ قرار، إذ إن شعار "القضية تخص الجميع وتخص كل فرد" كان يفهم فهماً ثابتاً بأن "القضية لا تخص أحداً".

ولكن بعد أن زال المكتب السياسي للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي من الوجود انهارت عملياً على وجه العموم الآلية السابقة لاتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية، ومرّت سنوات ريثما تم تكوين آلية جديدة.

يكتب أ.فاسيليف: "من خلف ظهرنا... نحن جميعاً، دولة تنهار، ومجتمع ينهار، غدرت به نخبَتُه التي كان الشرق الأوسط، ومصالح روسيا عموماً أبعد حتى من آخر اهتماماتها".

ثم يضيف: إن بعض العلماء ــ المستشرقين "سَعوا على نحو ما هنا وهناك، وقدّموا أفكاراً ما تخدم مصالح البلاد. بيد أن الذين كانوا يمسكون بزمام النفوذ والسلطة الفعلي ويجلسون في أبراج عالية لم يكونوا يهتمون بأي من هذه التطلعات التي كانت تصدر عنكم أو عنا أو عن الآخرين [أي: أياً كانت الجهة التي تعبر عنها].

ونشير بالمناسبة إلى أن محاوري مؤلف الكتاب كانوا يتحدثون معه على مضض عن عملية تشكل الأسلوب الجديد في اتخاذ الهيئات السلطوية للقرارات الهامة في مجال السياسة الخارجية في العهد الذي أعقب الحقبة الغاربتشوفية. ويبدو أن هذه العلمية لم تكتمل حتى الآن، مما يعني أن أ.فاسيليف سيكون لدية ما يكتب عنه في أعماله القادمة.

فن "استدراج" المحاور

يحْبُك المؤلف في نسيج كتابه "من لينين حتى بوتين" حبكاً عضوياً زهاء خمسين لقاءً صحفياً مع أشخاص كانت لهم، أو لهم حالياً، على نحو ما علاقةٌ بصياغة سياسة روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط. وكان أ.فاسيليف قد أجرى لقاءات مع بعض محاوريه منذ الستينيات ـ الثمانينيات "على سبيل الادّخار"، عندما كانت فكرة تأليف كتاب عن العلاقات المتبادلة مع دول الشرق الأوسط الكبير خلال مئة سنة لم تتخذ بعد، على الأرجح، شكلها النهائي. وهذا يعني أن العالم والأديب الصحفي ذا الخبرة والحِرْفيّة العالية كان على يقين بأن هذه التسجيلات التي لا تقدر بثمن لن تضيع هباء، وستتحول يوماً ما إلى صفحات في كتاب. وهو لم يخطئ في تصرّفه هذا. فبعض محاوريه قد رحلوا عن دنيانا، ولكنهم تمكنوا، بمساعدة فاسيليف، أن يوصلوا إلى القراء المعاصرين ذكرياتهم عن حلقات هامة من السياسة السوفييتية والروسية تجاه الشرق الأوسط، وأن يوصلوا كذلك أفكارهم عن الأسلوب الذي يجب أن يُتّبع في صياغة هذه السياسة.

إن النطاق المهني للذين حاورهم مؤلف الكتاب واسع جداً، وهو يشمل سفراء الاتحاد السوفيتي في مصر ف.م. فينوغرادوف، وف.ب.بولياكوف، والغني عن التعريف ي.م. بريماكوف؛ والصحفي مراسل البرافدا والعقيد في المخابرات ي.م.روساكوف، والسياسي الروسي المعروف أ.س. دزاسوخوف، والسكرتير السابق للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي ب.ن. بونوماريوف، ونائبه البروفيسور ر.أ. أوليانوفسكي، ورئيس الأكاديمية الدبلوماسية والسفير السابق في اليمن وليبيا ولبنان أو.غ. بيريصيبكين والدبلوماسي والمؤرخ والكاتب، نائب رئيس إدارة بلدان

الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة الخارجية الروسية والسفير السابق في الكويت وتركيا وإسرائيل ب .ف. ستيوغني، ووزير الخارجية الروسي السابق والعضو المراسل في أكاديمية العلوم الروسية إي.س. إيفانوف، والصحفي والباحث السياسي والدبلوماسي أ.ي.بوفين، والمستشرق والدبلوماسي م.أ.كوناروفسكي، ورئيس مجلس المفتين في روسيا ر.عين الدين، والسكرتير الأول السابق للجنة مدينة موسكو للحزب الشيوعي السوفييتي ن.غ. يغوريتشيف وكثيرين سواهم.

وقد طلب بعض محاوري أ.فاسيليف عدم الكشف عن وظائفهم، وكان مستوى صراحتهم يتجاوز الحدود إلى درجة تُحرج حتى محاورَهم الذي كان يضطر إلى مجادلتهم: "رأيك قابل للجدل"، "لستَ على حق تماماً"...

وقد وصف أحد هؤلاء الذين رفضوا الكشف عن هويتهم متخذاً لنفسه لقب "دبلوماسي"، المشاركة "الفاترة" للمكتب السياسي في وضع السياسة الشرقية كما يأتي: "أولاً: هناك (أي في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي ـ ن.ب) كان يجلس أشخاص غير متخصصين، لا يرون إلاّ ما تسمح لهم برؤيته غمامةُ أيديولوجيتهم وماضيهم وخبرتهم الشائخة. وثانياً ـ أهمُّ ما كانوا مشغولين به هو مراقبة كل منهم لزملائه. وثالثاً ـ الوقت المتبقي لديهم كانوا يقضونه في معالجة المشاكل الداخلية. ولم يكن الشرق الأوسط ـ يدخل ضمن نطاق اهتماماتهم"، ثم يردف قائلاً: "في الظاهر، أمام أعين الجمهور، كل شيء كان يبدو على نحو لائق. تشاهد في برنامج "الوقت" في التلفزيون كيف تجري، مثلاً، المحادثات السوفييتية ـ الجنوبي يمنية أو السوفيتية ـ الأردنية فترى الكرملين بأرضيته الخشبية البراقة وطلائه الذهبي، وترى ربطات العنق، والقمصان البيضاء، والبدلات الغامقة، كل شيء كما يجب أن يكون؛ ولكن من المستبعد أن يخمن أحد أن بريجنيف وتشيرنينكو لا يعرفان، على الأرجح، مع من يجريان المحادثات. إن آخر محادثات أجراها بريجنيف كانت مع اليمنيين الجنوبيين وذلك في أيلول عام 1982، وفي أثناء هذه

المحادثات قلّده الدكتاتور اليمني الجنوبي علي ناصر محمد وسام اليمن الجنوبي "في سبيل صداقة الشعوب"، الذي يحتوي على حوالي مئتي غرام من الذهب المطعم بالألماس، ومن أجل ذلك فقط تم استقبال الضيف لمدة نصف ساعة".

تقصي الأخطاء

يرى بعض محاوري أ.فاسيليف أن أخطاء خطيرة قد وقعت غير مرة عند تطبيق سياستنا الشرق أوسطية. ويوضح هؤلاء المحاورون أن السبب الأساس في وقوع هذه الأخطاء يعود، عادة، إلى هشاشة المعلومات لدى القادة في وزارة الخارجية واللجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفيتي فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية الحقيقية في تلك البلدان، وبالاتجاهات المرغوب فيها للتعاون المتبادل، وبمدى نفوذ مختلف المسؤولين في قيادات الدول المعنية الخ.... وكان أ.فاسيليف يسأل: وكيف هذا! من المعروف أن مهمة تقديم معلومات موضوعية تُعَدّ إحدى المهام الرئيسة الملقاة على عاتق العاملين السياسيين السوفييت في البلدان الأجنبية؟ و"يُوضِّح" السفير السوفييتي السابق في سورية يو.ن.تشيرنياكوف هذا الوضع كما يلي:

"ما الذي يجب تقديمه: هل هو ما يجري على أرض الواقع أم ما يعجب الرؤساء؟ إن الأكثرية على ما يبدو كانت تفضل الخيار الثاني. إنني لا أستطيع أن أتصور دبلوماسياً مهتماً برأي رؤسائه فيه يجرؤ على أن يقدم بانتظام، وحتى بدون تعليقات، معلومات تتضارب مع أي أطروحات معتمدة سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة... والحديث هنا يدور عن التوجه الذي ساد بقوة في أوساط جميع مفاصل الآلية البيروقراطية، والمتجسد في التلميع والتمليس، وتقديم المرغوب فيه على أنه "الواقع".

وكان إدخال قواتنا المسلحة إلى أفغانستان واحداً من أخطر الأخطاء التي ارتكبتها القيادة السوفييتية في مجال السياسة الشرق أوسطية.

وقد ألحف فاسيليف في الاستفسار بتدقيق وتمحيص شديدين عن أسباب اتخاذ هذا القرار متوجهاً بالسؤال إلى سفيرنا في ذاك البلد ن.غ يغوريتشيف الذي أجابه بالتالي: "يبدو لي أن القرار قد اتخذ خلال برهة

قصيرة جداً، وبشكل اندفاعي إلى حدٍ بعيد، من دون دراسة كافية، انطلاقاً من الثقة بأن لدينا القوة ولدينا القدرة لفرض النظام. ولكن تبين أن الأمور كلها أكثر تعقيداً بكثير؛ أما السبب الذي دعا إلى اتخاذ مثل هذا القرار فأظن أنه يعود في المقام الأول إلى غرور الأمين العام؛ لقد كان شخصاً محدود التفكير، عجوزاً، واهناً...

"أوستينوف! ميتيا! حَرِّكْ.. افرض النظام"(1).

ولكن ميتيا لم يكن يعرف أفغانستان، وليونيا(2) لم يكن يعرف أفغانستان، غير أنهما كانا قد اتخذا سلفاً القرار بالتدخل.... وكان الدبلوماسيون الموجودون في السفارة يدركون حقيقة الأوضاع، ويعبرون عن معارضتهم للتدخل، ولكن أحداً لم يسألهم".

يعرف الصحفيون المحترفون أن "استدراج" المحاور للبوح، ودفعه إلى التحدث بصراحة، يحتاجان إلى موهبة خاصة لا يمتلكها إلاّ القليلون، وفاسيليف يمتلك هذه الموهبة بالكامل، وأظن أن الكثيرين من محاوريه كانوا يشعرون بالإعجاب والاحترام لأن الذي يوجه إليهم الأسئلة على درجة عالية من الاحتراف، ويعرف الموضوع المعني بصورة رائعة، وهو تاريخ السياسة السوفييتية والروسية تجاه الشرقين الأدنى والأوسط خلال مئة سنة.

لماذا سورية؟

أتوقع أن الكثيرين ممن سيمسكون بكتاب "من لينين حتى بوتين" ليقرؤوه سيبدؤون بقراءته... من آخره، فهناك بالذات يجب أن يجري الحديث عن أكثر الجوانب راهنيّة في سياستنا الشرق أوسطية، وعن أكثر ما يشغل بالنا، نحن الروس، في هذا الصدد، وهو الأحداث التي تجري في سورية. وقد كرّس الكاتب لهذا الحديث فصلين من كتابه ووسمهما بالعنوانين التاليين: "المأساة السورية. ميلاد الغيلان" و"برهان القوات الجوية ـ الفضائية"، ويشغل هذان الفصلان بالمجمل سبعين صفحة، أي ما يقارب عُشْر الكتاب.

إن اسم هذا البلد ــ سورية ــ لا ينفك يظهر على صفحات جرائدنا ومجلاتنا منذ عام 2011. وقد مرّت سبع سنوات منذ ذاك التاريخ، وكان لابد لفاسيليف من أن يذكّر القراء، قبل بداية حديثه، بكيفية تطور "الأحداث في سورية"؛ إذ أخذت بضع منظمات إرهابية تتقوّى شيئاً فشيئاً وتستعد لإسقاط الحكومة الشرعية في هذه الدولة التي مزقتها فتنة داخلية، من دون أن تخفي نواياها على أن تقوم مع الوقت، بمدّ أفعالها الدموية إلى جمهوريات اتحادية سوفييتية سابقة، ومن ثمّ إلى روسيا نفسها.

ويقول فاسيليف: "إن هذه المقدمات كلها هي التي استدعت بالضرورة التدخل العسكري الروسي في سورية، على أمل بتر الورم السرطاني في هذا البلد والحؤول دون انتشار تنقلاته، أو الحد من هذا الانتشار، والحفاظ في الوقت نفسه على النظام المدني الخاضع للإصلاح، والتوصل إلى تسوية سياسية".

وقد أرسلت روسيا إلى قاعدةٍ في سورية في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) عام 2015 بضع عشرات من الطائرات والحوامات. وشرح رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين موقفنا في مقابلة مع الصحفي الأميركي تشارلز روز بالتعليق الآتي: "يوجد الآن على الأرض السورية أكثر من ألفي مسلح أتوا من أراضي الاتحاد السوفييتي السابق. وهناك خطرٌ يهدد بعودتهم إلينا. فلم إذاً الانتظار إلى أن يعودوا إلينا. من الأفضل أن نساعد بشار الأسد على أن يقاتلهم هناك، على الأرض السورية".

لقد غيّر تدخل روسيا العسكري ميزان القوى والوضع العسكري ـ السياسي في هذا البلد. وتم بالتدريج التضييق على الإرهابيين المسلحين أو القضاء عليهم على كامل المساحة السورية. يقول أ.فاسيليف: "إن الحملة العسكرية الروسية في سورية أدّت، على وجه الإجمال، في بداية عام 2017 إلى إحراز نجاح سياسي وعسكري ضخم"، ويؤكد أن سورية بالذات يمكن أن تصبح "مركز جذبٍ" من نوع ما سيساعد روسيا على تعزيز وتطوير علاقاتها مع دول الشرق الأخرى، وذلك شريطة اتباعنا في المنطقة المعنية سياسةً رشيدةً مرسومةً ومُعلّلة بأناة وإتقان، علماً بأن الكاتب يرى

أن روسيا مع ذلك "لا يمكنها أن تكون قائد أوركسترا الشرق الأوسط".

إن "المشكلة السورية" متعددة الوجوه ومتشابكة. وتشارك في حلها بمقادير متفاوتة عشرات البلدان، وأيضاً مجلس الأمن الدولي.

ويعترف حتى أ.فاسيليف نفسه بأنه من الصعب للغاية الحديث بتفصيل كافٍ عما يحدث في هذا البلد، وعما يتصل بذلك من أحداث. ولكن بعد قراءة الفصلين "السوريين" في الكتاب يصبح بودِّك أن تسأل: وأية تفاصيل تريد أكثر من ذلك؟ إن هذين الفصلين هما من حيث الجوهر سرد تأريخي متسلسل يستوفي كل شيء، أو حتى يمكن القول إنهما ريبورتاج عما حدث على مدى بضع السنوات الأخيرة التي مضت، وعما يحدث الآن في هذا البلد، ولنقل بصدق: إنه لمن الصعب أن نتصور أنّ بإمكاننا العثور في أي إصدار آخر على معلومات أكثر استيفاء للأحداث التي تجري في سورية.

ولنتساءل الآن: هل يجيب كتاب أ.فاسيليف "من لينين حتى بوتين" عن السؤال الذي طرحناه في مستهل هذا العرض النقدي للكتاب وهو: ما حاجة روسيا إلى الشرق الأوسط الكبير، ولماذا نحن مستمرون على مدى ما يزيد عن مئة سنة، اعتباراً من الآن، في السعي بإصرار وصبر لتطوير علاقات ودية مع بلدان هذه المنطقة؟ إن الكتاب من وجهة نظري يجيب عن هذا السؤال إجابةً أكثر من مُقْنِعة.

إن هذا العمل الرصين الشامل للكاتب والعالم الأكاديمي أ.فاسيليف يجسد جهداً علمياً جدياً، ويشكل إسهاماً مرموقاً في إغناء علوم الاستشراق والسياسة والتاريخ الوطنية والعالمية، ويمثّل في الوقت نفسه أنموذجاً يُقتدى به في مجال الأدب الصحفي الحقيقي الرفيع، ويشكل ظاهرةً في أدبنا التاريخي العلمي ـ الشعبي.

لقد قرأت هذا الكتاب "في جلسة واحدة" من دون انقطاع، وعندما قلبت الصفحة الأخيرة حسدت بإخلاص أولئك الذين تنتظرهم متعة وبهجة قراءته.

هوامش:

1 ـ "الخلاصية" أو "التخليصية": نسبة إلى "الخلاص" أو "التخليص" الذي سيتحقق على يدي المسيح "المخلّص" (عند "المجيء الثاني" في المسيحية) أو المسيّا المنتظر ("محقق الوعد الإلهي" في اليهودية)، الذي سيجيء إلى الأرض لتخليص البشرية من جميع الشرور والمظالم، ولإقامة الملكوت السعيد على الأرض في عصر العدالة الذهبي الذي سيدوم ألف سنة. ويستعمل بعضهم مصطلح "المسيحانية" أو "المشيحانية" أو "المسيّانية" أو "المسيّائية" نسبة إلى "المسيّا" أو "المشيّح". ويترجم بعضهم كلمة: "البرغماتية" بكلمة "الذرائعية" (المترجم).

2 ـ المارشال دميتري أوستينوف (1908 ـ 1984) من رجالات الدولة والسياسة والحزب والجيش. تولى منصب وزير الدفاع في الاتحاد السوفييتي عام 1976 وظل في هذا المنصب حتى وفاته. و"ميتيا" هو: تصغير لاسم "دميتري".

3 ـ "ليونيا" تصغير اسم "ليونيد" والمقصود "ليونيد بريجنيف" (1906 ـ 1982) الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي (1966 ـ 1982) (المترجم).

العدد/79/ الربع الثالث للعام 2021

خطٌ في الرِّمال(*)

فرنسا وبريطانيا: والصراع الذي شكّل الشرق الأوسط

قصة سايكس ـ بيكو غير المروية وفقاً للوثائق

جيمس بار

ترجمة: أ. منير الرفاعي(*)

في صيف عام 2007، وأنا أطلع على تقرير صادر عن الحكومة البريطانية رُفعت عنهُ السريَّةُ مؤخراً صُعقتُ لمَّا وقعت عيناي على جملة فيه. هذا التقرير الذي كتبه ضابط في جهاز الأمن البريطاني إم. آي. 5 (MI5)، في أوائل عام 1945 ولم يُنشر حتى الآن، حلَّ لُغزاً كان يُحيِّر الحكومة؛ وهو: مَنْ كانَ يُموِّل ويُسلِّح الإرهابيين اليهود الذين كانوا يحاولون آنذاك إنهاء الحكم البريطاني في فلسطين؟ الضابط الذي عاد توَّاً من زيارة إلى الشرق الأوسط قدَّم إجابة صادمة عندما أفاد في تقريره بأن الإرهابيين "يبدو أنَّهم كانوا يتلقّون الدعمَ من الفرنسيين".

(*) مقدمة كتاب خطٌّ في الرِّمال A Line In The Sand، لمؤلفه جيمس بار James Barr.

والكتاب نظرة ثاقبة على القصة غير المروية للتنافس البريطاني–الفرنسي الذي رسم حدود الشرق الأوسط الحديث من خلال وثائق بريطانية وفرنسية رُفعت عنها السرّية مؤخراً، تكشف الحرب السريّة للتآمر والتجسس بين بريطانيا وفرنسا لحكم الشرق الأوسط. (المترجم)

(*) باحث ومترجم سوري.

وأضاف الضابط أنَّه تحدَّث إلى نظرائه في المخابرات البريطانية السرية، إم. آي 6 (MI6)، قائلاً: "إنَّنا نعلمُ من مصادر "سريَّة للغاية" أن مسؤولين فرنسيين في بلاد الشام كانوا يبيعون أسلحةً سراً إلى (الهاغانا)[1]، وقد تلقينا تقارير حديثة عن نيتهم إثارة الفتنة في داخل فلسطين"، أي أنه، بينما كان البريطانيون يقاتلون ويضحُّون بأنفسهم من أجل تحرير فرنسا، كان حلفاؤهم المفترضون –الفرنسيون - يدعمون سرًا الجهود اليهودية لقتل الجنود والمسؤولين البريطانيين في فلسطين.

كانت خطوة فرنسا غير العادية هذه تمثّل ذروة الصراع للسيطرة على الشرق الأوسط الذي كان متواصلاً لمدة ثلاثين عاماً. في عام 1915 حاولت بريطانيا وفرنسا الحليفتان في زمن الحرب أيضاً، حل التوترات الناجمة عن طموحاتهم المتنافسة في المنطقة. في اتفاقية سايكس - بيكو السرية قامتا بتقسيم إمبراطورية العثمانيين الشرق أوسطية بينهما بخط مائل في الرمال يمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الجبال المُتاخمة للحدود مع إيران، بحيث تكون الأراضي الواقعة شمالي هذا الخط المفروض تحت السيطرة الفرنسية؛ بينما تسيطر بريطانيا على معظم الأراضي الواقعة جنوبه. ولأن القوتين لا يمكن أن تتفقا على مستقبل فلسطين، فقد اقتضت التسوية، التي لم يرغب فيها أي منهما، أن تكون الأرض المقدسة تحت إدارة دولية.

كان بناء إمبراطورية من هذا النوع، وبهذا الشكل الفظّ، شائعاً في القرن التاسع عشر، لكنَّه كان ممقوتاً فعلاً في الوقت الذي تمَّ فيه توقيع اتفاقية سايكس بيكو، وكان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسونWoodrow Wilson من بين منتقديها. وعندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في عام 1917، انتقد الرئيس ويلسون الإمبريالية الأوروبية، واقترح -عند انتهاء الحرب - وجوب أن يكون للشعوب الخاضعة التي أصبحت بلا جنسية الحق في تقرير مصيرها.

---

[1] الهاغانا Hagana: منظمة عسكرية صهيونية إرهابية استيطانية أسست في القدس عام 1931، وقادت معركة إنشاء (الكيان الصهيوني) في فلسطين منذ العام 1921 حتى 1948. (المترجم)

في هذا المناخ كان البريطانيون بحاجة ماسة إلى أساس جديد يستندون إليه في مطالبتهم بنصف منطقة الشرق الأوسط. وقد كانوا يسيطرون بالفعل على مصر، وسرعان ما أدركوا أن دعمهم التطلعات الصهيونية علناً لجعل فلسطين دولة يهودية، يمكّنُهم من تأمين الضفة الشرقية المكشوفة لقناة السويس مع عدم تَعرُّضهم للاتهامات بأنهم يستولون على الأراضي. ولكن، ما بدا في ذلك الوقت أنه أسلوب بارع للتغلب على فرنسا، أدّى إلى تداعيات كارثية منذ ذلك الحين.

عرف البريطانيون منذ البداية أن هذه الخطوة تنطوي على خطر إثارة غضب شديد في العالم الإسلامي، لكنهم كانوا واثقين من قدرتهم على التغلب عليها. فقد كانوا يعتقدون أن العرب سيكتشفون المنافع الاقتصادية للهجرة اليهودية، وأن اليهود سيكونون ممتنين لمدة طويلة لبريطانيا لمساعدتهم على تحقيق حلمهم. لكن الواقع أثبت خطأ كلا الافتراضين. فقد أثارت الهجرة اليهودية غضباً عربياً عارماً، كما أن المحاولات البريطانية للحفاظ على السلام من خلال تخفيف حدّة التغيرات أدَّت إلى إثارة سخط اليهود.

سيطرت بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وسيطرت فرنسا على لبنان وسورية بموجب صك الانتداب الممنوح لهما من عصبة الأمم. كان من المفترض أن تقود كلتا القوتين هذه الدول الناشئة نحو الاستقلال السريع، لكنهما بدأتا على الفور في التباطؤ في تنفيذ ذلك. كان رد فعل العرب غاضباً لأن الحرية التي وُعدوا بها أخذت تتلاشى أمام أعينهم شيئاً فشيئاً كما السراب. وكان كل من البريطانيين والفرنسيين يلقي باللوم على سياسات الآخر بسبب الاعتراضات التي بدأ كل منهما يواجهها. رفض كل منهما مساعدة الآخر في التصدي للمعارضة العربية العنيفة؛ لأنهم كانوا يعلمون أن ذلك لن يزيدهم إلا كراهية. لمدة عامين تقريباً في عشرينيات القرن الماضي، تجاهل البريطانيون الطلبات الفرنسية المتكررة لمنع المتمردين الذين كانوا يقاتلون قواتهم في داخل سورية من استخدام شرق الأردن المجاور، الذي تسيطر عليه بريطانيا، واتخاذه قاعدة لهم. وتجاهل الفرنسيون بدورهم طلب البريطانيين تضييق الخناق على العرب الذين اتَّخذوا من سورية ولبنان معقلاً لهم خلال تمرّدهم في فلسطين في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين. وبسبب عدم وجود أي دعم من الجوار، لجأت كل من فرنسا وبريطانيا إلى أساليب ووسائل عنيفة لسحق الاحتجاجات مما ضاعف من غضب العرب.

لطالما اعتقد الفرنسيون أن البريطانيين كانوا يساعدون المقاومة العربية لحكمهم مساعدة فاعلة، ولكن لم يكن لهذا الشك أي أساس من الصحة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. إلا أنَّ سقوط فرنسا عام 1940، وقرار الفرنسيين في بلاد الشام دعم حكومة فيشي Vichy أدَّى إلى إنهاء إحجام الجانبين عن التدخل في مشكلات الطرف الآخر. ففي شهر حزيران 1941، غزت القوات البريطانية والقوات الفرنسية الحرة سورية ولبنان لمنع إدارة فيشي من تأمين نقطة انطلاق لألمانيا لشنّ هجوم على السويس. وبعد استسلام الفيشيين الفرنسيين بشهر واحد، عهدت الحكومة البريطانية إلى الفرنسيين الأحرار بإدارة لبنان وسورية، فأثارت هذه الخطوة غضب العرب، لذلك قرر المسؤولون البريطانيون أن أفضل طريقة لصرف الانتباه عن فلسطين هي مساعدة كل من سورية ولبنان في الحصول على استقلالهما على حساب فرنسا، ففعل اللبنانيون ذلك في عام 1943 بمساعدة بريطانية كبيرة. ثم اكتشف الفرنسيون أن البريطانيين كانوا يتآمرون مع السوريين، أيضاً، لنيل استقلالهم عن فرنسا في العام التالي.

اكتشف الفرنسيون أن الصهاينة يشاركونهم الرغبة في الانتقام، لأن الرأي اليهودي قد تحرك الآن تحركاً حاسماً ضد البريطانيين. وفي عام 1939، وفي محاولة لاسترضاء العرب، فرض البريطانيون قيوداً مشددة على الهجرة منعت أعداداً كبيرة من اليهود الفارين من ألمانيا النازية من الوصول إلى بر الأمان في فلسطين. وعندما انتشرت أخبار المحرقة المنهجة وحجمها قرر الكثير من اليهود أن الوقت قد حان لطرد البريطانيين. أظهرت الجهود البريطانية في تهدئة إرهاب العرب قبل الحرب أن استخدام القوة والعنف قد نجحا. وكما يكشف هذا الكتاب فقد كان الفرنسيون في ذلك الحين يقدمون دعماً سرّياً للإرهابيين الصهاينة الذين كانوا يشاركونهم العزم والتصميم على طرد البريطانيين من فلسطين.

إن ما يجعل هذا التنافس المحموم الحاقد بين بريطانيا وفرنسا مهماً للغاية هو أنَّه أدى إلى تأجيج الصراع العربي الإسرائيلي اليوم. كما أن استخدام بريطانيا للصهاينة لإحباط الطموحات الفرنسية في الشرق الأوسط أدى إلى تصعيد مثير للتوتر بين العرب واليهود، لكن الفرنسيين هم الذين لعبوا دوراً حيوياً في إيجاد دولة (إسرائيل)، من خلال مساعدة اليهود على تنظيم الهجرة على نطاق واسع، ودعم الإرهاب (الصهيوني) الذي أطاح أخيراً بالانتداب البريطاني المُفْلس في عام 1948.

متابعات

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

قراءة في كتاب (الإرهاب جريمة العصر الكبرى)

أ.د. حسين جمعة(*)

تقديم:

تعددت الكتب والأبحاث التي تناولت ظاهرة (الإرهاب) مفهوماً وتعريفاً، نشأة وتاريخاً، طبيعة ووظيفة وأهدافاً، أنواعاً وخصائص ... وركزت في فحواها على التفريق بينه وبين العنف، والمقاومة، والكفاح المشروع للدفاع عن الذات، سواء أكان فردياً أم جماعياً، عشوائياً أم منظماً ومخططاً له مسبقاً، محلياً أم إقليمياً ودولياً، شعبياً أم رسمياً ... ولم تهمل طبيعة تطوره وتحوّله إلى صناعة تقودها تيارات وأحزاب ودول أو أفراد نذروا أنفسهم له كما هو عليه الحال في تنظيم القاعدة الذي ظهر فيه أسامة بن لادن كمنظر سياسي وعسكري، وهو الذي ولدّ تنظيم (داعش).

ومن ثم أخذ الإرهاب يهدد الوجود والهوية على المستويين الفردي والجماعي، الشعبي والرسمي، وينال من سيادة الأوطان والدول، فيدمّي ترابها، ويقتل أبناءها، أو يشوه هيئتهم الجسدية ... راح يقتل روح الحياة فيها، وينتهك قيم المروءة والمُثُل والأخلاق، ولا سيما حين ارتبط بالتوحش وإلغاء الآخر، بل قتله لمجرد مخالفته لأصحاب الإرهاب.

(*) باحث وكاتب سوري.

ولّما كان ذلك كذلك ووَفْق ما ظهر للعيان في المنطقة العربية عامة وفي سورية خاصة، فقد تسارع الدكتور حسين راغب الحسين إلى تأليف كتاب (الإرهاب جريمة العصر الكبرى) الصادر عن (دار الشعب) في سورية لعام (2020) في ستة فصول، ضمت مباحث عديدة ذات مضامين جامعة، وقد انتهت إلى ثبت للمراجع وفهرس وقد بلغت (295) صفحة من القطع الكبير.

وإذا كان الباحث قد تناول ظاهرة الإرهاب ووعى مسالكها ووعورة دروبها فإننا نجد في هذا الكتاب مزية التتبع والشمول لكل ما يتصل بالإرهاب حسب مشروعه التدميري وأعماله الاجرامية، فتياراته التي ظهرت في المنطقة عامة وسورية خاصة، لم تكن استخلافاً للإنسان كي يعمر الأرض والأوطان وإنما كانت قتلاً للحياة، وتدميراً لعمارة الأرض، وقد غدت خارج الزمان والمكان، وهو ما دعانا إلى هذه القراءة، والوقوف عند الفصول الثلاثة الأخيرة (الإرهاب في ظل القانون الدولي، الإرهاب في سورية، استراتيجية مكافحة الإرهاب ...) لنكتشف من خلالها مدى التضليل الذي مارسته الإدارة الامريكية على المستوى العالمي فقد ظهرت أنها هي التي تمارس العنف والإرهاب، وقد اغتصبت مفاهيم العدالة والمساواة لصالح مصالحها، وليس من أجل إنسانية الإنسان.

وعي القراءة:

ما من باحث أو قارئ لكتاب ما، أو بحث ما يمكنه أن يبقى خارج الزمان والمكان والثقافة، والانتماء، ومواكبة الحياة وتطور معارفها وعلومها، وتغير مواقف أصحابها ومشاعرهم، وما من قارئ يمكنه تجاوز عنوان النص ومحتويات مادته واستلهام أسرارها بما يدل عليه من ثبات الوطن وأبنائه على مقاومة تنتصر للحق.

فالباحث (الراغب) كان مسكوناً بالانزياحات النفسية والإدراكية للعقل البشري الذي قاد صاحبه إلى تبني ثقافة دون ثقافة، وسلوك دون سلوك، فرأى أن الكون الإنساني غدا محكوماً بثقافة القوة، وقوة المصالح، وإنتاج الأساليب التي تحقق له رغباته، وتهدئ ثائرة الجشع والطمع لديه، ما جعل الإرهاب مرتبطاً بالقوة والمقاصد المريضة، التي وجدت

الكائنات المتطرفة التي تميل إلى سلوك التوحش البعيد عن الفعل، والحكمة الواعية التي يتكامل فيها الإنسان مع الآخر.

لهذا رأى الباحث أن التضاد منضبط بفكرة الهيمنة والسيطرة، واستغلال العقل لقدراته... ما أدى به إلى وصفه بأقبح الأوصاف، لأنه استغل العقائد والمذاهب وتفنن بالإساءة إليها أو الخروج عن مبادئها ... ولعل فكرة الأضداد هي التي سكنت عقول أرباب الهيمنة والسيطرة منذ القديم، فركزوا على التمايز والاختلاف بين بني البشر، وجعلوا صنفاً فوق صنف، وجماعة أقرب إلى الله من جماعة أخرى، ثم خصصوا ذواتهم بالعقل الإدراكي والنخبة المتميزة، وهذا يجعلهم يتخيلون أنهم وحدهم الذين يمتلكون الحقيقة، وبيدهم مآل كل شيء، وعلى الآخر الذي لا يماثلهم أن يطيعهم، ويسير وراءهم ويُسخر ذاته لمصالحهم، وإلاَّ أُقصِيَ من الوجود الإنساني ... ولمّا كان ذلك يستفحل داخل ذات أولئك القوم، كان التطرّف في الرأي والموقف يزداد قبحاً وكراهية حتى خرج عن المألوف وغدا جريمة ماحقة للحياة لأن الصراع لم يعد على المصالح فحسب بل غدا على الوجود ذاته لذا كان (الإرهاب جريمة العصر الكبرى)، عنوان الكتاب بما ينهض من معطيات دلالية كثيرة.

قراءة في المحتوى:

حين يتأمل الباحث محتوى الكتاب يدرك أَنَّ تاريخ الإرهاب ليس تاريخاً حديثاً في الوقت الذي يدرك أن أرباب الإرهاب صاغوا ذواتهم من مفردات التباين مع الآخر، وشيطنة أفكاره، ووصف مواقفه بالتناقض أو التخلف أو العجز ... وهُمْ يرون أن الآخر هو من عَجَز إدراك الحقيقة، وهي التي تعبر عن اتباع رغباتهم ... لذا كان لا بد من فرضها عليه بالقوة أو الضّغط أو العنف أو التكفير أو الإلغاء والاستئصال ... وما يؤسف له أن هذا السلوك قد كثر تبنّيه لدى عدد من الأفراد والأمم والدول التي ملكت قدرات مادية ومعنوية وإعلامية وعسكرية فائضة ... وأخذت مصالحها تربّى أبناءَها على نزعة عرقية استعلائية، ثم توجه سلوك كثير من قادتها، إلى الابتعاد عن الحق والعدالة والحقيقة ما يعني أن يدها دائماً على الزناد، ومن دون مبالاة

بمقَدَّس أو حياة آدمي، على الرغم من أنه لا يجوز إزهاق أرواح البشر من أجل المصالح المرجوة لأرباب الهيمنة.

وكان المهاد الشيطاني الفكري الاجتماعي يستفز أصحاب النفوس المريضة بالطمع والجشع فيدفعهم إلى إظهار ملكات القوة المادية والمعنوية، ومن ثم استخدامها لاغتصاب ما لدى الآخر، فرداً أَمْ جماعة أم دولة.

فكل شيء لا يقع تحت سيطرتهم وتصرفهم إنما هو تقصير منهم لذا وجدنا صناعة الإرهاب مُنْغرسة في نفوس أهل الطمع، والجشع، وبخاصة حين يستشعرون ما يملكونه من قوة فائضة، ولا سيما المادية ... وبناءً عليه بدأت هذه النفوس تقونن طمعها في إطار قانون يحقق مصالحها، وتجعل الإرهاب أداة لتحقيقها، وكانت على الدوام تثير زوابع هوجاء ضد الهدف المقصود، كنعته بالاستبداد، والظلم، وعدم اعتماد النظام الديمقراطي ... كانت تفاقم التوتر الإعلامي الذي يساند قادة على عينها، وأشرفت على تطور أعمالها التيارات الإرهابية التي صنعت له الإجرامية.

وهو ما ظهر للعيان في إنشاء تنظيم القاعدة في ثمانينيات القرن العشرين برعاية أمريكية، ومن عباءته خرج تنظيم داعش، الذي ارتبط بالإدارة الأمريكية بمثل ما ارتبط بحلفائها، وفي طليعتهم الكيان الصهيوني، بوصفه الوجه الآخر للتيارات الإرهابية التكفيرية المتوحشة.

وكان الكتاب يلحظ ذلك كله، ويستبطن الوعي بحقيقة الإرهاب وحركاته وتياراتها، ويتوقف عند أفكارها ما جعله وثيقة هامة ودقيقة يعود إليها الباحثون، ليتوصلوا إلى كشف أسرار قبض عليها مؤلفه بمزيد من الحصافة والخبرة والدراية وقد شغله مسألة شديدة التعقيد في الذهن البشري، تتلخص في التعاون الذي جرى بين الدول وحكوماتها الراعية للإرهاب ،والداعمة له وكأنه أشبه بتحالف دولي رسمي منظم بين حكومات متعددة المشارب والقوى لا يجمعها إلا المصالح الجشعة أو تبعية المغلوب للغالب الذي فرض سلطانه على مقدرات الدول الضعيفة أو الصغيرة.

ولعل الفصل الرابع من أدق الفصول التي عَبَّرت عن ذلك، بوصفه يتناول (الإرهاب في ظل أحكام القانون الدولي)، ويبين جرائم الدول التي تساند الإرهاب، ومما قاله فيه: إن ((سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف

دولة أخرى [لاستخدامه في إضرار] هذه الدولة لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثانية)) إنما هو جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، ويتابع قائلاً: إن ((إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوّات غير نظامية أو مرتزقة من جانب دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة)) (ص156) إنما يماثل ذلك بالعقوبات الجرمية لمخالفته الميثاق الذي تبنته الأمم المتحدة.

ثم يرى أن الدول التي تتعاون مع الإرهاب وتخطط له أو تُعدُّ لعدوان وتبدأ به وتنفذه إنما ترتكب جريمة ما، لأنها مدركة ((للظروف الواقعية التي تثبت الانتهاك الواضح لميثاق الأمم المتحدة)) (ص157) ولم يترك الباحث (الراغب) هذا الفصل معزولاً عن مبحث آخر عن (الإرهاب في ظل الاتفاقيات والقرارات الدولية/ص159)، وبيّن فيه تلك القرارات، مثل ((الاتفاقية الدولية لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه)) الصادرة عن (عصبة الأمم المتحدة) عام (1937م)، واتفاقية(لاهاي – 1971/12/4م) وغيرهما من الاتفاقيات التي جعلت الكتاب مرجعاً يوثقها لتكون بين يدي القارئ، في الوقت الذي يضع يديه على عقوبة من يخترق القوانين والاتفاقات الدولية، وكأني به أراد أن يبرز للقارئ جرائم الدوائر الصهيو/أمريكية وغربية وإقليمية بحق الجمهورية العربية السورية التي ضربها إرهاب تلك الدول، وقد جّمّعت تيارات المرتزقة والأفّاقين، وأصحاب الهوس الديني المنحرف، للنيل من صمود سورية وإضعافها.

ولمّا توقف عند ذلك كله فإنه رأى أن يميز بين (الإرهاب والكفاح الوطني المسلح) فعقد مبحثاً آخر لهذا (ص173) واستند فيه إلى قرارات المجتمع الدولي الذي أقرَّ بحق الدول في الدفاع عن سيادتها بتشكيل حركات مقاومة لإخراج المحتل من أراضيها كما هو في المواد (1و2و9و10) لعام (1899م) من لائحة (لاهاي) ثم أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (28) تاريخ (1973/12/12م) قرارها (3103) الذي تضمن مقاومة الإرهاب والاحتلال والمبادئ الأساسية لحق تقرير المصير ضد الاحتلال، ولما كان ((الإرهاب يستخدم القوة والعنف من أجل بث الذعر والخوف وترهيب الناس أصبح ذلك محظوراً في ميثاق الأمم المتحدة /المادة2/ الفقرة الرابعة))،

وهـذا مـا خالفتـه الولايـات المتحـدة الامريكيـة أولاً في حمايـة الكيـان الصهيوني الـذي تـوحّش في قتل الشـعب الفلسـطيني أو اقتلعـه مـن أرضـه بـل طفق هـذا الكيـان بـدعم لا محدود من الإدارة الامريكيـة بتصوير المقاومة الفلسطينية للاحتلال إرهاباً، لأنها تقاوم الكيان الصهيوني المحتل والطارئ علـى الوجـود – أصـلاً – بقـرار أممـي وثانيـاً بممارسـة الإدارة الأمريكيـة للإرهاب بحجة مقاومته كما حدث في العراق وسورية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا الإشارة المركـزة للفصل الخـامس (الإرهـاب في سـورية –ص183) وفيـه سـتة مباحـث عنـوان الرابـع منهـا ((أهـم القـرارات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في سورية/ص217) وقد بدأ فيه بالحديث عـن القـرار (2170) الصـادر عـن مجلس الأمـن بتـاريخ (2014/8/15م) بشـأن تنظيم (داعش) الذي سيطرت عصاباته على أراض من سورية والعـراق، وورد في المـادة الرابعـة والعشـرين منـه : ((إن أي عمـل أممـي ضـد الإرهـاب – وفقـاً للقـرار – ينبغـي أن يقـوم بالتنسـيق السـيادي، أي عـدم فـرض أي شـيء علـى الدولـة السـورية والعـراق، وهـذا مـا لم تلتـزم بـه أمريكـا)) (ص217) وعلـى العكـس فقـد شـكلت تحالفـاً تـزعم فيـه محاربـة إرهـاب داعـش، بيـد أن الحقيقـة كـان لحمايـة داعـش ومـرتكبي الجـرائم الـتي تعلـم بهـا الإدارة الامريكية ثم دعم قـرار مجلس الأمـن (2178) تـاريخ (2014/9/24م) القـرار السابق، ولم ينفذ من قبل دوائـر التحـالف الأمريكـي، بل جلبت ((المقـاتلين الإرهابيين الأجانب ... إلى سورية والعراق)) (ص221)

وتتـابع القـرارات الدوليـة للحفـاظ علـى سـيادة سـورية والعـراق والوقـوف معهما ضد الإرهاب... ولكـن أمريكا ومـن تحـالف معهـا، أو مُورِسَ الضغط عليه وقف مواقف مريبة أقلها تدريب الإرهابين، ومدهم بالسلاح والمال.

لذا كان المبحث الخـامس مـن هـذا الفصل خاصاً بالحديث عـن (الـدعم الخـارجي للتنظيمـات الإرهابيـة في سـورية /ص231، وعلـى رأسـها الـدعم التركي والأمريكي والصهيوني) وتنوع دعم الحكومة التركية للإرهـاب في سورية، والوقوف ضد سيادتها الوطنية، وفتحت الحكومة التركية الحدود البالغة نحو (900كم) لعبور المرتزقة والشاردين، بعد أن درّبتهم على السلاح والقتال وأمدَّتهم بالمال والغذاء وما يحتاجون إليه في قتل الشعب السوري.

فالقراءة الموضوعية للواقع في سورية تؤكد حقيقة ما يجري على أرضها من تمزيق لأواصر وحدتها، وتهجير لأبنائها ونهب لثرواتها، وتدمير لبنيتها، وكل ذلك يؤكد أن الإرهابيين ما كانوا ليحققوا كل هذا التدمير والتخريب لولا الرعاية غير المحدودة من أرباب الهيمنة في واشنطن وحلفائهم.

وإن تحدثت عن الدعم الأمريكي للإرهاب فحدّث عنه ولا حَرَج، وهو دعم بالسلاح المتطور وتقديم العون للإرهابيين من الجو والأرض ومن الاستخبارات، ومن الإعلام، فضلاً عن الدعم اللامحدود بالمال وهذا كله وغيره ما تناوله الكتاب في (ص234 -238) ...

ولا نشك لحظة في أن الإدارة الامريكية هي الراعي الحقيقي للإرهاب في سورية، وتشكيل التحالفات الدولية التي تنفذها إدارتها وفق حجج واهية، وذرائع كاذبة، ولذا استمرت بالتدخل غير المباشر لدعم الإرهاب ومساندته بكل أنواع القتال، والمشاركة في ضرب الجيش العربي السوري، ثم دخلت في عام 2016 -2019 بشكل مباشر بقواتها لمساندة ما يعرف بقَسَد، ضاربة كل قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط، وسيطرت على (مطار الرميلان) وعلى منطقة الشدادي وقاعدة تل البيدر، وحقل عمر (النفطي) وغير ذلك، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية دولة محتلة ومارقة وإرهابية خارجة عن مفهوم القانون الدولي.

ويتساءل المرء: كيف لدولة عظمى كأمريكا تقوم باحتلال أراضي الدول، ويصادر قرارات حكومات مستقلة، وتقيم تحالفات دولية لدعم الإرهاب، وتشارك بقواتها المسلحة في مساندته، ... أقول: كيف لأمريكا التي تقوم بذلك كله وبغيره أن تدعي الديمقراطية والحرية، وتزعم أنها تريد نشرهما في العالم؟ كيف لها أن تزعم الحفاظ على الكرامة الإنسانية وهي تزرع الخوف والرعب في الشعوب التي احتلتها آلتها العسكرية، بعد أن هتكت إنسانية الناس، وقتلت الآلاف منهم؟

إن العقل الإنساني الحر يرى عجباً من مزاعم الولايات المتحدة في نشر الحرية والديمقراطية في العالم بينما هي تسعى إلى العولمة العسكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تجعلها مسيطرة عليه برمته،

فالولايات المتحدة الأمريكية قد فصّلت الحرية والديمقراطية على مقاس مصالحها ليس غير ...

إن الطريق (الضرورة)التي اتخذتها سورية لمواجهة رعاة الإرهاب وداعميه ومموليه ومدربي عناصره هو طريق المقاومة، لا لاستهلاك الوقت، أو الرغبة في قتل الذين ضلّوا عن الحق وتنكروا لسيادة بلدهم، أو قتل المرتزقة الذين جُندوا في إرهاب جعلهم أكثر تشظياً على مستويات عدة بل للحفاظ على سيادة الدولة وكرامة الوطن والشعب.

إن مقاومة الإرهاب وداعميه تنتصر للحرية والسيادة وقد حمل المقاومون بكل صنوفهم أحلامهم وحاضرهم وسيادة أوطانهم، وتاريخها وعظمة ثقافتها على مقدار ثباتهم في المعارك التي أعلنوا فيها أن أرواحهم قرابين للنصر صار الشعب العربي السوري بقَضّه وقضيضه مقاوماً للإرهاب، وليس الجيش العربي السوري وحده.

وأرى أن وعينا للإرهاب وصناعته لا يكون خارج الإرادة والوعي الذاتي والمعرفي الموضوعي، وإلا فإننا لن نتمكن من فَهْم ماهيته، وأسراره داخل الفكر البشري الذي شكلته ثقافة ما، ثقافة تنطوي على حجم هائل من الرغبات والدوافع والمفاهيم والآليات والتقنيات والاتجاهات، ثقافة جرى فيها الخلط والتشويه بين الانتماء والولاء، بين المواطنة والاصطفاف خارجها، ما أدى إلى الإرباك والارتباك والاضطراب على المستويين الفردي والمجتمعي

وهذا كله يفرض علينا في سورية والوطن العربي البحث بعمق فيما جرى وتحليل التشابكات التي وقعت بين الدول الكبرى والإقليمية في رعاية الإرهاب ودعمه والاصطفاف معه على حساب سيادة الدول الصغيرة.

فالحق لن ينتصر إلا بالتضحية والمقاومة، وفق رؤية استراتيجية سياسية وعسكرية وعلمية وتقنية، تتكامل مع بقية المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ... ومن ثم تصبح الحياة نوراً مشعاً لأبناء الوطن إما بالانتصار وإما باكتساب الفخر بشهادة مطرزة بالخلود والجنة.

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

قراءة في كتاب سورية الطريق الصعب من الحرب إلى السلم

تأليف: ماريا خودينسكايا -غولينيشيفا

ترجمة عياد عيد

بقلم: أ.نبيل فوزات نوفل(*)

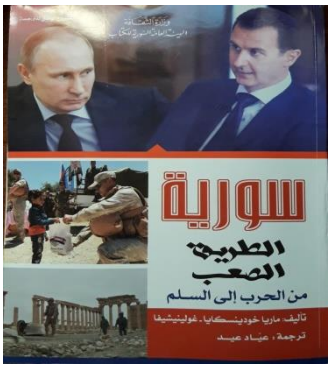

لم يعد خافياً الدور الخطير الذي قامت به القوى المشاركة في الحرب العدوانية الإرهابية على سورية منذ العام 2011م،حيث تجسد التضليل والتزوير والخديعة بشكل سافر تحت بدع وأكاذيب ،ورغم الهيمنة الكبيرة على وسائل الإعلام العالمي ،و الإرهاب الفكري والسياسي الذي تمارسه القوى الامبريالية على الكتاب والصحفيين إلا أنه كان هناك من لم يقع في سحر الامبريالية ووقف إلى جانب الحق ،وفضح وعرى ما قامت به الدول الاستعمارية من دعمها للإرهابيين المجرمين ،وكشف الهدف الاستعماري من وراء ذلك. ومن هؤلاء الكاتبة الروسية ماريا خودينسكايا-غولينيشيفا في كتابها سورية الطريق الصعب من الحرب إلى السلم. الصادر عن وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب عام 2021،والذي يحتوي على 944 صفحة من القطع العادي يتضمن ستة فصول،،مع فهرس ومقدمة ،ونقله إلى العربية الكاتب عياد عيد. تبدأ الكاتبة بتقديم رؤيتها لأسباب الحرب والتي نوجزها بالآتي:

(*) باحث وكاتب سوري.

1 -إن الحرب العدوانية على سورية هي نتيجة التحولات الدولية والصراع بين القوى الصاعدة والقوى الكبرى وهي "ورقة اختبار" تعكس الاتجاهات التي يتشكل فيها النظام العالمي الجديد، والتي راح فيها المتنافسون يسعون لتحقيق أهدافهم الخاصة (ص12).

2 -إن أن ما يجري هو مواجهة بين حكومة الرئيس بشار الأسد والمعارضة (بجناحيها السياسي والعسكري على حد سواء)"(ص14).

3 - عدم مقدرة النظام الحاكم على تكييف منظومة الدولة مع الظروف الخارجية المتغيرة، وتشير إلى أن الرئيس يشار الأسد شرع في لبرلة أساليب القيادة في البلاد بعض الشيء(ص18) وأقدم على بعض الخطوات "لتلطيف الحياة السياسية"، فأخرج من السجون عدداً من الناشطين كان من بينهم إخوان مسلمين، وراهن على الإنتلجيسيا الشابة ورجال الأعمال في مسألة تعزيز النزعات الديمقراطية والإصلاحية ،وهذا كله في ظل مواجهة مع المحافظين كثيري العدد من المعسكر القديم(ص19)

4 -وترى المؤلفة أن النزاع الداخلي بين ما يسمى الحرس القديم والجيل الجديد قد استمر طوال فترة الأزمة، حيث لقيت مسائل إنشاء مناطق خفض التصعيد عام 2017 ووقف الأعمال القتالية عام 2016 معارضة من قبل بعض ممثلي الجيش والأجهزة الأمنية المحيطين بالرئيس بشار الأسد والذين يؤيدون أحكام أبيه الصارمة ولا يسمحون بأي حلول وسط مع العدو المتمثل بالمعارضة المسلحة(ص19).

5 -وترى المؤلفة أنه مع تقليص قدرة الموظفين الحزبيين الوصائية بدأ يزداد وزن المؤسسات الحكومية، وبدأت عملية تطوير الهيئات الحكومية (وأن أهداف الحزب الوحدة والحرية والاشتراكية قد فقدت جاذبيتها لدى قسم غير قليل من الناس ،وبدا احتكار حزب البعث للسلطة وأساليبه في إدارة البلاد في نظر الكثيرين من مخلفات الماضي غير مقبولة فعلاً (ص 20)، وشهدت البلاد انفتاح معين في إدارة الدولة، وابتعاداً عن الأحكام البعثية الصارمة السابقة، انتعشت الحياة السياسية(ص21).

6 -حفز النزاع الداخلي المسلح الذي بدأ عام 2011 دمشق على إجراء بعض التغيرات، مثل "قانون الأحزاب"، وإقرار دستور جديد عام 2012 ،لكن اشتداد الحرب ودعم الغرب لما يسمى معارضة مسلحة جعل الدولة السورية تنظر بمزيد من الشك إلى مستقبل لبرلة الحياة السياسية في البلاد وترى في كل خطوة في هذا المجال تنازلاً من الدولة لأعداء الجمهورية العربية السورية (ص22).

7 -وترى المؤلفة أن المقدمات الاقتصادية للحرب على سورية كانت نتيجة الاستياء الاجتماعي لدى جماهير القرويين المفقرة، والمرمية في المدن، والتي ترافقت مع سنوات الجفاف الخمسة المتتالية التي تعرضت لها سورية، ومن ضمن الأسباب الاقتصادية ذكر نسبة الفساد العالية في الجمهورية العربية السورية ،وهو فساد لم يعان منه السكان البسطاء وحسب، بل مجال العمال أيضاً لهذا أيد الكثيرون من ممثليه الاحتجاجات المعادية للحكومة.(24).

8 - لم تتمكن حكومة الجمهورية العربية السورية في بداية الأزمة من الاسراع في إنجاز الاصلاحات الناضجة ما أدى إلى تأجيل لبرلة المنظومة السياسية. و أنه من أسباب الحرب في سورية، سوء الأوضاع الاقتصادية والمادية واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وانهيار المجتمع التقليدي ،وازدياد الشرائح المهيمنة، و الآليات الحكومية غير المتطورة أو المعدومة التي تسوي النزاعات الاجتماعية والسياسية وعدم مقدرة الأنظمة الحاكمة على وضع مذاهب وإيديولوجيات مفهومة وجاذبة للجماهير(ص36) وهنا نرى لم تكن المؤلفة موفقة في رؤيتها للواقع السوري، وتقيمها لحزب البعث وعلاقته بالجماهير، وهذا ما أثبته الشعب في إعادة انتخاب الرئيس الأسد الأمين العام للحزب، وأعطت بعض الإشكاليات والخلافات الثانوية دوراً أكبر في سبب الحرب العدوانية الإرهابية التي شنت على سورية ،فما أوردته ليس هو السبب في الحرب، وإن كنا نقر بوجود بعض مظاهر الخلل والتقصير والخيارات الاقتصادية الخاطئة، ولكنها ليست السبب الرئيسي للحرب بل استثمرها الغزاة لتفاقم الأوضاع في البلاد.

9 - سياسة الرئيس بشار الأسد في المنطقة لتشكيل **حاجز** يمنع انتشار الحضور الأمريكي في المنطقة، **فقام الرئيس الأسد بخطوات تصحيح العلاقات مع اللاعبين الاقليميين** تركيا وايران، **والحفاظ على مكانة سورية في التعاون العربي، وبدأ جهوداً لتطبيع العلاقات مع تركيا منذ 2005/2004، فتم تبادل الزيارات بين رئيسي البلدين، وجرى العمل النشط في الاتجاه الإيراني، وعزز العلاقات التاريخية بين البلدين التي يجمع بينهما الشيء الكثير ،حيث عدوهما واحد وخيارهم واحد، وعملا على تعزيز وضع حزب الله في لبنان وكانت دمشق قناة التواصل لإيران مع العرب،** فزاد هذا الأمر من غضب الغرب الاستعماري، **وأخذت الحملات المزيفة تزداد على سورية والرئيس الأسد. وترى** المؤلفة **إن الحرب التي شنت على سورية هي** حرب بالوكالة **،وتبين أنواع المنظمات والمجموعات المعادية للحكومة وأهدافها ومهماتها ودور الرعاة الخارجيين** ومن خلال تضاعيف الكتاب تبين المؤلفة الدور لكل القوى التي لعبت دور في هذه الحرب سواء إيجابياً أو سلبياً، فترى أن ما يجري في سورية هو مواجهة بين قوتين مسلحتين كبريين وليس" حرب الأسد ضد شعبه" مثلما حاول زعماء الغرب ووسائل إعلامهم تصويره.

10 - ترى المؤلفة **أنّ التناقضات بين "الدول العظمى" (روسيا وأمريكا) والتناقضات بين بلدان المنطقة أثر تأثيراً مباشراً في تطور الأزمة السورية وخاصة الصراع بين السعودية وإيران في المنطقة، و تقسم المؤلفة الدول المعنية إلى معسكرين، معاد للدولة السورية ومؤيد لها، وهذا التقسيم مجازي، وسنحاول تكثيف وجهة نظر المؤلفة في دور هذه القوى، فحول القوى المعادية لسورية والمشاركة في العدوان والتي تمثلت في (أمريكا والدول الغربية ،ودول المنطقة مثل تركيا والسعودية وقطر والإمارات والكيان الصهيوني) تحدثت بالتفصيل وبالوثائق عد دور هذه القوى** ،فحول الدور الأمريكي **ترى المؤلفة:**

1 - إن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً على المبعوثين الخاصين إلى سورية في محاولة منها لإجبارهم على العمل لصالح ما يسمى المعارضة

التابعة لها، ولقد بالغت أمريكا والقوى الغربية التابعة لها في إمكانات المعارضة وشعبيتها في سورية.

2 -عملت أمريكا على منع حزب الله والحرس الثوري الايراني الموالية لسورية والقادرة على تهديد أمن الكيان الصهيوني من التواجد بالقرب من مرتفعات الجولان .

3 -عملت أمريكا إلى دعم ما يسمى الجيش السوري الحر الذي وضعته في موقع القوة المعتدلة المناهضة للرئيس الأسد(156) ،وتؤكد المؤلفة على لسان الخبراء الغربيين أن هذا الجيش هو جزء من تنظيم "القاعدة، وأن المجموعات المعتدلة والإرهابية تعمل على نحو مشترك وأنها جسد واحد(ص157)، و أن المعدات العسكرية تنقل إلى المجموعات المعادية للحكومة عبر قنوات المخابرات المركزية الأمريكية .

4 - نظرت أمريكا إلى مجلس الأمن في سياق حل المشكلات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية بصفته أداة للضغط السياسي على دمشق وموسكو.

5 -وحول الدوافع الداخلية والخارجية لقرار واشنطن الامتناع عن سيناريو استخدام القوة في سورية ترى المؤلفة أنه يمكن تقسيم الأسباب التي دعت واشنطن إلى اتخاذ قرار الامتناع عن سيناريو استخدام القوة إلى فئتين: الأول: الاعتبارات السياسية الداخلية ،حيث لم يؤيد المجتمع الأمريكي التدخل في الشؤون السورية ،و الثاني: رفض بريطانيا المشاركة في الحملة العسكرية للإطاحة بالرئيس الأسد(552)

6 - ترى المؤلفة إن واشنطن اضطرت إلى الاعتماد على قوات سورية الديمقراطية (قسد) لمكافحة الإرهاب نظراً لعدم قدرتها على السيطرة على المجموعات الإرهابية، ولعدم وجود مجموعات تابعة لها، ما أدى إلى تعقيد العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، وهنا نرى أن المؤلفة لم توفق في معرفة العلاقة الحقيقية التي تربط بين تركيا وأمريكا و/قسد /فهم كتلة واحدة مارست اللعبة لتحقيق أهداف كل منهم ،فسير الأحداث تثبت عدم قصف تركيا لقسد ، وإنما هناك اتفاق سري ليعطي مبرر لتركيا

لاحتلال الأراضي السورية وتوفير الحجة لاحتلال أمريكا للأراضي السورية، فلولا/ قسد/ لما تمكنت أمريكا بجلب قواتها العسكرية وسرقة الثروات السورية، كما أن أمريكا هي من صنع معظم هذه المجموعات باعتراف وزيرة خارجية أمريكا السابقة هيلاري كلينتون ،وأمريكا هي من تقود القوى المعادية لسورية وهي تأمر هؤلاء وتوزع لهم الأدوار، وتستطيع توجيههم كما تريد، وهي ما زالت تدعم وجود /داعش/ في منطقة التنف في الجنوب السوري.

7 -استندت الولايات المتحدة في اتهامها لسورية باستخدام الأسلحة الكيماوية على تقارير "الخوذ البيض"، والمرصد السوري لحقوق الإنسان وكلاهما تابع لما يسمى المعارضة وممول من قبل الاستخبارات البريطانية والغربية ،واتخذ الرئيس الأمريكي /ترامب/ قرار توجيه ضربة عسكرية لمطار الشعيرات، وكانت ضربة استعراضية إلى حد كبير، ولم تلحق ضرراً جدياً بالقدرات الجوية السورية ولا بالعسكريين الروس الذين تم إخلاؤهم في الوقت المناسب، **وكانت حاجة داخلية للرئيس ترامب.**

8 -أمريكا لم تكن تتعامل مع روسيا إلا من أجل تحقيق مصالحها ومصالح أعداء سورية، واقترحت السيطرة على الأجواء السورية ،واستمر العمل الروسي الأمريكي على مسار تأمين نظام وقف الأعمال القتالية حتى تحرير الجيش العربي السوري في 15 كانون الأول 2016 لحلب الشرقية بدعم من الحشود الموالية للحكومة ومساعدة من القوات الجوية والفضائية الروسية.

9 -إن الولايات المتحدة والسعودية وتركيا وقطر قد قدمت للمجموعات الإرهابية كل أشكال الدعم العسكري والسياسي والمالي واللوجستي متجاهلة الجرائم التي قاموا بها.(573)،وعمل وفد الولايات المتحدة في عمان برئاسة مستشار الرئيس الأمريكي/ بريت ماكغورك /مسترشداً بثلاث مبادئ أساسية: لزوم توفير الأمن للبنية الأمريكية المنشورة في جنوب سورية بهدف تدريب المعارضة المحلية لمحاربة داعش، وعدم السماح للحرس الثوري الإيراني وحزب الله بالاقتراب لمسافة تسمح

لهما بقصف الكيان الصهيوني، وإنشاء ظروف ملائمة إلى أقصى حد لإقامة المعارضة السياسية والمسلحة في جنوب سورية بهدف **إنشاء سورية بديلة**(847)

10 -كانت مهمة واشنطن أن تشرعن المجالس المحلية المعارضة في حلب الشرقية، بإخراج قسم ضئيل ورمزي من مسلحي جبهة النصرة من المدينة وتثبيت المعارضة فيها ،ورغم ذلك عملت روسيا والولايات المتحدة في الملف السوري ولم تنسق موسكو وواشنطن في ما بينهما وحسب، بل نفذتا مشاريع ضخمة كإخلاء الجمهورية العربية السورية من الأسلحة الكيميائية، وإعلان نظام وقف الأعمال القتالية، والفشل الذي حصل في الجوانب الأخرى بسبب الذهنية الأمريكية المعادية لسورية والضغط الذي مارسه حلفاؤها عليها في المنطقة ،و ضعف تأثير أمريكا في المجموعات الإرهابية .(707)

11 -سعت واشنطن وحلفاؤها إلى تثبيت وضع الأراضي التي تحتلها التشكيلات المسلحة غير القانونية وذلك بهدف تحقيق هدفين مزدوجين الأول: هو تجميد تقدم الجيش العربي السوري بدعم من القوات الجوية والفضائية الروسية وتثبيت سيطرة المجموعات المعادية للحكومة على الأراضي التي استولت عليها وشرعنتها بإقامة صلة مباشرة بينها وبين الأمم المتحدة بمباركة من مجلس الأمن.(652)

12 -عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبقاء التوتر مع روسيا وإجبار الوفد الروسي على استخدام الفيتو تجاه المشاريع الغربية بهدف شيطنة السياسة الروسية.

13 - كان الموقف الأمريكي من مسألة السلاح الكيماوي موقفاً معادياً لسورية ويقوم على الكذب والخداع حيث أخذ الموقف الأمريكي من مسألة التحقيق في أحداث خان شيخون يزداد تشدداً ابتداءً من نيسان 2017 ،وتؤكد المؤلفة أن الغرب رفض المبادرات الروسية وعرقلة صدور قرارات عن مجلس الأمن ولمست أمريكا والغرب أنّ إرسال فريق واسع التمثيل إلى سورية سيفقدها السيطرة على عملية التحقيق.

14 - **ترى** المؤلفة **أن الولايات المتحدة مع نهاية 2016 وبداية 2017 استندت في مشاريعها إلى نتيجة مفادها أن ما يخدم المصالح القومية الأمريكية هو عدم تشتيت الأموال، بل تركيزها في اتجاهين أساسيين يسمحان بالوصول إلى الأهداف الموضوعة من غير الرهان على المجموعات المتشددة الأول:** هو محاربة الإرهاب(داعش في المقدمة)(وهنا لم توفق المؤلفة في رؤيتها للدور الأمريكي فيما يسمى محاربة الإرهاب، حيث بينت الوقائع على الأرض خداع وكذب أمريكا فهي لم تحارب الإرهاب بل عملت على دعم الإرهابيين، واصطنعت خلافها مع داعش لتسليم الأرض لقسد تمهيداً لمشروعها الانفصالي قي شرق سورية)، وكان هدف أمريكا هو منع إيران **من تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء ممر لوجستي ينطلق من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر العراق وسورية إلى لبنان، و أنشأت قاعدة في التنف جنوب سورية قاطعة بذلك إحدى الطرق على إيران، كذلك أنشأت الولايات المتحدة بنية تحتية عسكرية في شمال سورية** بهدف تأمين الدعم /لقسد / لكي **تقوم بتنفيذ مهامها المرسومة لها**،وترى المؤلفة أن **تعاون الولايات المتحدة مع فصائل المعارضة المسلحة قد تقلصت وأصبح هذا التعاون عامي 2017 و2018 يقوم على** مسارين أساسيين: **الأول: متابعة الاعتماد على الأكراد من قوات سورية الديمقراطية وإبقاء /قسد/ تحت سيطرة أمريكا رغم إقامة علاقات لقسد مع روسيا وأطراف أخرى في المنطقة، والثاني: استغلال فصائل المعارضة العربية المسلحة في المناطق التي خططت واشنطن لإبقائها تحت سيطرتها بعض الوقت.**(وهنا نؤكد على عدم التناقض بين أمريكا وتركيا وأن أمريكا لم تحارب داعش بل تبادلت المواقع معها ومع قسد، وهي من قاد وخطط ونسق مع كل القوى التي شنت الحرب على سورية).

15 - **وترى المؤلفة أن أمريكا عملت على إجهاد الخبراء بمهمات إضافية وشغلهم عن التركيز في التحقيق في حيثيات استخدام الأسلحة الكيميائية في خان العسل،(532) و استخدمت أمريكا "المسألة الكيمياوية" كحجة ممكنة للتدخل العسكري بهدف الإطاحة بنظام الرئيس الأسد(ص529)** ،ولقد تمركزت في الجنوب بنية عسكرية

أمريكية مما عزز موقف واشنطن في العمل مع المجموعات المسلحة وعملت على تحضير ما يسمى الجيش السوري **الجديد** في منطقة التنف تحديداً.

دور ما يسمى المعارضة السورية

تحدثت المؤلفة عن **الدور، والامكانات، ودرجة الاستقلالية، و بعد عرض الكثير من الوثائق والتصريحات والمواقف للدول الغربية ودول الخليج العربي وتصريحات ما يسمون أنفسهم معارضة تؤكد المؤلفة إن هذه المعارضة** مهيمن عليها من الخارج وتعمل لتحقيق أهداف لبعض هذه الدول، وهي ممولة خارجياً، وتصب في النهاية في مصلحة أمريكا والدول الغربية ،**كما تؤكد عدم وجود مشروع وطني لها متفقة عليه والسبب هو تعدد التبعية للخارج والصراع بين هذه القوى ،كما ترى المؤلفة أن المعارضة الداخلية في سورية تتصف " بعدم وجود تضامن بينها ،و الإحساس المفرط بأهمية الذات، وعدم التجانس الحاد، وغياب الزعماء الحقيقيين، والقادرين على صوغ المطالب صوغاً واقعياً، وطبعاً خوض حوار مستقل مع ممثلي السلطة"(56)، وكانت الغالبية في قيادة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة موالية إلى حد كبير لقطر وتركيا وتالياً لأيديولوجية الإخوان المسلمين"(67)،كما كان** هناك شرخ كبير بين المعارضة الداخلية والخارجية من حيث التابعية والأهداف ،و**لقد عكست المتناقضات والانقسام الفكري المستمر في صفوف المناهضين للرئيس الأسد والوتيرة المنخفضة التي ترتقي بها وجهات نظرهم**، وأن ما سمي **ثورات الربيع العربي والثورة السورية لم تنجب زعيماً صريحاً وكارزمياً، وتشير المؤلفة أن أقوى تنظيمات المجموعات المسلحة هي "جبهة النصرة "والتي غيرت اسمها "لجبهة تحرير الشام" .**

اللاعبون الإقليميون تركيا وقطر والسعودية والكيان الصهيوني:

أعطت المؤلفة حيزاً مهماً في كتابها للحديث عن اللاعبون الإقليميون ودعمهم للصراع المسلح لإسقاط الدولة الوطنية السورية ،فأكدت أن السمة البارزة في "الأزمة السورية" هي التدخل العميق من دول الإقليم في المواجهة المسلحة مع القيادة الوطنية السورية (على الأرض) أي الحرب بأيدي

الآخرين ،**حيث بدأت هيمنة اللاعبين الكبار على عمليات التدخل تتراجع تدريجياً مفسحة المجال لبلدان المنطقة، و بات هذا الأسلوب هو الشكل المطلوب كي تعكس تركيا والسعودية وقطر والأردن قوتها على الأرض (ص142)والنتيجة أن أرضي البلاد تحولت إلى مقاسم عسكرية وإيديولوجية .فترى المؤلفة أن** تركيا **تهدف إلى تشكيل شريط أمني شمال سورية على امتداد الحدود معها (بعمق يتراوح بين 70/50 كم) غير خاضع للحكومة السورية، وخال من التشكيلات الكردية، ومكافحة وحدات حماية الشعب الكردية في حزب الاتحاد الديمقراطي، أي مواجهة الأكراد تحديداً** والصراع مع الرئيس بشار الأسد **هي التي كانت وراء عماية "درع الفرات" وإحدى** المسائل الظاهرة **على الساحة هي ممارسة الضغط المتواصل على" حكومة الرئيس بشار الأسد "،لمنع استقرار الوضع السياسي والعسكري والدفع بزعماء تشكيلات المعارضة المسلحة الموالين لأنقرة في إطار العملية السياسية لتسوية الأزمة في سورية بصفته كوادر احتياطية في حال تحقيق هدف تغيير النظام في سورية (ص130)، وترى** المؤلفة **إن تركيا كانت تتوافق مع بعض دول الإقليم عندما تتطلب مصالحها ذلك كما حدث مع إيران،** وإمكانية التوافق عندما تتطابق المصالح والأهداف كما جرى من موقف تجاه قطر وتوحيد الموقف التركي والإيراني تجاه السعودية وحلفاؤها في خلافها مع قطر وتأييد قطر كون هناك مصالح تركية إيرانية ،وتم عقد بعض الصفقات مع روسيا عام 2016 لإجلاء المسلحين من حلب الشرقية بصفتها بوابة للمصالحة الوطنية الشاملة، والتي جاءت بعد لقاءات غير معلنة بين العسكريين الروس وممثلي الأجهزة الأمنية التركية **وكانت نتيجتها بدء الطور الثاني من إجلاء المسلحين والمدنيين من منطقة حلب الشرقية المحاصرة في 15 كانون الأول 2016م ،وانتقل إلى سيطرة الحكومة السورية قوس حلب حماه حمص دمشق المتصل بطرق سريعة فشكل ذلك محور الاستقرار الاستراتيجي في البلاد** ولم يكن الأتراك مسرورين من استمرار عمليات المصالحة المحلية، وكانت تركيا أحد الممولين الرئيسين لأغلب المجموعات المسلحة في سورية وكانت منسقة لأنشطتها ومستفيدة من التجارة غير

الشرعية بالنفط المستخرج من الأراضي السورية(905) ،كما تؤكد المؤلفة دور **قطر والسعودية والإمارات** في عرقلة أي تقدم للتسوية في سورية ،واستياؤهم من توصل المجموعات الإرهابية للمصالحات بواسطة روسيا، وتؤكد عمليات الدعم والتمويل والتابعية لمعظم هؤلاء الإرهابيين إلى تلك الدول، فكانت **السعودية وقطر** تركز على إبعاد إيران والقوى المرتبطة بها عن المناطق التي يتم خروج المسلحين منها. كما عمل الأردنيون عموماً ضمن التوجهات الأمريكية وحرصوا على توفير الأمن على الحدود السورية الأردنية، وضرورة تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن إلى سورية ، (851)أما **دور الكيان الصهيوني فكان واضحاً وقدم هذا الكيان الدعم العسكري واللوجستي للعصابات الإرهابية في الجنوب وفي الحدود مع الجولان واستقبل المسلحين وقدم لهم العلاج ودعمهم من حلال الغارات الجوية على الأراضي السورية، واستقبال بعض أطراف ما يسمون معارضة على شاشات هذا الكيان.**

الأمم المتحدة والأزمة السورية

تؤكد المؤلفة **من خلال استعراضها للدور الذي قامت به الأمم المتحدة ومنظماتها في الحرب على سورية أن مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومحاولات استغلاله لشرعنة عمليات استخدام القوة من جانب واحد ،كان مخالفاً للدور المنوط بالأمم المتحدة، وتبين موقف الدول الأعضاء الدائمين وتناقضهم، وأهم القرارات التي صدرت ،وترى المؤلفة أنه على الأمم المتحدة أن تغير أدواتها التقليدية ومتعددة الأطراف التي تشكلت نتيجة للحرب العالمية الثانية، وأن تتكيف مع الحقائق الجديدة وتعيد النظر في أساليب عملها، وإصلاح مجلس الأمن، لا سيما توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين(216) كما تتحدث المؤلفة عن منظومة الدفاع عن حقوق الإنسان** التابعة للأمم المتحدة **بصفتها آلية لتشويه سمعة الحكومة السورية ،فتؤكد أنها منظومات تم تفصيلها على مقاسات الدول الغربية قبل كل شيء. كما تشير إلى دور مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز التدخل في الشؤون الداخلية،** والمؤلفة المطلعة **على الإجراءات الداخلية في**

إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان ترى أن هذه المنظومة عملت على تسويق بدعة أن الرئيس بشار الأسد يستخدم الجوع كوسيلة من وسائل الحرب ويعاقب السكان غير الموالين له بمنع الحمولات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المعارضة (ص230) كما تتحدث المؤلفة عن لجنة التحقيق المستقلة في سورية بصفتها آلية لتحميل القيادة السورية العليا المسؤولية. فكانت مهمتها تشويه سمعة النظام الوطني في سورية وكانت عندما تضطر إلى إدانة الجماعات الإرهابية أن تساويها مع الدولة السورية في تحمل المسؤولية ،فكانت تقاريرها تركز على أن المنتهكين لحقوق الإنسان هي الحكومة السورية والإرهابيين ،**كما ،و أجرت المؤلفة تحليلاً لمصادر المادة التي استقت منها إدارة المفوض السامي لحقوق الإنسان معطياتها وهي :** "الشبكة السورية لحقوق الإنسان مؤسسها فضل عبد الغني وهو مهندس سوري مقيم في الدوحة منذ عام 2009م وتحصل على تمويلها من قطر وبريطانيا ،والمرصد السوري لحقوق الإنسان ومكان هذه المنظمة هو لندن ويعمل فيها موظف وحيد هو رامي عبد الرحمن، ومركز توثيق الانتهاكات، وهو تابع لما يسمى المعارضة السورية وهي جزء من المعارضة، وأطباء بلا حدود، اللجنة السورية لحقوق الإنسان ومقرها لندن وتمولها بريطانيا، منظمة الخوذ البيض مؤسسها المعارض السوري رائد الصالح ومدعومة ويشرف عليها الاستخبارات البريطانية، ومنظمة هيومن رايش ووتش والعفو الدولية وهما معاديتان لروسيا وتعملان لصالح الدول الغربية".

كما تحدثت المؤلفة **عن عمل** وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في سورية **ودعمها للقوى المعادية للحكومة، وكانت غالبية المبادرات التي تقدمت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها عبر الوكالات الإنسانية الخاضعة لها موجهة بالأساس إلى** تحقيق هدفين: **الحصول على أدوات ضغط إضافية على دمشق، وتقديم المساعدات لمنظمات المعارضة السياسية المهاجرة والمسلحين على الأرض"(ص306) كما تؤكد** المؤلفة **أن أعضاء مجلس الأمن الغربيون لم يتركوا وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومة السورية في المسائل الإنسانية إلا واستخدموها، وقد نجحوا في أن يبقوا الموضوع قيد**

الدراسة الشهرية في مجلس الأمن(311)، ولقد ثبتت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون والإقليميون عبر مجلس الأمن ممارسة المساعدات إلى سورية عبر حدودها مع البلدان المجاورة بهدف تقويض سيادة الدولة السورية وتقديم المساعدات للمعارضة المسلحة لتثبيتها على الأراضي التي استولت عليها، وقد تم هذا تحديداً من خلال المعابر الحدودية **الواقعة تحت سيطرة التشكيلات المسلحة غير القانونية(311)**، وتؤكد المؤلفة **أنه ثمة أسلوب آخر في الموضوع الإنساني وهو** التلاعب بإحصائيات المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية بالإضافة إلى حجب المعلومات عن العواقب الإنسانية للسياسة الغربية الرامية **إلى خنق سورية وتأثير سياساتها على تدهور حالة الاقتصاد السوري، والحالة المعيشية للمواطنين وتدمير القطاعات الأساسية المنتجة في الدولة. ولا** تنسى المؤلفة الحديث عن المشاريع العسكرية والسياسية لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية في حلب الشرقية **في سياق الجهود الرامية إلى مساعدة المسلحين المحاصرة، كما تؤكد تجاهل موظفو الأمم المتحدة حقيقة قصف المسلحين للممرات الإنسانية وإعدامهم السكان المسالمين الذي اعترفت به لاحقاً الأمم المتحدة(339)**

وتورد المؤلفة التصريحات المغرضة والمتحيزة للأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة والتي تظهر تابعيتهم لدول الغرب وعلى رأسها أمريكا، وتقسم المؤلفة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن إلى بضع فئات بعضها نفذ كاملا وبعضها جزئياً، وترى المؤلفة إن ما أمكن تنفيذه من قرارات مجلس الأمن هو أولاً توافق المواقف بين روسيا والولايات المتحدة وثانياً تعاون دول المنطقة .(ص215)كما تحدثت المؤلفة عن الحاجة إلى آلية حفظ السلام في الأمم المتحدة في المرحلة المعاصرة على مثال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية. وترى المؤلفة أن سبب فشل مجلس الأمن يعود إلى تناقض الأهداف الحقيقية لبعثة المراقبة الأممية في سورية مع غايات الولايات المتحدة وحلفائها، الداعمة للإرهابيين وما يسمى المعارضة. كما أنها لم تناسب الغرب نوعية المعلومات التي جمعتها بعثة المراقبة الأممية

وراكمتها ولم يناسبه توجهها السياسي. وتتحدث المؤلفة عن مقاربات الأمم المتحدة لإصلاح المنظومة السياسية وكتلة القوة في الجمهورية **العربية السورية وخطط مكتب/ دي ميتسورا/ لتدمير الجيش العربي السوري واستبداله بجيش لا قيمة له، وتشكيل حكومة يكون لدول الإقليم المشاركة في العدوان ممثلين لها فيها ،ة على قوى الأمن والشرطة والاستخبارات**(501)وتؤكد المؤلفة أنه **كان للمبعوث الخاص للأمم المتحدة دوراً مميز في العمل في ساحة أستانا** بنزع الألغام **في سورية، ووضع قواعد تنظيم المساعدات الإنسانية في مناطق خفض التصعيد**، وفي المحصلة استفادت من جهة ترويكا أستانا (روسيا وتركيا وإيران) من مشاركة المبعوث الخاص الذي شرعن وجود أستانا، أما الجوانب الضعيفة في عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة كان واضحاً في المنحى الفاشل في تعامله مع الحكومة السورية ،وإهمال موقف الحكومة السورية(515).

دور جامعة الدول العربية

تحدثت المؤلفة عن بعثة جامعة الدول العربية إلى سورية (2011 - 2012) التي قدمت تقريرها وفاجأت أمريكا وحلفاءها وتناقضت مع مصالحهم، وكذب التقرير إدعاءات الغرب بقيادة واشنطن وأيدت البعثة ضرورة حل النزاع بإطلاق حوار وطني ،لذلك مارسوا عليها ضغوطاً كبيرة أدت إلى إفشالها.

كما تتحدث المؤلفة عن القوى الأخرى التي استخدمها الغرب في عدوانه على سورية والمتمثلة في المجموعة الدولية لما يسمى دعم سورية(2015 -2016) ومجموعتا العمل لوقف الأعمال القتالية ،ووصول المساعدات الإنسانية والمبادر إلى تشكيل هذه المجموعات هي أمريكا لأنه يخدم مصالحها لأنه يسمح بوقف تقدم الجيش العربي السوري .

وفي حديثها عن دور **الاتحاد الأوروبي : ترى المؤلفة أنها تصب في خدمة المخطط والمصالح الأمريكية والكيان الصهيوني، وهي ذيلية تابعة ففرنسا كانت من أنصار توريد السلاح النشيطين إلى المقاتلين وأرسلت سلاحاً للإرهابيين بعلم من الاتحاد الأوروبي، وكذلك** بريطانيا **فهي**

الداعم للخوذ البيضاء وعملهم التجسسي التخريبي ،وكانت كل من فرنسا وبريطانيا مؤيدة لكل المشاريع التي تقدمت ضد الدولة الوطنية السورية، ولم تؤيد الوفود الغربية مشروع القرار الروسي الإيراني حول الأسلحة الكيماوية في سورية وعرقل ممثلو الوفود الغربية كلمة الوفد الروسي (593)

الموقف الروسي من الحرب على سورية

ترى المؤلفة، أن الطابع الدولي للصراع في سورية كان هو الغالب، وتحولت الأزمة السورية إلى موضوع دولي اشتغل فيه عدد لا يستهان به من اللاعبين(ص40)،وأن رهان روسيا منذ نهاية عام 2015 وبداية 2016 على الاتصالات الثنائية مع بلدان المنطقة بهدف حل مسائل عملية تكتيكية محددة قد سوغ نفسه، فحلت مشكلة حلب الشرقية في كانون الأول من عام 2016 ليس بنتيجة المفاوضات الروسية الأمريكية، بل بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الاتصالات مع الأتراك، وكذلك وضع /جوبر/ بسبب التواصل مع قطر بعد خلافها مع السعودية والإرهابيون التابعين لها يسيطرون على /جوبر/ فاستفاد الروس من هذا الخلاف وتواصوا مع قطر وتم إخراج المسلحين من جوبر، وتأكد للروس أهمية بلدان المنطقة في الحل والتسويات .**ولقد أكدت المؤلفة أن روسيا تعطي** الأولوية لمكافحة الإرهاب، **وفي 12 شباط 2016 جرى لقاء في ميونيخ للمجموعة الدولية لما يسمى دعم سورية، وكان لقاء ساخناً، وترى في بيان ميونخ نقطة بداية** إرساء نظام وقف الأعمال القتالية. **وفي مسألة معالجة السلاح الكيماوي في سورية فقد** أعدت روسيا وإيران مشروع قرار للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر السلاح الكيميائي وقدمتاه في اجتماع المنظمة الدوري متضمناً المبادئ الأساسية الثلاثة: لا ينبغي أن يكون التحقيق عن بعد، ويجب تأمين تمثيل جغرافي عادل، واستخدام طيف عمليات التحقيق كله، وتؤكد المؤلفة إن **روسيا** أدت دوراً مهماً في مجلس الأمن في الأمم المتحدة **مظهرة بدقة نيتها منع أي مبادرة تمنح ولو حجة جانبية من أجل الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد بالقوة ،وإتباع روسيا**

سياسة تؤكد أنها لا تنوي التخلي عن مصالحها في الجمهورية **العربية السورية(ص39)، فكانت المنافسة بين موسكو وأمريكا وسياسات بلدان المنطقة من وراء الكواليس، والمحاولات الروسية الفاعلة جداً، لترتيب منظومة اتفاقيات مع دول الشرقيين الأوسط والأدنى، وبناء أنساق حوارية كذلك شجع الدفء في العلاقات مع روسيا الرياض على الارتقاء في مقاربات المعارضة السورية باتجاه المزيد من الاعتدال (111) وترى المؤلفة** أن القيادة الروسية اتخذت قرار التأييد اللفظي لضرورة توحيد المعارضة على أساس متضامن، أما في الواقع فعدم المساعدة على أنجاز هذه العملية(ص114)، وأبقت القيادة الروسية الأبواب مفتوحة مع جميع الأطراف بما فيهم المجموعات المسلحة **ما عدا المجموعات الإرهابية،** وصرحت غير مرة "أنها لا تتمسك بالرئيس بشار الأسد"، **كما** ترى المؤلفة **أن القيادة الروسية أدارت الأمور في الفترة ما بين عامي 2011و2017** نحو تعزيز دور موسكو ووزنها في الشؤون العالمية(123)، **وإن الدبلوماسيين والعسكريين الروس عملوا على** الكشف عن مصالح المولين، **وهذا أدى إلى نتائج إيجابية مثل حل مشكلة حلب الشرقية مع تركيا.** كما تؤكد المؤلفة أن **روسيا لم تكن راضية عن مستوى شفافية المساعدات الإنسانية العابرة للحدود التي لم تتطلب موافقة السلطات السورية، فاستخدمت روسيا حق الفيتو، وتطور الموقف الروسي في سياق الجوانب الإنسانية من التسوية السورية وذلك بعد قرار اللقاء الدولي في أستانا (روسيا وإيران وتركيا) بتاريخ 4 أيار عام 2017، بإنشاء مناطق خفض التصعيد في مناطق الغوطة الشرقية في حمص وحماه وحمص وإدلب بالإضافة لمنطقة خفض التصعيد في جنوب سورية في إطار ما يسمى قناة عمان(وضمت روسيا والولايات المتحدة والأردن)، وترى المؤلفة أن موسكو استخدمت** المسائل الإنسانية لحل مسائلها الخاصة بعد أن تمكنت ابتدأً من عام 2015 من التواصل مباشرة مع المجموعات المسلحة المعادية للحكومة في سورية، ومنذ عام 2017م بصفتها عضواً في صيغة أستانا ،والأدوات التي كانت في يد أمريكا تحولت نفسها مع حلول عام 2017م تخدم روسيا، وتم الانتقال نحو تحفيز التعاون الدولي في مجال إعادة إعمار البنية التحتية في سورية،

وترى المؤلفة أن مبادرة /شويغو/ وزير الدفاع الروسي كانت تهدف إلى إشراك أكبر عدد من الحاضرين "على الأرض" في العملية السياسية ما أضفى عليها بعداً سورياً داخلياً، وتهميش ممثلي المعارضة الخارجية المدعومين من الممولين الخارجيين(الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، قطر، السعودية، تركيا)، وأزالت ما يسمى **الانتقال السياسي** المغروس في قرار مجلس الأمن **رقم2254** الذي يفترض تخلّي الرئيس بشار الأسد خطوة فخطوة عن صلاحياته لصالح هيئة السلطة الانتقالية(477) ولعبت القيادة الروسية دوراً مهماً في مباحثات جنيف في مراحلها المختلفة و خففت بعض الشيء من حدة مطالبات الهيئة العليا للمفاوضات باستقالة الرئيس بشار الأسد ،وأفشلت خطط الغرب الهادفة إلى تدمير الجيش الوطني للجمهورية العربية السورية، ولقد عملت روسيا بالدعوة إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي في 29و30 كانون الثاني 2018، **الذي كان الدور الأساسي فيه لروسيا، وأجبر الأمم المتحدة على التكيف مع الوقائع الجديدة (492)، وتعطي المؤلفة مساحة كبيرة للحديث عن الدور الروسي في تدمير الأسلحة الكيمائية، وترى أن** الاتحاد الروسي شارك بنشاط في نزع الأسلحة الكيميائية في سورية، فقدم إسهاماً مالياً ووسائل نقل وعدداً كبيراً من المستلزمات المادية والفنية وساهم مع الصين وقام العسكريون الصينيون والروس في مواكبة الشحن المدنية المحملة بالأسلحة الكيميائية وانتهى إخراج المواد الكيميائية يوم 23 حزيران 2014م،**وكان ذلك** انتصاراً دبلوماسياً كبيراً لروسيا فهي لم تسمح وحسب بإبعاد خطر العدوان العسكري الخارجي على سورية بل شكلت أيضاً الركيزة لهيكل التعاون الدولي. وفي الملف الكيميائي توصلت الإدارة الروسية إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة بدأت تسير على نهج تعزيز القدرة العسكرية وإبراز القوة في شتى مناطق العالم (579) واستقبلت موسكو استنتاجات بعثة تقصي الحقائق بسلبية لأنها بعيدة عن الحقائق وظل العامل المفصلي من وجهة النظر الروسية هو زيارة المفتشين خان شيخون ومطار الشعيرات، وأعلنوا في موسكو عدم استعدادهم لمنح الثقة لأي نتائج مستخلصة على أساس معطيات تم الحصول عليها عن بعد ومن مصادر مشكوك فيها.

والتقارير التي تصدر يهدف منها الغرب أداة ضغط على دمشق وروسيا ، وبذلك تحولت روسيا إلى مصدر إزعاج لأمريكا ودول الغرب ،وعوضت روسيا غياب تأثيرها الجدي في الأمانة العامة للمنظمات الدولية بحضورها العسكري على الأرض أولاً ، وثانياً بوضعها كعضو دائم في مجلس الأمن الذي سمح لها في نهاية المطاف بوقف نشاط آلية التحقيق المشكلة.(621)وتؤكد المؤلفة أن الجهود الروسية فضحت وعرت الاتهام التي تمارسه القوى المعادية لسورية حول أسلحة الكيمياء. لكن روسيا استمرت في التعاون مع أمريكا لأجل تسوية بعض الملفات **والذي تجلى في العمل المشترك لتدمير المخزون الكيميائي السوري. بين عامي 2013/و2014م.كما أسهمت العلاقات بين روسيا وأمريكا في تحقيق** الاتفاقيات الروسية الأمريكية عام 2016 حول وقف إطلاق النار في سورية ، وكان على روسيا طبقاً لاتفاقيات نظام وقف الأعمال القتالية في سورية أن تؤثر في القوات المسلحة السورية والفصائل الموالية للحكومة كي تنفذ شروط الهدنة ولا ترد على استفزازات العدو ، وأكدت المؤلفة على التناقضات بين روسيا والولايات المتحدة حول مسألة الفصل بين المعارضة المسلحة المعتدلة وجبهة النصرة في سياق الهدنة في سورية. ولقد ألحت روسيا على أن تدرج عمليات القوات المسلحة السورية ضمن قواعد نظام وقف الأعمال القتالية التي تتيح مكافحة الإرهاب بالأعمال القتالية في إطار حق الدفاع عن النفس.

وحول تطور الخط السياسي والعسكري الروسي في التسوية السورية ، ترى المؤلفة أن هناك خطأ شاع بأن روسيا تضع في رأس أولوياتها الدفاع عن حليفها الشرق أوسطي المتمثل في نظام الرئيس بشار الأسد(869) ، وتتحدث عن العلاقات الروسية السورية في ظل حكم الرئيس بشار الأسد فترى أن الرئيس بشار الأسد لم يقدم على زيارة موسكو إلا بعد مضي خمسة أعوام على تسلمه قيادة سورية ، وكان حجم التبادل التجاري 3٪ وموسكو لم تكن شريكاً اقتصادياً لسورية ،لكن موسكو أيدت عدم الإطاحة بالرئيس الأسد تأييداً لقرارات مجلس الأمن ،ولم يقتصر ابتعاد الجانب الروسي المقصود عن ممارسات الحكومة السورية وعدم استعداد موسكو

لتحمل المسؤولية عن سلوك دمشق في مجال الالتزام بنظام وقف الأعمال القتالية ولم يكن في مقولات القيادة الروسية التي تتردد بانتظام على أن موسكو غير متمسكة بالرئيس بشار الأسد وروسيا لا تدعم الرئيس بشار الأسد سوى قدر قليل من المكر، ولكن ازداد التعاون بعد عام 2015 بعد مشاركة قواتها بشكل مباشر في سورية **وسورية صارت حليفة لروسيا بفضل الظروف إلى حد كبير، وقد قدر للمؤلفة التأكد شخصياً** من ذلك في أثناء عملها مع القيادة السورية و عملت على عدم سقوط النظام ولقد استغلت دمشق ذلك لربط الجانب الروسي بها على نحو أوثق(873) وتتحدث عن **دوافع سياسة روسيا في الاتجاه السوري، فترى أن** هناك جملة اعتبارات، **الاعتبارات المحلية الداخلية** وتتمحور حول عدم السماح بتجزئة الفضاء ما بعد السوفييتي ولذلك شددت على عدم تغيير النظام من خارج الدستور، وعدم رغبة موسكو بالانخراط عميقاً في النزاع السوري لا سيما إرسال جيوش برية مما يهدد بتكرار السيناريو الأفغاني، والمجموعة الثانية من الاعتبارات هي **الاعتبارات العولمية** ورغبة موسكو في المشاركة في **صياغة نظام دولي جديد** وموقف الغرب المعادي لها في أوكرانيا فعملت بشكل حثيث على دفع القيادة السورية باتجاه اتخاذ خطوات للموافقة على عمل بعثة جامعة الدول العربية وإخراج الأسلحة الكيميائية وقبول بيان جنيف عام 2012م.

واستغلت موسكو الأزمة السورية لاستعادة مواقعها على المسرح الدولي ولم تسمح موسكو أن تسمح لنفسها بأن تنظر بلا مبالاة إلى عملية الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، لأنها في هذه الحال كانت تخاطر بفقدان دعم قسم من السكان الذين ينظرون بسلبية إلى الغرب عموماً وإلى الولايات المتحدة خصوصاً، لقد طالب الرأي العام الروسي من الرئيس بوتين بأن يتخذ موقفاً صارماً تجاه المسألة السورية وبعدم السماح بالإطاحة بنظام آخر في الشرق الأوسط(877) وتتحدث المؤلفة عن **استراتيجية روسيا لاستعادة مواقعها على الساحة الدولية:**

لقد اقتنعت روسيا أن الغرب لا ينظر إليها كشريك مساو له، ولا يأخذ بالحسبان مصالحها. لقد أثبت هذا بوضوح صحة المنهج الذي اختارته موسكو في معارضتها للإطاحة بالرئيس بشار الأسد بالقوة (878) و انزاحت اهتمامات موسكو **من مسائل الانتقال السياسي إلى موضوع خفض التصعيد وإجراءات استعادة الثقة.** وكان دور موسكو الخاص والمفصلي إلى حد كبير في العمل الدولي المشترك لحل الأزمة والفضل في ذلك يعود إلى سلسلة من العوامل أهمها: العملية العسكرية الروسية في سورية، الامتناع عن التعبير المكشوف عن الإعجاب أو النفور من هذا البلد أو ذاك من بلدان المنطقة، والعمل المنفصل والنشط معها(إيران تركيا السعودية مصر الإمارات قطر الأردن إسرائيل)، والامتناع عن التفكير المقولب الذي يسمح بإقامة العلاقات مع طرفي النزاع معاً(الحكومة السورية ومسلحي التشكيلات المسلحة غير القانونية) وفهم الدور المفصلي لعمل الروسي الأمريكي المشترك في حل النزاع السوري والتغلب على التحديات والمخاطر بما يسمح لموسكو وواشنطن بخوض الحوار فيما بينهما واللعب على مسارات متعددة في الساحات التقليدية للتسوية السورية والمزج الدقيق بين الأساليب العسكرية والسياسية لحل جوانب متفرقة من النزاع بالإضافة غلى الموقف الصلب الذي اتخذته موسكو بعدم السماح باتخاذ قرارات حاسمة في مجلس الأمن وبنشر بنية تحتية عسكرية.(884) ومبادرات موسكو الدبلوماسية وصلتها بأهداف عمليات القوات الجوية والفضائية الروسية ومهماتها في سورية وأتت زيارة الرئيس بوتين إلى قاعدة حميميم الجوية في 11 كانون الأول 2017م والأمر الذي أعطاه لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة بالبدء بإخراج المجموعات العسكرية الروسية من سورية إلى أماكن تمركزها الدائمة مكن عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري المنعقد يومي29و30 كانون الثاني 2018 من ترسيخ الأوليات الروسية المتعلقة بتسوية الأزمة في سورية على المستوى الدولي وتثبيت دور روسيا كلاعب أساسي في الميدان السياسي السوري وتثبيت دور ترويكا أستانا لمحرك لعملية التسوية السياسية للأزمة السورية(893) وكان للاتفاقيات الروسية التركية الإيرانية عام 2017 حول مناطق خفض

التصعيد والآليات متعددة الأطراف لتنفيذها والتي ضمت مناطق منخفضة إدلب وشمالي حمص والغوطة الشرقية وجنوب سورية(درعا والقنيطرة) دور مهم في رفع الضغط عن الدولة السورية .**ولقد** أدى تطور صيغة /أستانا /إلى إجبار بلدان الغرب والمنطقة غير المشاركة في هذه الصيغة، إلى جانب المبعوث الخاص، على الشعور بالقلق. لقد تخوف الجانبان معاً من أن تحرج العملية نهائياً من تحت مظلة الأمم المتحدة.(817)

الموقف الإيراني:

كان الموقف الإيراني واضحاً منذ اليوم الأول للحرب على سورية وهو إدانة الحرب والوقوف إلى جانب الدولة الوطنية السورية، ونسقت إيران مواقفها مع روسيا والحكومة السورية ،وترى المؤلفة إن إيران كانت ترى أن رحيل الأمركيين عن التنف سيسهل مسألة تعزيز محور المقاومة الذي ينبغي أن يمتد من إيران عبر العراق وسورية إلى لبنان والذي قامت القاعدة الأمريكية عقبة في طريقه ،لذلك أيدت إيران الموقف الروسي الداعي إلى ضرورة إنهاء الحضور الأمريكي في التنف انطلاقاً من مصالحها الوطنية(381)، وكان لها دور مهم في أستانا و تحول اللقاء الدولي حول سورية في أستانا إلى نقطة جذب انتظم حولها عمل جماعي لإعلان نظام وقف للأعمال القتالية في سورية وإنشاء مناطق خفض التصعيد(749) وكان دور إيران لا ينفك يزداد تأثيراً في تلك العمليات، فقد عدت موسكو وأنقرة على السواء إيران لاعباً مفصلياً، وقادراً على العمل مع دمشق وله تأثير في الفصائل الموالية للحكومة على الأرض، ومن غير تعاون إيران لن يكون أي حديث عن استقرار الهدنة مسوغاً، وهذا لا يعني وقف محاربة الإرهاب ،بل سيسمح بتركيز الجهود لمحاربة داعش وجبهة النصرة . وقد أصرت إيران إن يكون إنشاء مناطق خفض التصعيد إجراء مؤقت لا يتجاوز الستة أشهر ،ومنطقة خفض التصعيد في الجنوب لم تقلص قدرات إيران من ناحية إنشاء تهديد مستمر للكيان الصهيوني، والإشكالية التي أثارت جدلاً حاداً هي نشر عسكريين إيرانيين على امتداد خط خفض التصعيد عبر الطريق القديمة بين حماة وحلب، حيث وافق الجانب الإيراني

بعد الجدال على أن ينتشر ضباط اتراك فقط على الحدود الخارجية لإدلب مع تركيا ، وأكدت أن مهمات مركز التنسيق المشترك الإيراني الروسي التركي تنظيم المراقبة على تنفيذ القرارات المتخذة، وتمثل أحد أهم انجازات أستانا شرعنة الوجود الإيراني في سورية على الأرض، وكان إقناع إيران بحضور ممثلي الولايات المتحدة في أستانا مهمة من أعقد المهمات ،بسبب الموقف الأمريكي المعادي لإيران.

موقف الجمهورية العربية السورية :

منذ بداية الحرب على سورية كان موقف الجمهورية العربية السورية واضحاً واعتبر أن ما يجري في سورية هو مؤامرة خارجية تنفذ بأدوات داخلية بهدف تركيع سورية وتنازلها عن ثوابتها الوطنية والقومية ،وكان موقفها صلباً حتى في أخطر المراحل، فلم يتم الدفع بالمسار الدستوري بالوتيرة التي راهنت عليها روسيا بسبب الموقف الصارم جداً من القيادة السورية ،**وكان** رفض السلطات السورية الصارم لهذه المسائل المرتبطة بتغيير الأسس الدستورية للدولة مفاجئاً لموسكو **وحدثت في النصف الثاني من عام 2017 وبداية 2018 خلافات محددة بين سورية وروسيا المقتنعة بضرورة تحريك المسار الدستوري(881) وكان** موقف الحكومة السورية من وقف إطلاق النار مقروناً بتحديد المجموعات الإرهابية التي لا تشملها الهدنة، **وكان موقف الحكومة السورية صارماً إلى أقصى حد** بأن دمشق لن تقبل نظام الهدن إذا كان سيعطي مناطق خاصة للإرهابيين يتحصنون فيه، **لأن ذلك سيعطي للإرهابيين بأن يصبحوا شركاء في العملية السياسية، وإعلان مناطق حكم ذاتي ،ونشر قوات عسكرية لدول أجنبية مثل تركيا في الشمال وأمريكا في شرقي الفرات، وهذا ما هو حاصل اليوم** .وتؤكد المؤلفة بأن الحكومة السورية تعاونت مع كوفي عنان ومع بعثة المراقبين **مثلما تعاونت من قبل مع بعثة جامعة الدول العربية(397) وتؤكد عدم التزام الإرهابيين بأي اتفاق وقع عليه مع الحكومة السورية واستمرت في التفجير والاغتيال وغير ذلك. وتؤكد المؤلفة** أنّ دمشق لم تؤيد في أي تصريح من تصريحاتها بيان جنيف 2012م وكان مصطلح "هيئة

الحكم الانتقالية المتمتعة بصلاحيات السلطة التنفيذية كلها" يثير لدى القيادة السورية النفور **(432)**، أما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 2254 فإن القيادة السورية بعد إقراره لم تقدم على أي تصريح يؤيد هذه الوثيقة، **والمرة الوحيدة التي جاءت على ذكره كانت في كانون الأول 2015م في مجلس الأمن في أثناء التصويت على مشروعه ،حيث أشار السيد بشار الجعفري في كلمته إلى جاهزية الحكومة السورية للمشاركة الفعالة في أي جهد صادق بهدف الوصول إلى حل سياسي يقرر فيه السوريون وحدهم مستقبلهم، وخياراتهم عبر الحوار السوري السوري وبقيادة سورية ،ودون تدخل خارجي وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.(433)** وسورية تنظر في هذا القرار في إطار مكافحة الإرهاب، ووقف إمداد الإرهابيين واللاعبين الخارجين **للمجموعات الإرهابية في سورية، وترى المؤلفة** إن بيان جنيف وقرار مجلس الأمن 2245 لم ينفذا في المفاوضات بين السوريين برعاية الأمم المتحدة(2012 -2017) والسبب الرئيسي هو أن الحكومة السورية لم تقبل بمحتواهما.**(ص434)، كما تحدثت المؤلفة عن تقسيم المفاوضات بين السوريين إلى مراحل من جنيف 2 إلى جنيف 8**، وموقف الحكومة السورية الذي كان يزداد صلابة وعدم تراجع عن الثوابت بسبب الانتصارات التي أخذ يحققها الجيش العربي السوري على الأرض. **وبالنتيجة فشلت لقاءات جنيف في تحقيق أي خطوات ملموسة ومحددة** ،وكان جنيف 5 في 31 أذار 2017م الاتفاق على الوثيقة التوافقية الأولى في تاريخ العملية التفاوضية بين السورين وهي المبادئ الأساسية للتسوية في سورية وجوهرها الالتزام بسيادة الدولة السورية واستقلالها وسلامة أراضيها والحفاظ على مؤسسات الدولة ،وإعادة بناء جيش وطني موحد وقوي. **ولكن هذه العملية** حملت طابعاً استعراضياً مخادعاً، واتسمت مقاربة وفد الحكومة السورية بالصرامة وإعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب، **أما في جنيف6 فكان تركيز المبعوث الخاص على موضوع** الدستور، **وعلى الرغم من الضغط الروسي على سورية من قبل الدبلوماسيين والعسكريين** لم يكن الحديث حول موضوع الدستور في إطار مفاوضات جنيف يثير في الوفد السوري الحماسة ،وأكدت المؤلفة أن

القيادة السياسية في سورية أدركت على نحو رائع أن الدول المهتمة بالإطاحة بنظام **الرئيس الأسد ستسير بالأمور في أثناء عملية وضع الدستور الجديد ومن خلال موظفي الأمم المتحدة إلى** إفقاد رئيس البلاد القدر **الأكبر من** صلاحياته**(471)، واستطاع الوفد السوري برئاسة الجعفري من خلال مناورة دبلوماسية ماهرة أن** يزيح على نحو ملموس فكرة المبعوث الخاص المتمثلة في تشكيل لجنة دستورية في أثناء الجولة **(472) على أن دمشق قد وافقت على مناقشة موضوع القانون الأساسي تلبية لتوصيات الجانب الروسي حصراً (473).**

كان موقف بشار الجعفري رئيس الوفد السوري صارماً في تمسكه بمواقفه التي تستند على مبدأ ضرورة توفير الطابع العلماني للدولة، واقترح الاكتفاء بمبدأ التمثيل الإداري الصادق للمواطنين جميعاً، وأصر على ضرورة إعطاء مكافحة الإرهاب الأولوية، وأكدت الجولة الثامنة من المفاوضات بين السوريين في جنيف على نزوع موقف الوفد الحكومي في التشدد التدرجي من المسائل الأساسية في جدول لأعمال الحوار، وذلك بسبب تحرير مناطق واسعة من سورية من إرهابيي داعش كانون أول 2017 والأثر الإيجابي لإنشاء مناطق خفض التصعيد. وافترضت القيادة السورية أن أي تنازلات في مسألة تحويل المنظومة السياسية في البلاد ستؤدي إلى زعزعة جهاز الدولة (490) وتشير المؤلفة إلى **البرنامج السياسي للرئيس بشار الأسد عام 2013م: والذي تضمن انعقاد مؤتمر عام للحوار الوطني، ووضع ميثاق وطني، وتشكيل حكومة موسعة، وإنشاء جمعية تأسيسية تعمل على وضع دستور جديد ،وإجراء انتخابات برلمانية** وتشكيل حكومة جديدة .وترى المؤلفة أن القيادة السورية أظهرت استعدادها للحلول الوسط **في مسألة السلاح الكيماوي، لكن الدول الغربية أعاقت إرسال بعثة خبراء الأمم المتحدة سريعاً إلى سورية، وترى المؤلفة أن** العمليات الناجحة للقوات الحكومية السورية أدت في حزيران وتموز من عام 2016م إلى انتقال طريق الحياة /الكاستيلو/ التي تربط بين تركيا وأحياء مدينة حلب المستولى عليها من المسلحين إلى سيطرة دمشق/**وكانت أمريكا تصر على** إخلاء الكاستيلو من السلاح وهذا يتوافق مع مصالحها، لأن

الحكومة السورية كانت تسيطر على هذه الطريق باستثناء بعض الجيوب وهذا معناه إبعاد الجيش العربي السوري عن هذه المنطقة وهذا يخدم المسلحين. **وتؤكد المؤلفة أن** الوثيقة التي نقلتها الحكومة السورية إلى السفارة الروسية في دمشق في آب 2017 احتوت على إيضاحات مهمة ومنها على لجان المصالحات المحلية أن تتشكل من ممثلي السكان المحليين من غير الأعضاء في التشكيلات المسلحة غير القانونية ،وعلى هذه اللجان أن تجتمع في المناطق الخاضعة للحكومة السورية وهدف المصالحات هو عودة المؤسسات الحكومية إلى العمل بعد أن تسلم المجموعات المسلحة أسلحتها.

-أيدت الحكومة السورية مذكرة التفاهم الموقعة في 4 أيار 2017م مع تأكيدها على وحدة وسلامة وسيادة أراضيها والتأكيد أن خفض التصعيد إجراء مؤقت حصراً ، **وفي الختام تخلص المؤلفة إلى جملة من النتائج وهي:**

ارتبط تطور الأزمة في سورية وفاعلية الأدوات المستخدمة في تسويتها إلى حد كبير بالنزعات الموضوعية التي تجري على المسرح العالمي، وزيادة دور اللاعبين الإقليميين ونفوذهم وسعيهم إلى تحقيق مصالحهم العسكرية والسياسية الخاصة بنشاط وإصرار أكبر، ولقد أدى ترسيخ مبدأ التمويل الخارجي إلى تبني تنظيمات المعارضة السورية السياسية والعسكرية أوليات رعاتها الإقليميين، وعلى أن تصير هذه التنظيمات جزءاً من الدينامية الإقليمية(927) وأن الأزمة السورية أكدت وكشفت تعددية طبقات الأزمات الإقليمية المعاصرة والتي تتجلى في التناقضات الداخلية الطبقة الأولى هي الخلافات بين اللاعبين الدوليين(روسيا وأمريكا)،والثانية بين دول الأقليم المنخرطة فيها(السعودية، وإيران، وقطر، والعراق، وتركيا)، والثالثة الأطراف السورية المتجابهة(السلطة ،المعارضة، القوات المسلحة السورية والفصائل الموالية لها، المجموعات المسلحة)،يظل الدور الوسيط لمؤسسة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في التسوية السورية مطلوباً في المقام الأول، لتنظيم العملية

التفاوضية بين السوريين تحت رعاية الأمم المتحدة التي تعد العامل الكابح على درب عسكرة الوضع، أما منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة فتحتاج لكي تضطلع بدور ما في عملية التسوية إلى عدم تسييس عملها بدرجة ملموسة. وتبقى فرص التعاون بين موسكو وواشنطن كبيرة جداً ،فعلى الرغم من الدينامية السلبية في العلاقات الثنائية تمكنت موسكو من اختبار أسلوب حل المشكلات على الأرض مع العناصر المسلحة مباشرة وبتفعيل قدرات الممولين كتركيا (تسوية مشكلة حلب الشرقية)2016 والسعودية والإمارات وقطر (الاتفاقيات بين روسيا والتشكيلات المسلحة)،كما برزت أهمية دول الإقليم في حل الجوانب الموضوعية التكتيكية ،ولقد أخرجت المخاطر ذات الطابع العولمي في سورية إلى السطح مسألة ضرورة توحيد جهود روسيا والولايات المتحدة في محاربة الإرهاب على الرغم من الاختلافات السياسية العديدة بين البلدين، ومخطئ من يفترض أن تراجع الغرب في العمليات الإقليمية ومنها الأزمة السورية هو عامل إيجابي، إن تشبع الدينامية المفرط بأوليات دول المنطقة يمكن أن يضفي على منظومة الأمن الإقليمية، وأن يزعزعها من خلال رفع خطر تكديس التناقضات الإقليمية فوق المجابهة الداخلية السورية يمكن أن تكون النتيجة اختلال توازن عملية تسوية النزاع وعدم الوضوح في تطورها وتعددية أشكال هذا التطور. إن عدم الاستقرار في النظام العالمي وعدم القدرة على التنبؤ وعشوائية صيرورته يتطلب المنهجية في تنظيم العمل الجماعي لتسوية الأزمة في سورية وعلى موسكو أن تكون صاحبة المبادرة والجهة الموازنة والقادر على إخماد الأجندات السلبية لدى اللاعبين الآخرين وتنظيم العمل المشترك ومتعدد الأطراف للبحث عن الحلول المقبولة من الجميع، التي تؤدي إلى تعزيز الأمن، كما الإقليمي كذلك الدولي.

رأي حول الكتاب:

وفي الواقع تكمن أهمية أي كتاب من أهمية الموضوع الذي يعالجه خاصة بالنسبة للوطن والأمة، والإنسانية، واختيار أي كتاب للترجمة تكمن في المواضيع التي يعالجها وأهميتها للمجتمعات البشرية، وهنا تبرز أهمية الكتاب المترجم، فهو يعبر عن شخصية المترجم، واهتمامه والقيم التي يؤمن بها ،وهذا ما تميز به الكاتب المترجم عياد عيد من الانتماء الوطني الحقيقي، والاختيار الصائب ،لأنه تخلص من مرض الوقوف على الحياد في زمن يواجه وطنه أخطر حرب عدوانية إرهابية، واختياره لترجمة كتاب سورية الطريق الصعب من الحرب إلى السلم للكاتبة الروسية ماريا خود ينسكايا -غولينيشيفيا الصادر عن وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب عام 2021 ،والذي يحتوي على 944 صفحة من القطع العادي يتضمن ستة فصول، ،مع فهرس ومقدمة.

وتكمن أهمية الكتاب من موضوعه في تأريخ الحرب العدوانية على سورية والمراحل التي مرّت بها، والقوى المشاركة في العدوان وأدوارهم ودور القوى الإقليمية والدولية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ،وما حمله الكتاب من مصداقية كون الكاتبة مشاركة في الكثير من الاجتماعات والمراحل السياسية في الحوارات والمؤتمرات ولديها الإطلاع على ما جرى علناً وخفية، وكان التوثيق الدقيق لكل ما أوردته مترافقاً مع التحليل ورؤيتها الخاصة بعد عرض رؤى القوى الأخرى. والتزمت الموضوعية فحرصت على إيراد التصريحات كما جاء بها أصحابها فأوردت بعض المصطلحات التي لا تؤمن بها في الكثير من الأحيان. وهذا ما أشارت إليه الجهة الناشرة وهي الهيئة العامة السورية للكتاب بقولها: إن الكاتبة استخدمت بعض المفردات والمصطلحات التي لا تُستخدم عادةً في اللسان السياسي السوري والعربي عموماً، ولم تعمد إلى تعديلها احتراماً لأمانة الترجمة. ونحن هنا سنشير إليها ،فالكاتبة تستخدم تعابير ومصطلحات القوى المعادية لسورية كما وردت على لسان قائليها في معظم الأوقات، وهي أمينة في نقل الكلام، وهذا لا يعني إنها مؤمنة بها، مثل الانتقال

السياسي، المعارضة المعتدلة ،النظام السوري، نظام الأسد، قوات الأسد، حكومة الأسد، الأزمة السورية ،الحرب الأهلية، نزاع داخلي مسلح، إلخ، واعتمدت على المصطلحات التي تبثها بعض المنظمات الدولية مثل صفحة الصليب الأحمر على الإنترنيت، ومواقع غربية تابعة للقوى المشاركة في العدوان على سورية، وهذا يدل على انعدام الدقة في التعريفات القانونية.

وختاماً لا بد من تثمين الجهد الكبير الذي بذلته المؤلفة في توثيق الحرب على سورية ودور القوى الداعمة للحرب والمقاومة لها، وهي وثيقة هامة لكل من يرغب في البحث عن الحقيقة، وإضافة كبيرة في مجال الفكر السياسي، والشكر موصول للمترجم الذي لولاه لما تمكنا من الإطلاع على هذا الجهد الكبير والمفيد.

نافذة أخيرة

العدد /79/ الربع الثالث للعام 2021

الظل الطويل

بين

جين وبيستر[1] وفوكوياما[2]

أ. الأرقم الزعبي[*]

نشرت الكاتبة الأمريكية ـ إنكليزية الأصل ـ "جين وبيستر" عام 1912م روايتها المشهورة الموسومة بـ "الظل الطويل" أو "أبي طويل الساقين" وهي عبارة عن مجموعة رسائل أو مقالات إبداعية أرسلتها بطلة الرواية "جيروشها" أو "جودي" إلى عم زميلتها "جوليا" السيد "جرافيوس" الذي تكفل بالإنفاق على "جودي" من دون أن تعرفه.. بالمقابل كانت "جودي" ترسل له رسائل أدبية شهرية تتمتع بجمال لغتها وتعبيرها، وتغريه أكثر بالإنفاق عليها.. رواية "الظل الطويل" ذاتها تحولت إلى فيلم كرتوني تحت عنوان "أنمي " على يد الثنائي الياباني: الكاتب: نوبويوكي، وَالمخرج: كازوبوشي أبناء جلدة "فوكوياما".

---

[1] جين وبيستر: (1876م ـ 1916م).

[2] فرانسيس فوكوياما: مؤلف وأستاذ جامعي، في أصول يابانية ـ أمريكي الجنسية، اشتهر بمقالته "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" التي حولها إلى كتاب بذات العنوان عام 1992م.

[*] باحث وكاتب سوري.

اليوم مع الذكرى العشرين لهجمات (11/ أيلول/ 1991م) ينشر المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكاياما" مقالاً إشكالياً تحت عنوان "الظل الطويل"[1] مستعيراً عنوان الرواية ولكن من غير مدلول في هذا المقال يتحدث "فوكوياما" ــ على غير عادة ــ عن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق نموذج بناء الدولة الحديثة في الدول التي غزتها كـ [أفغانستان والعراق] أو تلك التي حاولت أن تحرك الساكن فيها.. جاء هذا الغزو تحت شعار رئيس استجابة لفكرة محاربة الحركات المتطرفة.. الحركات التي نمت بعد غياب سلطة الدولة وضرورة القيام بحرب استباقية ضد هذه الحركات خشية امتلاكها أسلحة فتاكة لا تتورع عن استخدامها؛ ورغم أن الإسلاموية الراديكالية: "القاعدة، الإخوان المسلمين" حركات تؤمن بأنها حركة انقلابية عالمية دائمة.. وفق تعريف مُنظِّريها ــ نقول رغم ذلك ــ يرى "فوكوياما ــ اليوم ــ أن الإسلاموية الراديكالية ليست موجة أيديولوجية تهدد قلب النظام العالمي.. ويتابع: "كانت النتيجة المهمة لهجمات (11/ أيلول) تحفيز رد فعل أمريكي مفرط لغزو دولتين.. وفي النهاية فشل وتقليص للمكانة الأمريكية (الظل) في العالم".

إدارة "جورج دبليو بوش" قللت من تكلفة احتلال دولتين، بالمقابل تم إغراق القرار الأمريكي بجملة شعارات ومبررات للحرب:

- مكافحة الإرهاب.
- الدفاع عن المثل الديمقراطية.
- بناء دولة حديثة وجعلها مسؤولة ديمقراطياً أمام مواطنيها ذات مستوى منخفض من الفساد.

في الواقع تحقق جزء من هذه الشعارات في العراق.. أما في أفغانستان فكان الأمر في غاية الصعوبة. خلص "فوكوياما" إلى القول:

---

[1] مقالة نشرها "فرانسيس فوكوياما" في موقع "أميركان بيريوس" American Purpose.

"لم يتمكن السوفييت، ولا الأمريكيون في النهاية من التغلب على التحديات التي تفرضها جغرافية أفغانستان" يقصد الجغرافية البشرية والبيئية والفشل لم يكن بسبب العامل الجغرافي، بل بفرض حكومة في "كابول" مهمتها تحويل الأموال إلى حسابات بنكية في الدوحة أو دبي.

ووصل الأمر إلى حد الإخفاق في بناء شبه دولة..

"فوكوياما" في معرض الإجابة عن أسباب الفشل يقول:

"في ذروة فترة الهيمنة الأمريكية العالمية ــ عشية أحداث 11/أيلول ــ سقوط جدار برلين ــ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتتالي انهيار الأنظمة الشرعية..

احتج المسؤولون في إدارة جورج دبليو بوش بأنهم سوف يتحركون لإسقاط الأنظمة في طهران ودمشق..".

نتيجة تدخل الولايات المتحدة المتغطرس والمتهور كانت النتائج وخيمة وكارثية، خسارة آلاف الأرواح /إنفاق تريليونات الدولارات، والأهم تشويه لفكرة الديمقراطية، والأهم أكثر انشغال أمريكا في غزو أفغانستان والعراق ومحاولة قلب الأنظمة في العالم، "وصرف الانتباه عن التهديدات المتزايدة من لاعبين أكبر مثل روسيا والصين"..

"إن ضعف النفوذ الأمريكي في الخارج.. هو أكبر إرث للهجمات قبل عشرين عاماً".

في العمق يريد أن ينبه "فوكوياما" وبوضوح أن ظل الولايات المتحدة في العالم ليس بالظل الطويل خلافاً لمدلول عنوان مقالته المستعار "الظل الطويل".

لم تسقط الأنظمة في طهران ودمشق.. عاد نظام الثنائية القطبية إلى العالم بقوة.. أمريكا لم تعد سيدة العالم والقبيلة الشقراء ليس بيدها نهاية التاريخ.